سمير أمين

من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية

البديل الوطنى الشعبى؟

مركز البحوث العربية

الناشر

مركز البحوث العربية

للدراسات والتوثيق والنشر

١٤ ش عبد العزيز الدريني - المنيل - القاهرة

ت ٣٦٢٥٦٨٧ فاكس: ٣٤١٩٣٨٣

تلكس: Naoom UN ٢٣١٧٢

الطبعة الأولى ١٩٩٢

الجمع والإعداد الفني بمركز البحوث العربية

سمير أمين

من نقد الدولة السوفيتية
إلى نقد الدولة الوطنية

البديل الوطني الشعبي؟

مركز البحوث العربية

المحتويات

ثلاثون عاما من نقد النظام السوفيتى
(١٩٦٠ / ١٩٩٠)

عدا هؤلاء الذين يرون أنفسهم أنبياء، أصيب الجميع بالدهشة أمام سرعة تهافت النظم الاقتصادية والسياسية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى تهافتا كليا فى بحر أقل من سنتين من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١. ولكن - بعد فوات لحظة الدهشة - ينبغى أن نعود إلى التحليلات التى قدمت فى شأن هذه النظم خلال الأعوام الثلاثين المنصرمة.

هذا وأتجاسر - وإن كان هذا التجاسر يبدو غير متواضع - فأقول إننى انتميت منذ عام ١٩٦٠ الى تيار فكرى (علماً بأن هذا التيار لم يمثل عدا أقلية فى اليسار المصرى العالمى) تنبأ فى خطوطه العامة ماحدث بالفعل وبشكل متعجل خلال السنتين الأخيرتين. هذا وقد تصورت أن تهافت النظام لا يمثل عدا أحد الاحتمالات فقط، وليس الاحتمال الوحيد فى مواجهة أزمته. ولم ارَ فكرة السببية الخطية الضرورية فى التاريخ. بل أعتقدت أن للتناقضات التى تتسم بها جميع المجتمعات الحية مخارج عديدة تختلف من

حيث المضمون الاجتماعي. فكان يحتمل أن النظام السوفيتي يسقط على يمينه (وهذا هو ماحدث بالفعل) كما كان يحتمل أنه يتطور أو يسقط على يساره. ولئن أصبح هذا الاحتمال الأخير غير وارد الآن - في الأجل المنظور على الأقل - إلا أنه يظل واردا في جدول التاريخ الذي لانهاية له. أضيف أنني أشك أن الحل الراهن سيثبت مجتمعات الشرق، ولو في الأجل المتوسط. فأعتقد إذن أن النضال من أجل حل آخر سيستمر.

هذا وأرى - بعد إعادة قراءة ماكتبته في هذه المجالات خلال الأعوام الثلاثين الماضية - نقاط ضعف وأخطاء وسوء تقدير بينة الآن بعد أن ألقى عليها التطور اللاحق ضوءا جديدا. وسوف ألفت أنظار القارئ إلى هذه النقاط.

كما ينبغي أن توضع هذه التحليلات والأحكام - بل أحيانا التنبؤات (وإن كانت هذه الأخيرة دائما مقرونة بدرجة احتمال وقوعها التي تتوقف على الشروط التي أحاطت بالتطورات المعنية)- في إطار زمنها. فالنظام السوفيتي نفسه تطور خلال هذه الفترة التاريخية وبحث عن حلول لأزمته ومخارج لمأزقه ومر بمراحل متتالية لعلها هي بالأساس - كالتالي:

(١) منذ وفاة ستالين (عام ١٩٥٣) وخاصة بدءاً بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي (عام ١٩٥٦) الى سقوط تجربة خروتشوف (١٩٦٤) اتسمت المرحلة بمحاولة أولى لتجاوز الستالينية من جانب وباحتدام النزاع الأيديولوجي والسياسي في هذا الشأن بين موسكو وبكين من الجانب الآخر ؛

(٢) المرحلة التالية - التي تسمى الآن زمن " الجليد " البرجينيفي استمرت

إلى أن تولى جورباتشوف زمام الحكم عام ١٩٨٥ :

(٣) حقبة " البيرسترويكا" التى بزغت معالمها بدءا بعام ١٩٨٥ ثم فقدت نفسها سريعا وآلت إلى التهافت خلال السنتين من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١.

وكانت الصين تحاول من جانبها أن تقدم إجابات أخرى لمشكلة " بناء الاشتراكية " حسب التعبير المستخدم وتتابعت هذه المحاولات واختلفت بعضها عن الأخرى فى الجوهر. فكانت تجربة الماوية (١٩٦١- ١٩٧٦) التى بلغت ذروتها خلال الثورة الثقافية (منذ عام ١٩٦٦) ثم تلاها الانزلاق التدريجى الذى أفضى إلى استراتيجية دنج الاقتصادية والسياسية خلال الثمانينيات.

يجب أيضا ربط هذه المراحل المتتالية بالتطور الذى طرأ على الصعيد العالمى، من حيث سمات التوسع الرأسمالى (وخاصة فيما يتعلق بتطور بناء السوق الأوروبية المشتركة وظروف المنافسة بين الأقطاب الرأسمالية الثلاثة : الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وكذلك فيما يخص استحداث أشكال التعالم... الخ)، ومن حيث سمات توازن القوتين العظميين فى المجال العسكرى، وفيما يتعلق بالمبادرات السياسية التى رافقت سباق التسلح (وخاصة المبادرات السوفيتية فى عهد برجنيف فى اتجاه العالم الثالث وفى النزاع مع الصين من جانب والمبادرات الأمريكية فى الحروب الباردة والقرار بالسباق فى " حرب النجوم " الذى اتخذه الرئيس ريجان عام ١٩٨١). هكذا تشابكت الخيارات الداخلية والسياسات الدولية خلال الأعوام الثلاثين المعنية تشابكا كاملا.

على أن النظام السوفيتى لم يبدأ عام ١٩٦٠، الأمر الذى يفرض على

تحليلنا وأحكامنا الاعتماد على رؤية معينة لثورة ١٧ (وكذلك للثورة الصينية) وعلى رؤية اللينينية والستالينية والماوية. بيد أن هذا المقال لا يتناول هذا الموضوع الواسع ؛ وليس بودى أن أقدم هنا قراءة جديدة للأعوام الخمسة والسبعين لتاريخ الاتحاد السوفيتى. وسوف أترك جانباً السنوات الأربعين الأولى من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٥٧، وهى فترة تاريخية شهدت هى الأخرى تطورا ملموسا للنظام السوفيتى تفصل بتطور النظام العالمى نفسه. بل لن أتناول أيضا المرحلة الستالينية بعد الحرب العالمية الثانية وهى مرحلة الحروب الباردة الأولى.

على أننى أضيف إلى ماسبق ملحوظة تخصنى شخصيا. فقد حضرت - بصفتى مواطناً مصرياً التجربة الناصرية. وأود أن أقول فى هذا الشأن - ودون أن أخشى أن أبدو هنا عديم التواضع - اننى طرحت منذ عام ١٩٦٠ فكرة أن منطق النظام السائد فى اتجاهه الرئيسى كان لابد أن يؤدى الى ماحدث بالفعل بدءا بعام ١٩٧١، أى " الانفتاح " الذى أفضل أن أسميه "الكومبرادورية". كما أننى قدمت فكرة تطور مشابه وارد بالنسبة إلى تجارب " اشتراكية " أخرى تبلورت فى عديد من البلدان العربية والأفريقية خلال النصف الأول من الستينيات. وأقصد الجزائر ومالى وغينيا وغانا... الخ. هذا وكان الرأى السائد فى صفوف اليسار المصرى والعالمى يعتبر هذا الحكم " غير واقعى "على أقل تقدير. هكذا آل تحليلى هذا إلى انحيازى الباكر للنقد الذى لمح اليه الحزب الشيوعى الصينى للقيادة السوفيتية خلال الأعوام ١٩٥٧-١٩٦٠، ثم قدمه بشكل واضح وعلنى فى " الخطاب فى ٢٥ نقطة " لعام ١٩٦٣، كما أننى رأيت فى الثورة الثقافية منذ عام

١٩٦٦ (أى قبل أن تنتشر عالميا المبادىء التى قامت هذه الثورة عليها فى أعقاب حوادث ١٩٦٨) البدء بالإجابة الصحيحة " لأزمة الاشتراكية".

وفى تناولى للموضوع فى هذا المكان اقتصرت على ذكر المواقف التى اتخذتها أنا شخصياً خلال الأعوام الثلاثين المعينة والتى عبرت عنها كتابة، الأمر الذى قد يعطى للقارئ إحساساً بعدم التواضع. على أننى أود أن أؤكد هنا بقوة أننى لم انفرد فى هذه الأحكام التى شاركتها مع غيرى خاصة فى الحركة التقدمية المصرية، وإن كانت هذه الأراء لم تنشر دائما أو لحقها التجاهل، ولو أنها لم تمثل للأسف عدا أقلية كما سبق أن قلت. كما أننى مدرك تماما أن هناك تيارات فكرية فى مجرى الفكر الماركسى ظهرت منذ قيام الثورة الروسية ومنها التروتسكية وكذلك تيارات ظهرت فيما بعد مثل التيتوية والماوية نظرت للممارسة السوفيتية نظرة نقدية على أن هذا المقال لن يتناول نقاش هذه النظريات بشكل عام.

(١)

١- منذ عام ١٩٦٠ بالتأكيد، وإلى حد ما منذ عام ١٩٥٧، توقفت عن اعتبار المجتمع السوفيتى " اشتراكى " الطابع وأن السلطة الحاكمة فيه مثلت نوعا من حكم " الطبقة العاملة " بل لم أقبل الوصف التروتسكى المعروف فى هذا الشأن. ألا وهو أن للنظام طابع " عمالى مشوه تشويها بيروقراطياً".

فرأيت أن الطبقة الحاكمة (أقول الطبقة) والمستغلة (بكسر الغين) كانت فى واقع الأمر بورجوازية الطابع. اعتمد حكمى على ملاحظة أن طبقة

" النومنكلاتورا" كانت دائما تتطلع إلى مستقبلها فى مرآة الغرب فتميل إلى تقليد نموذجه. وكان ماو قد أدرك ذلك تماما ولخص حكمه فى جملة موجزة ألقاها عام ١٩٦٣: "أنتم (وكانت الخطبة موجهة لكوادر الحزب فى الصين) بنيتم بورجوازية كما سبق أن فعله الحزب فى الاتحاد السوفيتى، فلا تنسوا : البورجوازية لاتريد الاشتراكية بل تريد الرأسمالية ".

استنتجت من هذا التحليل ما كان يبدو لى استنتاجات ضرورية فيما يخص طبيعة ودور الحزب وموقف الطبقات الشعبية من نظام الحكم. فكان يبدو لى واضحا أن الشعب بشكل عام لم ينظر إلى هذا الحكم على أنه "حكمه " (ولو أن السلطات استمرت تطلق على نفسها صفة "الاشتراكية") ، بل على أنه عدوه الاجتماعى. وفى هذه الظروف كان الحزب قد صار منذ زمن غير قليل " جثة أصابها التعفن "، فأصبح فى واقع الأمر، أداة للسيطرة الاجتماعية على الطبقات الشعبية من قبل الطبقة الحاكمة المستغلة. وكان دور الحزب فى هذه الظروف عبارة عن " عصابات قيادية "، لكل منها شبكة، " زبائن " (موالين) فى صفوف الشعب يقوم ارتباطهم بهرم القيادة على أساس الولاء الشخصى والاستفادة من مزايا مختلفة، علما بأن العضوية فى الحزب كانت ضرورية للحصول على أقل ميزة. وبهذا الأسلوب كان دور الحزب أن يشل الجماهير ويفتتها ويحول دون قيامها بالعمل الموحد من أجل التحرر والتقدم. هكذا لم أر اختلافا جوهريا بين هذا الحزب والأحزاب " الوحيدة " العديدة للعالم الثالث التى لعبت دورا مشابها تماما، ومنها أحزاب ناتج تطور الحركة الوطنية الجذرية (والتى تسربلت أحيانا بثياب " الاشتراكية ") مثل الناصرية وجبهة التحرير الجزائرية

والبعث وعديد من الأحزاب الوحيدة الحاكمة المماثلة، ومنها أيضا أحزاب وحيدة تحكم فى بلاد لم تدع أنها " اشتراكية " على الإطلاق بل وافقت علنا على التعاون مع الغرب (مثل ساحل العاج ودول أخرى عديدة). فأرى أن هذا الشكل من الحكم المعتمد على " الحزب الوحيد " يمثل شكلا عاما يناسب احتياجات بورجوازية لاتزال فى مرحلة التكوين وبالتالى لم تنجز بعد هيمنتها الأيديولوجية على المجتمع. فتتجلى الهيمنة فى كون أيديولوجيا الطبقة الحاكمة قد أصبحت الأيديولوجيا المهيمنة مجتمعيا. وإلى أن يتحقق هذا الشرط لايبدو الحكم حكما شرعيا حقيقيا إذ ينقصه الوفاق الاجتماعى على المبادىء الأساسية التى يعتمد عليها.

أقول إن هذه الممارسات من قبل الحكم التى تشتت الجماهير تنتج بدورها بالضرورة فقدان الوعى السياسى بالغ السلبية فى الأجل الطويل. فالحقيقة هى أن هذا النقص فى الوعى السياسى مسئول اليوم فى الاتحاد السوفيتى عن التصور البدائى للجماهير التى لاتزال تعتقد أن الحكم السابق كان حقيقة " اشتراكيا" وبالتالى " أن الرأسمالية أفضل..".

أثبت التاريخ أكثر من مرة أن الأحزاب من هذا النوع تنهار كبنيات ورقية فى اللحظة التى تخسرفيها قيادتها احتكار الحكم. فأعضاء هذه الأحزاب غير مهيئين للتضحية من أجل الدفاع عنها. ألاحظ أن الصراع الداخلى فى هذا النوع من الأحزاب يتخذ دائما شكل " ثورات سراى " دون أى تدخل من قبل جماهير الأعضاء الذين يكتفون بالانحياز البعدى للكتلة الفائزة فى صراع القيادة. ولذلك لم أندهش عندما تحول على بغتة حزب "الاتحاد الاشتراكى" من الناصرية الى الساداتية، كما لم أندهش عندما

انقرض هنا وهناك، فى لحظة، حزب حاكم كان يدعى أنه يمثل قوة اجتماعية لا منافس لها. كذلك - ولنفس السبب - لم أندهش من خمول " ملايين الشيوعيين السوفييت " منذ عام ١٩٨٩.

٢- لئن كان يبدو لى واضحا أن المجتمع السوفيتى لم يكن " اشتراكيا"، فإن توصيفه وصفا إيجابيا أمر شائك ومعضلة حقيقية.

لن أعود إلى الأسباب التى دفعتنى إلى التوقف عند اعتبار النظام السوفيتى اشتراكى الطابع. فالاشتراكية فى نظرى لا تعرف سلبيا (" إلغاء الملكية الفردية ") بل تتطلب إيجابيا إقامة علاقات عمل غير تلك التى يحددها نظام العمل الأجير، وعلاقات اجتماعية تتيح للمجتمع فى كليته (وليس لمجرد جهاز يعمل باسمه ويحتكر القرار) فرصا لممارسة نوع من السيطرة على مستقبله، الأمر الذى يتطلب بدوره ممارسة ديموقراطية متقدمة أكثر تقدما مما هى عليه فى أفضل الديموقراطيات البورجوازية. ومن الواضح أن هذه الشروط لم تتوافر فى الاتحاد السوفيتى الذى لم يختلف جوهريا فى أهم هذه المجالات عن المجتمع الرأسمالى المصنع. ولئن كان يختلف فى مجال ما، فإن الاختلاف لم يكن فى صالحه. فممارساته الاتوقراطية مثلا تشبهه بنظم رأسمالية الأطراف وتميزه عن نظم رأسمالية المراكز.

وبالرغم من كل ذلك لم أجد فائدة فى تسمية النظام " رأسمالى "، ولو أن طبقته الحاكمة تستحق أن تعتبر بورجوازية. فكانت حجتى فى هذا الشأن أن الرأسمالية تفترض تجزئة ملكية رأس المال وهى القاعدة التى تقوم المنافسة عليها بينما التمركز " الدولتى " فى مجال هذه الملكية ينتج منطقا

مختلفا فى تراكم رأس المال. هذا وأضيف أيضا أن ثورة ١٩١٧ لم تكن بورجوازية الطابع، لا من حيث القوى الاجتماعية التى قامت بها، ولا من حيث الأيديولوجيا وأهداف المشروع الاجتماعى التى استوحت بها قيادتها (ولا أعتقد أن هذه الأمور يمكن تجاهلها).

لا أعلق شخصيا أهمية كبيرة على التسمية الإيجابية للنظام السوفيتى، فقد استخدمت فى هذا الشأن تسميات متتالية هى رأسمالية دولة ثم رأسمالية احتكارية دولة ثم دولنة التى لم أرتح لها تماما فأبديت تحفظات عليها مشيرا إلى اللبس الذى قد تحمله هذه التوصيفات، وأخيرا التجأت إلى نعت محايد هو " نمط إنتاج سوفيتى ". وأعتقد أن بيان ظروف تكوين النظام وفهم حركته وتطوره ثم - على ضوء ذلك - اعتبار مختلف احتمالات مستقبله، هو أمر أهم من مجرد إلقاء اسم عليه.

لست أنا من هؤلاء الذين يندمون على حدوث ثورة ١٧ فيقولون أنه كان ينبغى " الامتناع عن القيام بها لأن الظروف الموضوعية للمجتمع الروسى لم تكن تسمح بالتحول إلى الاشتراكية "، وبالتالى " كان يجب وقف الحركة عند مرحلة الثورة البورجوازية ". فأنطلق دائما من ملاحظتى الجوهرية ألا وهى أن التوسع الرأسمالى العالمى يحمل فى طيه تفاقم الاستقطاب بين المراكز والأطراف، الأمر الذى يثير بالضرورة انتفاضة شعوب الأطراف - ضحايا الرأسمالية العالمية القائمة بالفعل - ضد هذا النظام.

ولا يمكن لشخص تقدمى إلا أن يقف إلى جانب هذه الانتفاضات والشعوب المغلوبة. أضيف إلى ذلك أن توقف حركة الثورة عند مرحلتها البورجوازية كان لابد أن يؤدى إلى إجهاض آمال الشعوب المعنية إذ أن

الظروف الموضوعية التى تعانى منها تلك الشعوب المتمردة ستحول دون إنجاز حل لمشاكلها الأساسية، التى ثارت الشعوب من أجل حلها. فالتنمية المبنية على مثل هذه الثورة المبتورة لابد أن تظل فى إطار الرأسمالية الطرفية.بعبارة أخرى أرى أن وقف الحركة عند هذه المرحلة هو فى نهاية الأمر خيانة آمال الشعوب المتمردة..

هكذا فتحت الثورة الروسية ثم الصينية مرحلة انتقالية طويلة مآلها غير محددة مسبقا، بمعنى أن دينامية تطورها يحتمل أن تؤدى إلى تبلور رأسمالى جديد - مركزى أو طرفى - كما أنه يحتمل أيضا أن تفتح مجالا لتقدم نحو الاشتراكية على صعيد المجتمع المعنى وعلى صعيد عالمى. فالمهم فى هذه الظروف هو تحليل مغزى التطورات المحققة وبيان الاتجاه الذى تؤول إليه. وقد قدمت فى هذا الإطار أطروحتين لاتزالان تبدوان لى أساسيتين (بالرغم من أن الأغلبية فى اليسار الشيوعى لم تقبلهما)، وهما :

(١) أن التحول إلى الجمعيات الزراعية الذى أمر به ستالين عام ١٩٣٠ والشكل الذى تم به هذا التحول قد أسقط التحالف بين الفلاحين والعمال- العمود الفقرى للسلطة الشعبية التى أنتجتها ثورة ١٩١٧- ففتح سبيلا لإقامة دولة استبدادية تبلورت " الطبقة الجديدة " فى ظل حكمها ؛

(٢) أن اللينينية نفسها عانت من حدودها التاريخية (وهى حدود ظهرت فيما بعد) بمعنى أنها لم تقطع بالتشوه الاقتصادى للأممية الثانية (حركة الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية ماقبل الحرب العالمية الأولى) قطعا باتا. وقد بان هذا النقص فى رؤية اللينينية للتكنولوجيا التى اعتبرتها

محايدة اجتماعيا. قلت إن هذا النقص قد لعب دوره فى خيار التحول إلى الجمعيات الزراعية المشار اليه.

هذا يعنى أن مجتمع " الانتقال " يتصدى فعلا لاحتياجات متناقضة: فمن جانب عليه أن ينمى قوى الإنتاج بالمعنى البسيط والدارج للكلمة، أى أن يتجه فى اتجاه " اللحاق " إلى حدما، ومن جانب آخر هو نظام ناتج عن ثورة وضعت لنفسها مهام " بناء مجتمع آخر"، غير رأسمالى، غير قائم على الاستغلال والاستلاب الاقتصادى الذى يقلص بدوره تدريجيا مصدرى الثروة الانسانية وهما الإنسان نفسه (بتقلصه إلى مجرد " قوة عمل ") والطبيعة التى تعتبر فى هذا الإطار الاستغلالى مصدرا لا ينضب) فهل من الممكن أن يوفق نظام الانتقال بين هذين الهدفين المتناقضين ؟

لقد رأيت دائما أن هذا التوفيق ممكن ولو أنه عسير الإنجاز، وأن التوافق هذا يتطلب اتخاذ حلول عملية وسطى بشرط أن تنخرط هذه فى إطار اتجاه عام يعطى وزنا متزايدا للهدف الرئيسى ألا وهو "إقامة مجتمع آخر ". هذا بينما التشوه الاقتصادى (وقلت إن اللينينية لم تتحرر تماما منه) يضغط فى الاتجاه المعاكس أى إعطاء أولوية شبه مطلقة " للحاق ".

هذا هو السبب الذى شجعنى على الانحياز نحو الماوية منذ عام ١٩٥٨ ثم الوقوف مع الثورة الثقافية منذ عام ١٩٦٦. ولن أعود إلى نقاش هذه المواقف التى لا أزال اعتبرها سليمة فى جوهرها. فقد رأيت فى نقد ماو للتشوه الاقتصادى عودة صحيحة إلى ماركس وإنجازاً لتلك القطيعة النوعية التى لم يقم بها لينين حقيقة، وكنت قد عبرت عن هذا النقد بقولى أن " اندهاش لينين أمام خيانة كوتسكى (زعيم الاشتراكية الألمانية عام

١٩١٤) هو فى واقع الأمر موقف اندهشت أنا منه، إذ أن التشوه الاقتصادى للاشتراكية الديموقراطية كان - فى رأيى - لابد أن يؤدى إلى هذه الخيانة. وأشير هنا إلى نقطة أساسية، وهى أن الماوية ذكرت لنا أن المسئول عن التشوه المذكور هو الحركة العمالية الغربية " المتقدمة "، كما رأت أن انحياز هذه الحركة لصالح المشروع الامبريالى يمثل عنصرا أساسيا فى فهم جذور الانحراف.

قدمت الماوية إذن نقد للستالينية من اليسار. هذا بينما خروتشوف وجه نقده لستالين من اليمين. فكان خروتشوف يقول:«لم نعط الأهمية التى تستحقها لمقتضيات التطور الاقتصادى (وقصد هنا الثورة التكنولوجية وتعمق التعالم) وبالتالى الى ما تدعو اليه هذه التطورات فى المجال السياسى (وقصد منح سلطة قرار اقوى لمديرى المشروعات، اى للبورجوازية السوفياتية)! وكان خروتشوف يسترسل بقوله إن هذه الشروط تتيح «تعجل اللحاق». هذا بينما كان ماو يقول: «يجب أن لاتنسى الهدف النهائى عند كل مرحلة من مراحل التطور». وكان هذا هو مضمون الشعار «فليكن البعد السياسى متحكما فى القرار الاقتصادى»، وهو مضمون لا يمت الى الاتهام «بالإرادية» بصلة. ثم لكى لا ينسى هذا الهدف النهائى ركزت الماوية على مفهوم المساواة، خاصة بين العمال والفلاحين، علماً بأن هذه العلاقة تلعب دوراً اساسياً فى ظروف الصين الملموسة، كما كانت هى علاقة محورية أيضاً فى ظروف روسيا حول عام ١٩٣٠. وذلك من أجل تقوية التحالف بين الجماهير ودعمه تفاديا للنتائج الكارثية التى قد تترتب على تصفيته وهى نتائج تجلت فى المأزق السوفييتى منذ ذلك التاريخ.

وقد ساهمت فى هذا الإطار بطرح السؤال عن مضمون قانون القيمة المطلوب الاتخاذ به والسير على أساس مقتضياته، وقلت إن هناك ثلاثة خيارات ممكنة فى هذا الشأن هى :

١- العمل طبقا لمقتضيات قانون القيمة السائد على صعيد الرأسمالية العالمية، الامر الذى يؤول بالضرورة الى تنمية طرفية.

٢- إقامة اقتصاد وطنى متمركز على الذات، وفك الارتباط بالنظام العالمى من أجل إنجاز هذا الهدف، على أن يكون هذا النمط من الاقتصاد الوطنى شبيها لنمط الرأسمالية المتقدمة من نواح أساسية عديدة، وأسميت هذا الأسلوب العمل طبقا لقانون القيمة السائد فى النمط السوفيتى، كما وجدته خيارا لابد أن يشجع تبلور بورجوازية وطنية (سوفيتية).

٣- إقامة اقتصاد وطنى متمركز على الذات على اساس علاقات مساواة بين فئات الشعب المختلفة، وأسميت هذا الخيار العمل طبقا لقانون القيمة المناسب لمرحلة الانتقال الى الاشتراكية.

وكان ماو يؤكد أن الخيار بين هذه الاحتمالات الثلاثة هو خيار سياسى فى جوهره.هل كان ماو خاطئا فى هذا الحكم ؟ بل كان ماو قد توصل الى أن الخيار السليم يتطلب إعادة النظر فى دور الحزب واحتكاره السلطة، لأن البورجوازية تتكون بالتحديد من داخل قيادة الحزب. وبالتالى أعلن الشعار الذى اضرم نار الثورة الثقافية: «فلتضرب القيادة العامة». فى الحزب. كان رأى ماو أن هذه العملية ضرورية من اجل إعطاء فرصة للقوى الشعبية لأن تتقدم فى مواجهة البيروقراطية وأن تفرض شروطا مؤاتية لإنجاز مزيدا

من سيطرتها على الحياة الاجتماعية. أكان ماو خاطئا ؟ يبدو لى ان التطورات اللاحقة فى كل من الاتحاد السوفييتى والصين قد أكدت تماما صحة حكمه فى هذا المضمار.

وبالموازاة كان ماو يعتقد أن تنازلات أمام ضغوط السوق بمعنى تنازلات فى صالح سلطة مديرى المشروعات ومزيد من المنافسة بين هذه المشروعات وبين بعضها لن تساعد على دفع سلطة الشعب الى الامام. أكان ماو خاطئا فى ذلك أيضا ؟

لا أقصد من وراء هذه الاقوال أنه لم تكن هناك ايضا حاجة لتنازلات فى مواجهة السوق. فكانت مرحلة النيب في العشرينيات فى الاتحاد السوفيتى مثالا ناجحا لمثل هذه التنازلات. ثم كانت الأمور قد وصلت فى الاتحاد السوفيتى الى حد يفرض مرة أخرى تنازلات، منها تنازلات أكثر شجاعة من تلك التى تصورها الإصلاحيون منذ أيام خروتشوف، أقصد فقط أن مثل هذه التنازلات كانت تدعو الى تدعيم مواز للقوى الشعبية وتحديد إطارها بسلسلة من الإجراءات السياسية لعل أهمها هى الآتية :

١- الدفع نحو دمقراطة النظام السياسى.

٢- الأخذ بالإصلاحات التى من شأنها أن تدعم مركز الطبقات الشعبية فى إطار هذه الديمقراطية على حساب سلطة البورجوازية (التكنوقراط).

٣- تأطير السوق من خلال سياسة اقتصادية متماسكة تعتمد مبدئيا على قانون القيمة لمرحلة الانتقال الاشتراكى. فقد حاول اليوغوسلاف إنجاز هذه الشروط، ولكن - للاسف - بشكل محجوب ومبتور وباسلوب عانى من انفتاح خارجى متفوق على الحد اللازم، أدى بدوره الى انفلات الأمور

من أيدى السلطة الوطنية، تنازلات متفوقة أيضا فى مجال الادارة الاقتصادية باسم مقتضيات المنافسة الخارجية أدت الى تفاقم الفجوة بين مختلف الجمهوريات، والأخذ بمبدأ اللامركزية لدرجة آلت الى انفلات الأمور من ايدى مجموعات العمال فى اطار التسيير الذاتى وجعلها متنافسة بعضها ببعض. أما الاتحاد السوفيتى فلم يحقق شيئا ما فى هذه الاتجاهات. وفى الصين أعلنت هذه المبادئ فى مرحلة الماوية دون أن يتحقق تنفيذ حقيقى لها، ثم أخذ النظام اللاحق فى اتجاه معاكس لها.

لا ازال أعتقد ان الماوية كانت على حق من حيث المبدأ، وأرى أن التطور اللاحق - فى كل من الاتحاد السوفيتى والصين - يؤكد تنبؤاتها. فالتنازلات لصالح الرأسمالية شجعت البورجوازية من جانب وأضعفت احتمال وقوع رد فعل ناجح من قبل الطبقات الشعبية من الجانب الآخر. هذا وقد آن الوقت أيضا لإعادة النظر فى تقييم الماوية وكشف حدودها التاريخية كما فعلناه بالنسبة الى اللينينية (التى سبق أن رأينا انها لم تقطع بالاقتصادية بالقدر المطلوب) بل بالنسبة الى ماركس نفسه الذى وجدت - وكتبت ذلك - أنه لم يعط لظاهرة الاستقطاب فى التوسع الرأسمالى العالمى ما تستحقه من نصيب. على أن هذه المهمة تخرج عن موضوع هذا المقال.

٣- إن المشكلة المحورية بالنسبة الى نمط الانتاج السوفيتى هى معرفة ما إذا كان هذا النمط يمثل نموذجا غير ثابت - أى خاصاً بمرحلة انتقال فقط - فلابد أن يوصل الى الرأسمالية أو الى الاشتراكية، أم إذا صار نمطا ثابتا جديدا وربما - بالرغم من نواقصه - مشيرا الى مستقبل المجتمعات الأخرى الاكثر تقدما، أى مجتمعات الرأسمالية الكلاسيكية.

أعود هنا الى هذا الموضوع وأطرح بمناسبته نقدا ذاتيا. ففي عدد من المناسبات خلال الحقبة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٥ طرحت الفكرة أن النمط السوفيتي قد صار نمطا ثابتا ذا طابع «طليعي» الى حد ما، معتمدا في قولي هذا على ملاحظة أن الاتجاه الطبيعي في حركة تمركز رأس المال لابد أن ينقل النظام من مرحلة سيادة الاحتكارات الخاصة الى احتكار دولتي. لعل هناك إشارات عديدة قد ظهرت لتؤكد صحة هذا القول. ولا أقصد هنا الثبات الظاهري للنظام السوفيتي في عهد برجينيف. كنت أقصد هنا العودة الى نظريات «قديمة» كانت قد ظهرت قبل نضوج أوانها، مثل نظرية بوخارين التي قالت إن الرأسمالية ستتطور نحو رأسمالية دولة احتكارية،كما كنت أرى إشارات عديدة في مجال الفكر السائد عندئذ، مثل نظرية يان تنبرجن التي ادعت أن النظام السوفيتي يميل الى التقارب من النظم الغربية، وأن هذه الاخيرة تتطور هي الأخرى في اتجاه التشابه مع النظام السوفيتي. وقد كانت هناك بعض المواقف التي اتخذتها الاشتراكية الديمقراطية الأكثر تقدما تتجه فعلا في هذا الاتجاه. فأعلن الاشتراكيون في السويد مشروع «شراء» الصناعة من الرأسماليين وإنشاء صندوق تديره النقابات من أجل إنجاز الهدف، كما أن ظهور«الاوروشيوعية» في تلك الأيام دعم احتمال تحقيق هذا التنبؤ.

على أن مبدأ مركزية ملكية الدولة يلغي المنافسة وبالتالي، يلغي عدم الشفافية الناتج عن آليات السوق. وهنا شبه فعلي بين نمط قواعد تحديد الأسعار المدارة من خلال الاحتكارات الخاصة في الغرب ونمط تخطيط الأسعار من قبل جهاز الدولة في الاتحاد السوفيتي، ولابد ان يؤدي إلغاء

عدم شفافية السوق الى هيمنة ايديولوجية، علما بالطبع بأن الايديولوجيا المعنية في الظروف الجديدة ليست ايديولوجيا هيمنة الميتافيزيقا للعهد السابق على الرأسمالية (عصور نمط الإنتاج الخراجي). فكنت أرى أن الايديولوجيا المهيمنة المناسبة ستكون مؤسسة على الاستلاب السلعي. هكذا اكتشفت مغزى رواية ١٩٨٤ لأورويل، فلعبت دورا في انعاش ذكر المؤلف المنسي. كما أن ملاحظة خطورة فعل الإجماع الأحادى الأبعاد في المجتمعات الليبرالية الديمقراطية في الغرب المعاصر (والنقد الجذرى لهذا الإجماع يتواجد في مؤلفات ماركوز - لاسيما في «الانسان ذو البعد الواحد»)، وكذلك العودة في قراءة بولاني، قد دعمت عندي اعتبار احتمال التطور في هذا الاتجاه. فرأيت أن النمط الدولنى يمكن أن يصير نمط المرحلة العليا للرأسمالية. لم لا ؟ وفي هذه الفرضية يكون النمط السوفيتى شكلا أوليا وبدائيا له، يشير الى مستقبل مفزع في واقع الأمر، وغير مرغوب فيه على الإطلاق. أقول اليوم: ألا يتحرك الآن ستالين في قبره ويندم على أنه لم تكن لديه أداة لفرض «إجماع الرأي» فعالة على غط شبكة التلفزة الامريكية سى إن إن (المعروفة عالميا منذ حرب الخليج !) بدلا من أداة بدائية مثل جريدة البرافدا!

وقد شجعنى هذا التنبؤ بورود احتمال تطور نحو الدولنة الى العودة في تقييم التطور التاريخى في أجله الطويل. فالملاحظة ذات قيمة دالة، هى هنا أن صراع الفلاحين ضد الإقطاع لم يؤد الى انتصار الطبقة المستغلة (بالفتح) بل الى استفادة عنصر ثالث هو (البرجوازية) من صراع الطبقات الأساسية لعهد الاقطاعية من خلال تثبيت حكمه على حساب طرفى النزاع الاصليين.

فلماذا لن تتكرر الظاهرة بحيث إن عنصرا ثالثا جديدا («الطبقة الجديدة» المعتمدة على الدولنة) يستفيد مرة أخرى من صراع العمال ضد الرأسماليين؟

على أن التطورات اللاحقة كذبت ظاهريا تصوراتى فالنظام السوفيتى أثبت للجميع أنه «غير ثابت» - هذا هو أقل ما يمكن أن يقال عنه الآن!. أما الهجوم الرجعى العالمى الذى أخذ فى المد منذ عام ١٩٨٠ وقد اتخذ اتجاها معاكسا لما كنت تنبأت به، فوضع فى مقدم المسرح شعارات الاهلنة وتراجع الدولة... الخ. ولكن أيجب اعتبار التجليات السائدة حاليا على أنها إشارات دالة على الاتجاه فى الأجل الطويل ؟ دون اعتبار ما يحدث فى باطن المجتمع ؟ قطعا انتهى «النموذج السوفيتي» فأثبت انه غير قادر على أن يمثل بديلا تستوحى به المجتمعات الأخرى فى تطورها. ولكن، لعل هذا الفشل هو فقط ناتج نقاط ضعف ونواقص هذا الشكل البدائى للدولنة، الأمر الذى لايمنع ظهور نمط دولتى حقيقى ينبت على ارضية المجتمعات المتقدمة، وذلك بعد فوات مد موضة الليبرالية السائدة حاليا.

انتقل الآن الى ملاحظات ذات طابع آخر، لاتخص المستقبل البعيد بل الحاضر والقريب، فهى ملاحظات تتعلق بمشكلة عدم ثبات مرحلة الانتقال. إن النمط السوفيتى قد شكل نموذجا لدورة تاريخية شاملة وصلت الآن الى نهايتها. فقد رأيت فى هذا الصدد أن توصيف مرحلة الانتقال بأنها اشتراكية الطابع هو وصف خداع. ولا تكفى إضافة نعت مخفف على هذه التسمية كأنها اشتراكية بدائية مثلا وسبق أننى وافقت على هذا الوصف، ذلك لأن الاشتراكية لا تمثل عدا واحد من احتمالات النظر خلال الانتقال. وبناء على هذه الملاحظة رأيت من الأفيد إطلاق تسمية أخرى على المرحلة

هى مرحلة وطنية شعبية. سبق أن تقدمت بهذا الطرح قبل عام ١٩٨٩اى قبل تهافت النظام السوفيتى. فرأيت أن النعت «وطني» يشير الى التناقض المحورى الذى تواجه مرحلة الانتقال ألاوهو التناقض بين أهداف المرحلة وبين منطق توسع الرأسمالية العالمية (وهنا أربط هذا النعت مع نظريتى لفك الارتباط). كما أن النعت «شعبي» يشير الى كون كتلة الطبقات المكونة للنظام غير بورجوازية الطابع ولا كتلة تقودها « بروليتاريا » تميل طبيعيا الى الاشتراكية. وفى هذا الإطار تبدو مرحلة الانتقال غير ثابتة من حيث الجوهر فى حد ذاتها. فإما أن تؤول الى الرأسمالية، وهذا ما حدث بالفعل فى الاتحاد السوفيتى، أو يحتمل ان تتطور فعلا فى اتجاه الاشتراكية.

٤- ولما كانت الدولة السوفيتية قد وصلت الى نهاية مطافها، فينبغى أن يحكم على ما حققته وما لم تحققه خلال تاريخها. ولا يبدو لى الحساب النهائى لهذه التجربة إيجابيا أو سلبيا فى الجوهر. فالاتحاد السوفيتى - ومن بعده الصين بل والدول الصغيرة لشرق اوروبا - قد أنجزت فعلا من خلال تجاربها اقتصادات وطنية متمركزة على الذات كما لم يفلح فى تحقيقها أى بلد من بلدان رأسمالية الأطراف. وسبق أن قلت فى هذا الصدد ان سبب المعجزة يكمن فى أن البورجوازية السوفيتية نشأت على تربة ثورة وطنية شعبية رغم أن هذه الثورة صورت نفسها على أنها اشتراكية، بينما بورجوازيات العالم الثالث تكونت فى خط سير التوسع الرأسمالى العالمى وبالتالى اتخذت منذ البدء طابعا كومبرادوريا سائدا. على أن الطابع الملتبس للثورة وبعدها الاشتراكى قد خلقا مجتمعا يتسم بسمات خاصة له. فالطبقات العاملة كسبت فعلا حقوقا اجتماعية (الحق فى العمل، الخدمات

الاجتماعية.. الخ) لانظير لها حتى فى الرأسمالية المتقدمة. أضيف الى ذلك ان حقوقاً مماثلة لم تحقق فى المراكز الرأسمالية إلا بعد عام ١٩١٨ واحيانا بعد عام ١٩٤٥ فقط، ومن خلال صراعات حادة فرضت تنازلات من قبل البورجوازية خوفا من خطر الشيوعية، وبالطبع لانظير لهذه المكاسب فى رأسمالية الأطراف الهمجية.

على أن الخيار الرأسمالى العلنى الآن فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى يعيد فى جدول التاريخ احتمال تطريف الاقتصاد والمجتمع. علما بأن كلاً من الطبقات الشعبية والبورجوازية المحلية غير مهيأة لمواجهة تحديات النظام العالمى، بسبب غياب وعى سياسى. وهذا الوضع خطير وناتج الاستبدادية المنهارة. أعترف بأننى لم اقدر هذا العامل الأخير تقديرا سليما. ولذلك كنت أتصور - عن خطأ - أن الشعوب والطبقات الحاكمة فى هذه البلاد قادرة على أن تسيطر على الأمور وتضمن انتقالا منظما وتدريجيا الى الرأسمالية ودمقرطة الممارسات السياسية. بل كنت أتصور أن الطبقات الشعبية ستستطيع فى هذه الظروف ان تضغط على التطور فى صالحها وأن تحقق توازنا أفضل بين ميولها الاشتراكية وبين مقتضيات حكم السوق. علما بأن مطالب الطبقات العاملة لاتقتصر فى هذا الإطار على مجرد ضمان حقوق اجتماعية، بل يجب أن تتجاوزه لتشمل قدرا من إنجاز السيطرة على القرار الاقتصادى فى إدارة المشروعات والقرار العام على مستوى المجتمع والدولة. كما أن مقتضيات السوق لاتمثل وسيلة تحقق البورجوازية من خلالها طموحاتها فقط بل تعنى أيضا اكثر من ذلك. وكنت بالتالى أتصور أن البرسترويكا من شأنها أن تفتح مجالا جديدا لنقاش مستقبل الاشتراكية على صعيد عالمى.

عليَّ الآن أن أقدم للقارئ نقدا ذاتيا فى هذا الصدد، إذ إن هذا التطلع الرأسمالى السائد فى الاتحاد السوفيتى استبعد تماما اى احتمال آخر وإن الانزلاق السريع نحو رأسمالية همجية لايجد حاليا عائقا فى سبيله، ولكن أليس من المحتمل فى الأجل الأطول أن يحتدم الصراع الاجتماعى مرة أخرى حول هذه المشاكل بعد أن تكتشف الجماهير أن التضحيات المفروضة عليها ليست مؤقتة ولامقتصرة على فترة انتقال قصير كما يقال بل انها ذات طابع دائم ؟

هذا وقد دخل النظام السوفيتى فى أزمة أصبحت أزمته الاخيرة منذ زمن طويل. وسبق أن حللت هذه الأزمة فى إطار منهجى قائم على بيان مضمون الصراع الاجتماعى فى داخل النظام نفسه. فتتجلى - فى هذا الإطار - هذه الأزمة فى عجز النظام عن الانتقال من مرحلة تراكم توسعى إلى مرحلة تراكم كثيف. علما بأنه قد نجح فى التراكم التوسعى نجاحا نموذجيا فى النصف الأول من حياته. وأود أن أشير هنا إلى ان عجزه عن الانتقال إلى التراكم الكثيف يقوم دليلا على أنه نظام غير رأسمالى الطابع، إذ أن الرأسمالية تتسم بالتحديد بإعادة تكوينها على أساس تراكم كثيف. فالسبب الاجتماعى الذى حال دون إنجاز هذا الانتقال هو بكل بساطة قدرة الطبقة العاملة على استخدام حقها فى العمل وعصيانها ضد أوامر مديرى المشروعات الذين لايتمتعون بالشرعية التى تميز صاحب العمل فى الغرب، إذ أن المديرين يمثلون هنا - فى النظرية والايديولوجيا الرسمية - سلطة العمال. اى بعبارة اخرى قلت إن التوافق الاجتماعى الذى قام عليه النظام فى مرحلته الأولى قد أنضب نفسه. فالتراكم التوسعى الذى تجلى فى نوع

من التحديث الشعبى للمجتمع من خلال تعميم التعليم وتوافر فرص للترقى الاجتماعى قد بلغ حدوده. وقد سبق أن قال ذلك كل من توجلياتى وبرلنجر - باسلوبهما الخاص - فكان على النظام أما أن يتقدم إلى الأمام من خلال نقد الستالينية من اليسار أو أن يعجل فى التطور نحو اليمين فى اتجاه التحول إلى نظام رأسمالى كلاسيكى يعتمد على مبدأ التحديث النخبوى على غط ما يحدث فى العالم الثالث. وقد اختارت البورجوازية المحلية هذا الأسلوب الأخير، فأكدت أهمية الالتجاء إلى «قواعد السوق» من أجل إجبار الشعب على «العمل» ثم الالتجاء إلى مبدأ أهلنة الملكية من أجل وقف حركة التصاعد الاجتماعى وإغلاق بابه بواسطة سيادة الملكية الخاصة، ولم يتجل هذا المطلب إلا خلال السنوات الاخيرة للنظام.

هذا وقد رفضت دائما - ولا أزال ارفض - المشابهة بين هذه الأزمة الخاصة بالنظام السوفيتى وأزمات الرأسمالية التى تتسم جوهرياً بدينامية مختلفة.

كما أننى رفضت - ولا أزال أرفض - التحليلات التى تطرحها وسائل الدعاية الرأسمالية المروجة ويمكن هنا ذكر الآتى:

١- أن التضاد المزعوم بين «اقتصادات النقص» الاشتراكية «واقتصادات الوفر» الرأسمالية خطاب ايديولوجى خاو، فالنقص الذى يتجلى ظاهريا فى الطوابير الطويلة أمام المحلات ناتج سياسة إرادية حددت مستوى منخفضا للأسعار من أجل فتح باب للاستهلاك، تنازلا للضغوط فى اتجاه المساواة من قبل الجماهير والفئات الوسطى.ويكفى أن ترفع الأسعار لكى تنقرض الطوابير.. بالرغم من أن النقص لايزال موجودا بشكل آخر،

فالبضائع تكثر فى أسواق المكسيك ومصر، ولا ترى طوابير أمام محلات الجزارين مثلا بالرغم من أن استهلاك اللحم لا يمثل فى هذين البلدين إلا نسبة قليلة من أستهلاك البلدان الشرقية له. إن البنك الدولى قد صنع سمعة الاقتصادي المجرى كورنارى صاحب هذه النظرية الطفلية !

٢- أن التضاد بين « اقتصادات الأمر » (غير عقلانى فى حد ذاته) « واقتصادات السوق » (التى يفترض أن تحقق آلياتها حلولا عقلانية فى حد ذاتها) هو أيضا أطروحة صيغت فى الجامعات الأمريكية، وهى لاتتجاوز حدود الايديولوجيا المبسطة. فالواقع هو أن الاقتصاد السوفيتى اعتمد دائما على مزيج من الضوابط المؤسسة على آليات السوق - منها ضوابط بعدية وضوابط قبلية تحددت من خلال توقعات الخطة (السليمة أو الخاطئة) والأوامر الإدارية، خاصة فى مجال الاستثمار. أما السوق فليس مغزاها الحقيقى هو ما تدعى الايديولوجيا الليبرالية أنه عليه، وليست السوق ضابطا تلقائيا ومعيارا عقلانيا مطلقا إذ تعمل آلياتها فى إطار مقتضيات النظام الاجتماعى وسياسات الدولة التى تضع حدودا لها. إن المشكلة الحقيقية هى مشكلة ذات طابع آخر: دينامية التراكم فى نظام تسود فيه مركزية الدولة (وهى سمة تناسب سلطة طبقة - دولة موحدة) تختلف عن دينامية التراكم الرأسمالي، أما فعل السوق فليس ناتج قوانين منافسة مجردة بل هو ناتج منافسة بين الاحتكارات.

٣- كانت فعلا اولوية ضمان الإنتاج المخصص للدفاع قد فرضت مقتضياتها على الجهاز الانتاجى السوفيتي، على الاقل منذ عام ١٩٣٥. هل يعنى ذلك أن المجتمع السوفيتى كان مجتمعا عسكريا ؟ وانه بالتالى -

وقبل ذلك - حمل فى طياته نزعة توسعية تدعو إلى الفتح العسكرى لايمكن قهرها ؟ اعتبر ان هذه الاقوال تعميمات غير علمية، موازية للقول الشائع ايضا بان الرأسمالية تؤدى "بالضرورة " إلى الحرب. على العكس من ذلك ارى ان موضوع السلم والحرب والحكم على الانتاج المخصص للدفاع وسباق التسلح، لايمكن ان يناقش فى إطار البحث عن قوانين انماط الانتاج، بل مجاله الحقيقى هو التحليل الملموس والعينى للتناقضات التى تعمل فى إطار منظومة معينة ودراسة توازن القوى المحلية الوطنية والخارجية الدولية فى ظروف هيكلية وظرفية خاصة لكل مرحلة تاريخية. وفى هذا الإطار يبدو واضحا ان سباق التسلح لم يكن ناتج قرار سوفيتى مسبق بل فرض عليه من قبل اعدائه الحقيقيين، والآن من قبل أصدقائه المزورين وهم الدول الرأسمالية الكبري، على رأسها الولايات المتحدة وهى المسئولة عن المبادرة فى الحروب الباردة.

٤- كذلك ارى ان الخطاب عن « النظم الشمولية » (التوتالتيارية) - وهو خطاب سائد، له تجليات علمية ظاهريا فى الاوساط الاكاديمية وله ايضا تجليات مبسطة طفلية تذيعها وسائل الاعلام (ومن امثلة هذه الاخيرة قول احد رؤساء الولايات المتحدة ان الاتحادالسوفيتى «امبراطورية الشر» - وهو اسلوب لايختلف فى الجوهر عن حكم آية الله الخمينى فيما يخص النظم السياسية «الشرقية» و «الغربية») - لايمكن اعتباره غير خطاب ايديولوجى. هل نسينا انه طبقا لهذا الخطاب لم يكن من الممكن تصور اية حركة ما فى داخل هذه المجتمعات المجمدة للابد ؟

٥- قدمت منذ منتصف الستينيات نقدا لاطروحة المصلحين السوفييت،

ووجدت فيها محاولة تجاوز الستالينية من اليمين. رأيت فى هذه الاطروحات ما اسميته «طوباوية اقامة رأسمالية دون رأسماليين». لقد تصور علماء مدرسة نوفوسيبرسك التى تخرج منها اغلبية الخبراء الذين يلهمون جورباتشوف اقامة سوق متكاملة ضابطة تلقائيا تماما على نمط نظرية فلراس، فدفعوا بهذه الفكرة إلى اقصى حدودها المنطقية، وتوصلوا إلى نفس النتيجة التى كان فلراس قد توصل اليها، وهى اطروحة عبر عنها بوضوح لامع الاقتصادى الايطإلى بارون عام ١٩٠٨، الا وهى ان السوق الكمالية تتناقض مع مبدأ الملكية الخاصة وتشتت رأس المال، بل تتطلب مركزية شاملة لصالح الدولة ثم تصفية مخاطر احتكار الدولة من خلال العمل حسب مبدأ عرض بيع بالمزاد المستمر مفتوح على جميع الافراد الذين لهم حق الاختيار الحر بين موقفين : إما ان يعرضوا قوتهم فى العمل للبيع أو ان يتقدموا كمرشحين ليكونوا «منظمين» للانتاج فيقترضون رأس المال من اجل إنجاز مشروعهم من الدولة المحتكرة للملكية. نجد هنا الحلم العلموى القديم لسان سيمون الذى طرح مشروع مجتمع تحكمه نخبة علماء على أساس المعرفة العلمية البحتة. هذا وجدير بالذكر ان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية القديمة كانت قد ورثت هذا المشروع المثإلى، الامر الذى دفع انجلز إلى تقديم نقد لها استخدم فيه لاول مرة التعبير رأسمالية دون رأسماليين. ويمثل هذا الحلم - فى رأيي - نظرة اجتماعية تخضع لمقتضيات الاستلاب الاقتصادوى اقصى خضوع يمكن تصوره، وهو بالتإلى مشروع حاولت المادية التاريخية توضيح طابعه الطوباوى غير الواقعى وغير العلمى - على ان هذه الفلسفة هى المفتاح لجميع الاصلاحات المقترحة فى الاتحاد السوفيتى منذ عهد

خروتشوف إلى عهد جورباتشوف مرورا بالاصلاحات المخففة التى انجزت فى عهد برجينيف، وقد اثبت التاريخ ان هذه المواقف غير عملية فلا يمكن التمسك بها بل لابد ان تؤدى تدريجيا إلى انزلاق نحو اليمين إلى ان تصل إلى نهايتها المنطقية اى تحول البورجوازية السوفيتية الى بورجوازية من الطراز الكلاسيكى معتمدة على الملكية الخاصة.

ومن هنا ندرك لماذا تمت ثورة ١٩٨٩ - ١٩٩١ من فوق، اى لماذا كانت ناتج مبادرات الطبقة الحاكمة ولم تكن ناتج حركة شعبية. كنت قد وجهت ملاحظة مماثلة فيما يخص «الثورة المضادة» المزعومة التى حدثت فى مصر عام ١٩٧١ والتى قلت عنها فى وقتها انها لم تكن ذات طابع ثورة مضادة حقيقية بل كانت مجرد تعجيل تطور اتجاهات كامنة نشأت فى ظل الحكم الناصرى. هذا بينما تقدم وسائل الاعلام الغربية صورة مشوهة اخرى عما حدث فى شرق اوروبا مفسرا الحوادث على انها تجليات لثورة ديمقراطية، دون ان تبين موقف التعرض الضعيف للديمقراطية الناتجة عن هذه التطورات والتى يمكن ان تكون فى نهاية المطاف مجرد مرحلة انتقال الى رأسمالية همجية سترافقها بالضرورة عودة الى الأستبدادية كما تعلمه لنا التجربة التاريخية لرأسمالية الاطراف. وقلت ان تطورا - لكى يستحق ان ينظر اليه على انه ذو طابع ثورى حقيقى - لابد ان يقوم على نقد النظام من اليسار، على خلاف التحول الذى حدث بالفعل والذى لم يكن فى واقع امره عدا تعجل فى اتجاه التطور الطبيعى للنظام نحو اليمين. وجدير بالذكر هنا ان حدوث هذا التحول بالسرعة التى تم بها يقوض تماما اطروحة التوتاليتارية المجمدة للابد.

على ان جورباتشوف اقتنع بامكانية السيطرة على حركة الاصلاحات ولم يتصور ابدا ان اغلبية الطبقة التى يمثلها حكمه - وهى التومنكلاتورا - سوف تتخطاه (وقد اثبت ذلك نجاح شعارات يلتسن)، كما لم يتنبأ اطلاقا بدرجة التفاهة التى توصل الحزب الشيوعى اليها وعجزه تماما عن القيام بالدور المنتظر منه اى دور حزام توصيل المشروع الاصلاحى للجماهير. والآن يبدو واضحا ان البورجوازية السوفيتية (النومنكلاتورا) هى الطبقة التى ستتكون بورجوازية الغد من عناصرها، فهى التى تستولى حاليا على وسائل الانتاج. وبالتالى اقول ان ما حدث ويحدث حاليا فى الاتحاد السوفيتى ليس ثورة اجتماعية، بالرغم من التغييرات السياسية الدراماتيكية التى يتطلبها التطور المتعجل نحو رأسمالية كلاسيكية فيفترض تحول مثل هذا بالضرورة تغييرا شاملا على مستوى تكوين النخبة الحاكمة. كنت قد القيت ملاحظة مماثلة بمناسبة الثورة الساداتية التى حدثت فى مصر عام ١٩٧١. كما اننا نجد فى شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى ظواهر اخرى شبيهة للظواهر التى وجدناها فى مصر، منها على سبيل المثال تكوين سريع لطبقة «اغنياء جدد» (المافيات فى الاتحاد السوفيتى، البورجوازية الطفيلية فى مصر). اضيف إلى ذلك ان فى الظروف الخاصة للاتحاد السوفيتى يتم تفكك طبقة النومنكلاتورا الحاكمة ايضا على خطوط قومية وتحريك آمال وطنية لمختلف قوميات الاتحاد السابق، ولاشك ان الدول الغربية ستستغل هذا الضعف الاضافى للمجتمع السوفيتى (ونرى مثالا لهذا الاستغلال فى استخدام سلاح المعونة المالية). ربما بهدف دفع حدود روسيا الى الوراء الى ما كانت عليه فى القرن السادس عشر حينما كانت روسيا لاتتجاوز آفاق

الموسكوفيا، وذلك من اجل ابعاد اى خطر مستقبلى من منافس روسى فعال ذى شأن فى المسرح الدولى.

وهنا اقدم نقدا ذاتيا إذ اننى شاركت وهم جورباتشوف فى قدرة النظام على القيام بالاصلاح المطلوب. وبالرغم من الطابع اليمينى للاصلاح المطروح (خاصة فى مجال ادارة الاقتصاد) كنت ارى ان البعد الديمقراطى الذى صحب حركة الاصلاح كان من شأنه ان يتيح للقوى الشعبية ان تضغط على التطور حتى تدفعه تدريجيا نحو اليسار. آنذاك لم اقدر تماماً قيمة انهيار الوعى السياسى الذى بلغ درجة من الخطورة ادت الى شلل الطبقات الشعبية فلم تتحرك هذه الطبقات وتستخدم اداة الديمقراطية لصالحها وظلت عاجزة عن طرح بديل ايجابى مضاد للمشروع اليمينى السائد. هكذا غلبت خيبة الآمال التى خلقت تربة خصبة لظهور اوهام مختلفة، منها الاوهام المبنية على تأكيد الجوانب القومية للمشاكل والتى تتجلى فى نزاعات لامعنى لها بين قوميات الاتحاد السابق. كما ان تفكك وحدة الطبقة الحاكمة وانقسامها الى محافظين وانصار جورباتشوف و شعبويين يمينيين... الخ يحولان دون السيطرة على الاصلاح من فوق.

كنت اعتقد ان «الوطنية السوفيتية» وتمسك الطبقة الحاكمة بدور الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى من شأنهما ان يضعا حدا لخطر الانزلاق نحو التفكك. يبدو اننى لم اقدر تماما قوة الميول «الاستهلاكية» لهذه الطبقة وطموحاتها فى اللحاق السريع بالغرب فى هذا المجال لصالحها ولو على حساب اى اعتبار وطنى آخر. كما اننى بالغت فى تقدير وطنية الجماهير الشعبية. فقد اثبت الواقع ان الدفاع عن موقع الاتحاد السوفيتى فى هرم

القوى العالمية لايهم كثيراً هذه الجماهير. ولهذا فالتخلى عن الوطنية له جوانبه الايجابية بمعنى ان من شأنه ان يساعد على طرح المضمون الاجتماعى لمشروع المستقبل طرحا يحتل مقدم المسرح. على ان للتخلى هذا جوانبه السلبية ايضا والخطيرة فى الاجل القصير إذ انه يعطى فرصة للدول الغربية ويضع فى جدول الاحتمالات الواردة تطريف اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى على نمط اوضاع العالم الثالث. وهناك طموحات واضحة فى اوروبا الغربية - وفى المانيا بصفة خاصة - تتجلى فى مشروع تحويل اوروبا الشرقية الى «امريكا لاتينية» اخرى، تابعة لاوروبا الغربية على نمط التبعية فى القارة الامريكية.

(٢)

١- هناك تمفصل بين خيارات السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى ومقتضيات ديناميكية الداخلية، شأن الاتحاد السوفيتى فى هذا المجال شأن اى مجتمع حى آخر. فقد سبق قولى فى هذا الصدد ان الخطب الايديولوجية (الخطاب القائل ان النظام السوفيتى «توسعى» فى حد ذاته، أو الخطاب المعاكس المدعى ان الدولة السوفيتية ترمى الى السلم بصفة دائمة.. الخ) لم تقنعنى على الاطلاق. فقدمت بدلا منها تحليلات ملموسة واقعية للتمفصل بين الداخل والخارج بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتى والصين ومختلف المناطق الاخرى للعالم المعاصر، متبعا منهجاً هو هو بالنسبة إلى الجميع. وفى هذا الإطار طرحت مشاهد مختلفة للتطور المحتمل، علما بان درجة احتمال وقوع

كل منها تتوقف على ظروف متغيرة، كما انني لفت الانظار الى ان تطورات الطبقات الحاكمة للعلاقة المعنية بين الداخل والخارج - ومنها تصورات سليمة واخرى وهمية، ولا تناسب واقع موازين القوى - لايمكن ان تتجاهل . ينطبق هذا المبدأ على الجميع، اى على السلطة السوفيتية والسلطات الاخرى.

قطعا ليس هناك ما يضمن سلامة هذه التحليلات الملموسة التى تتأثر الى حد كبير بظروف اللحظة وبالتالى تعانى - فى كثير من الاحيان - من تعميم اتجاهات قد تنعكس فيما بعد، وسأشير فيما يلى الى بعض الاخطاء من هذا النوع التى ارتكبتها، وهى إذن مناسبة لتقديم نقد ذاتى فى كل من هذه الامثلة.

٢- فى تحليل السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، والحكم عليها من منظور انسانى تقدمى اشتراكى ديمقراطى على صعيد عالمى، لابد من تحديد ظروف المرحلة وتطور النظام العالمى.

كان النظام السوفيتى معزولا عالميا منذ نشأته الى الستينيات. وبالتالى كانت سياسته الخارجية دفاعية بشكل أساسى. واعتبر ان حكمى السابق هذا لايزال سليما بالنسبة الى المرحلة التاريخية المعنية، وقد طرحت فى هذا الإطار بعض الاطروحات الهامة المغزى فى رأيى والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

(١) لم تتنازل الدول الغربية - الديمقراطية والفاشستية - منذ عام ١٩١٧، عن هدف رئيسى هو هدم الاتحاد السوفيتى. فوجد الاتحاد السوفيتى نفسه عام ١٩٤٥ - بالرغم من الدور الأساسى الذى لعبه فى هزيمة

النازية - منهوكا وفى موقع مهدد مرة اخرى من قبل الولايات المتحدة التى احتكرت عندئذ السلاح النووى الجديد. لذلك لايمكن اعتبار اتفاقيات يالتا على انها مثلت نوعا من «تقسيم العالم» بين القوى الاستعمارية الفائزة، فلم يحقق الاتحاد السوفيتى من وراءها إلا حدا ادنى من شروط ضمان مستقبله.

(٢) لم يرم الاتحاد السوفيتى - ولا فى هذا الصدد الصين وفيتنام وكوريا - الى تصدير الثورة، بل على العكس من ذلك مارس ديبلوماسية حريصة كل الحرص، هدفها المبدئى هو الحفاظ على دولته. هكذا حدثت جميع الثورات الاخرى بالرغم من - واحيانا ضد - رغبة الاخ الكبير : فقامت الثورة الصينية ضد نصائح موسكو، كما ان ثورات فيتنام وكوريا فرضت نفسها، ولم اجد فى هذه الممارسات ما يدعوا الى الدهشة بل قبلتها وادركت اسبابها. على اننى رفضت دائما - مع غيرى - المبررات النظرية المقدمة من اجل إعطاء مشروعية ثورية لديبلوماسية محافظة، واعتبرت انه من حق القوى الثورية ان تسير مسيرتها دون التنازل امامها، هذا هو ما فعلته فعلا القوى التى انجزت اهدافها فى الصين وفيتنام وكامبوديا وكوريا.

(٣) تقع مسئولية الحرب الباردة على الولايات المتحدة التى اتخذت القرار بمبادرتها منذ عام ١٩٤٧، بينما تمسك الاتحاد السوفيتى باتفاقية يالتا، كما يدل على ذلك موقفه من الحرب الاهلية اليونانية. ولم يحلم الاتحاد السوفيتى يوما ما باجتياح اوروبا الغربية. فالخطاب عن توسعية الاتحاد السوفيتى هو خطاب دعاية بحتة لا أساس لها. فالجدانوفية (نسبة الى

جدانوف صاحب نظرية طرحت عام ١٩٤٨ وقالت ان العالم انقسم الى معسكرين اثنين) هى بالتحديد التعبير عن هذه الدفاعية وتقديم تبرير على تمسك الاتحاد السوفيتى بنص اتفاقية يالتا وتخليه عن الخروج من حدودها، وقد فتحت هذه النظرية مرحلة انعزال نسبى للاتحاد السوفييتى - وللصين منذ عام ١٩٤٩ - فرضته الكتلة الاطلنطية التى لم تتخل هى عن التدخل المستمر فى شؤون العالم، من خلال حروب كولونيالية ومساندة توسع الكيان الصهيونى... الخ.

وبدءا من تاريخ انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ اكتشف الاتحاد السوفيتى والصين امكانية استغلال الظروف العالمية الجديدة من اجل الخروج من العزلة من خلال مساندة حركات التحرير فى العالم الثالث والتقارب من دوله. وقد نظرت دائما الى هذا التحالف على انه خطوة ايجابية، ولو اننى لم انتظر منه اكثر مما كان يمكن ان ينتجه، بسبب الحدود التى فرضها بحث الاتحاد السوفيتى عن تعايش سلمى يرفضه الغرب.

هذا وقد آل تدريجيا مجهود تسلح الاتحاد السوفيتى الى توازن من حيث قدرة الردع، علما بان هذا التوازن لم يتحقق حقيقة الا بدءا بحقبة السبعينيات. فاصبح الاتحاد السوفيتى منذ ذلك التاريخ قوة عظمى حقيقية، الامر الذى فتح فعلا مرحلة تاريخية جديدة.

٣- ظلت القطبية الثنائية التى اتسمت بها السنوات العشرون التالية غير مناظرة بين طرفيها لان الاتحاد السوفيتى لم يكن قوة عظمى إلا من حيث قدرته العسكرية دون ان تكون امكانياته من حيث التأثير على التطور الاقتصادى للنظام العالمى على مستوى مواجهة تحدى منافسة السيطرة الاستعمارية الغربية.

هذا ولم يكن هناك ايضا تناظر بين ممارسات التدخل السوفيتى وبين ممارسات الغرب. فكانت ديبلوماسية الولايات المتحدة - ومن وراءها اوروبا الغربية واليابان - وقد رسمت لنفسها هدفا واضحا وبينا واعتمدت من اجل إنجازه على اساليب معروفة جيدا هي الاخرى ترمى الى تكريس سيطرتها على الاطراف من اجل ضمان حصول الغرب على موارد الجنوب، وفتح اسواقه، والتمتع باستخدام قواعده العسكرية.. الخ. وقد استغلت الولايات المتحدة هذه الديبلوماسية الغربية المشتركة من اجل فرض هيمنتها العالمية على مشاركيها. كما انها لاتزال تستغل هذه السياسة من اجل تواصل هيمنتها بعد ان اخذت مزاياها المقارنة فى التآكل نتيجة إنجاز ات منافسيها الاوروبيين واليابانيين فى المجال الاقتصادي، وقد اثبتت حرب الخليج فعالية هذه الوسيلة.

اما اهداف التدخل السوفيتى خارج حدود اتفاقيات يالتا فهى اقل وضوحا واكثر التباسا.

قلت فى مناسبات عديدة خلال السنوات العشرين الاخيرة ان الهدف الرئيسى الكامن وراء هذا التدخل كان - فى رأيى - محاولة من قبل الاتحاد السوفيتى لفك التحالف الاطلنطى وفصل اوروبا الغربية عن الولايات المتحدة. وكانت الوسيلة الفعالة المستخدمة من اجل إنجاز هذا الهدف هى - فى تقدير موسكو - مساندة حركات التحرير فى العالم الثالث وحكوماته الوطنية الجذرية (مساندة قضية فلسطين والنظم العربية الوطنية، التدخل فى القرن الافريقى ومنطقة جنوب افريقيا... الخ). فكانت هذه التحركات السوفيتية تبرز نقاط ضعف موقع اوروبا وتهددها من خلال

التهديد لطرق توريد النفط. فقامت هذه التهديدات بمثابة خطاب موجه لاوروبا ودعوة لقبولها تنازلات لصالح الاتحاد السوفيتي في المجال الاقتصادي وتشجيع النزعات الاوروبية الاستقلالية عن القيادة الامريكية. على ان الهدف الاستراتيجي لهذه الخطة لم يكن اضعاف موقع اوروبا بفرض اجتياحها فيما بعد. بل كان هدفها فقط الضغط عليها حتى تقبل مبادئ التعايش السلمي الايجابي فتوثق علاقات اقتصادية سوفيتية - اوروبية من شأنها ان تدعم التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي، وهي تنمية مشوهة نحو اليمين كما سبق ان رأينا. لقد ادرك دي جول مغزى هذا المنطق، بل رحب به. على ان دي جول ظل منعزلا تماما من هذه الزاوية في المسرح السياسي العالمي هذا وقد اثبت التطور اللاحق ان الاتحاد السوفيتي فشل في خطته ولم ينجز هدفه، لا من خلال سياسة «الابتسامات» التي بادر بها خروتشوف ولامن خلال تحريك العصا الذي اخذت به دبلوماسية برجينيف. كما ان تجديد اسلوب الابتسامات في عصر جورباتشوف ويلتسن لم يؤد هو الآخر الى النتيجة المطلوبة ولم يدفع الاوروبيين الى ان يتنازلوا عن هدفهم الحقيقي وهو اضعاف الاتحاد السوفييتي الى اقصى حد ممكن وتشجيع تفككه.

وقد اعتبرت دائما مساندة الاتحاد السوفييتي لشعوب دول العالم الثالث خيارا ايجابيا بالرغم من حدوده، فادركت اسباب تلك الحدود بل قبلتها، على انني لم اقبل على الاطلاق المبررات التي قدمها الاتحاد السوفيتي في هذا المضمار مثل نظرية الطريق غير الرأسمالي، وقدمت نقدا لها في وقتها لانني اعتبرت ان هذه النظرية غير صحيحة علميا وبالتالي تقوم عائقا في

سبيل نضال شعوب العالم الثالث من اجل تحرير حقيقى وتقدم ثابت. وجدير بالذكر فى هذه المناسبة ان عددا من اعضاء الاكاديمية السوفييتية قد رفضوا نقدى ووصفوه بكونه انحرافا بورجوازيا صغيرا.. الخ (ولنجد الآن اغلبية اسماء هؤلاء الاكاديميين فى رأس قائمة المعادين للشيوعية الرسميين الجدد!) كما رفضه ايضا الموالون لموسكو دون تحفظ فى افريقيا والوطن العربى وكوريا وفيتنام.

لم ار تدخل الاتحاد السوفيتى فى شؤون العالم الثالث تجليا لرغبة فى تصدير الثورة ولا فى فرض سيطرته، بل اعتبرته عنصرا فى استراتيجية دفاعية من موقع ضعيف نسبيا، بالرغم من التعادل فى قوى الردع العسكرى.

وعلى العكس من ذلك رأى البعض ان المبادرات السوفيتية مثلت تجليات لقوة صاعدة.طرحت نظرية الاستعمار الاجتماعى عام ١٩٦٣ من قبل الحزب الشيوعى الصينى. فادعى هذا الأخير ان المضمون الاجتماعى الكامن وراء ممارسات الاتحاد السوفيتى فى المجال الدولى هو مضمون وفاق اجتماعى مثل للوفاق الاشتراكى الديمقراطى فى الغرب. وكما ان الوفاق الاستعمارى يجر الطبقات العاملة فى الغرب وراء بورجوازيتها فى الدفاع عن التوسع الكولونيالى، رأى الصينيون ان الوفاق الاستعمارى الاجتماعى يربط الطبقة العاملة السوفييتية ببورجوازيتها السوفيتية ويشجع طموحاتها التوسعية. لم يكن اذن هذا المفهوم غريبا تماما وغير قابل للفهم، بل كان الى حد كبير بديهى الطابع، اعتقد ان المشكلة الحقيقية ليست هى اذا ما كانت البورجوازية السوفييتية قد رسمت لنفسها اهدافا توسعية ام لا، فهذا

الاحتمال وارد بالقطع، بل اذا ما كانت هذه البورجوازية قادرة على انجاز مثل هذا الهدف ام لا. واعتقد ان الاجابة على هذا السؤال تظل مفتوحة.

فلا ريب ان قسما من القيادة السوفيتية قد فكر فعلا فى هذه الاتجاه. وهناك علامات واضحة تثبت ذلك. ففى عقد الستينيات واجهت الصين مشروعا عدوانيا سوفيتيا حقيقيا، اعلن عن هدفه - وهو تقسيم الصين الى مناطق نفوذ لكل من الاتحاد السوفيتى واليابان والغرب - فى كتاب نشرته شخصية سوفيتية مسئولة هي فكتور لويس. لذلك لن اقدم هنا اى نقد ذاتى عما كتبته فى هذا المجال فى وقته، الذى تناسب تماما مع فرضية الاستعمار الاجتماعى. على ان موسكو قد تراجعت عن هذه الخطة فيما بعد.

ظل نظام برجينيف يبدو قويا على المستوى الظاهرى الخارجى، ولم يتجاوز اغلب المحللين الغربيين هذا المستوى. على اننى ابديت تحفظات فى هذا الشأن إذ اننى اعتبرت تراجع الاتحاد السوفيتى عن مشروعه العدوانى ازاء الصين تجليا عن حقيقة توازن القوى. كنت اخشى شيئا آخر الا وهو احتمال انزلاق سياسة الاتحاد السوفيتى والهروب الى الامام نتيجة ضعفه وليس قوته الصاعدة. ورأيت فى اجتياح افغانستان الذى لاطائل من ورائه نموذجا لمثل هذا الخطر. فكنت اخشى ان القوة العسكرية السوفيتية التى لاتقرنها قوة حقيقية فى المجالات الاخرى قد انتجت فعلا ظروفا خطيرة فكنت الاحظ تصاعد هذه القوة العسكرية من جانب والتخلى عن تقديم اى دليل على قناعة اشتراكية من الجانب الآخر، الامر الذى اعتبرته مشيرا الى مأزق قادم. ففى المجال الاقتصادى لجأ نظام برجينيف - فى نفس اللحظة التى تظاهر فيها بانه قوة صاعدة فى المجال العسكرى - الى مزيد من

التنازلات دلت على فشل الخط اليمينى الذى اتخذه من اجل الخروج من المأزق.

٤- لابد من وضع التحاليل المختلفة التى طرحت خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات ومشاهد تطور النظام العالمى التى قدمت فى هذا الشأن فى اطارها الحقيقى. اذكر هنا ماسبق ان قلته عن الحدود الطبيعية للمنهج نفسه. بيدان التأكيد مفيد لانه يفرض على المحلل توضيح افتراضاته التى تظل ضمنية دونه، كما انه يبرز النتائج البعيدة المترتبة على هذه الافتراضات.

لن احاول هنا ان اعود بالتفصيل الى اهم النقاشات التى اشتركت فيها فى هذا الإطار خلال المرحلة المنصرمة. فاصبحت بعض هذه المناقشات وقد فقدت مغزاها الآن.اذكر على سبيل المثال المشهد القائم على فرضية توسع مواقع «الاستعمار الاجتماعي» على صعيد عالمى، معتمدا على تدهور الموقع الهيمنى الامريكى ومدعما من خلال تحالف بينه وبين قوى يسارية فى اوروبا، تقوم بدورها على وفاق اجتماعى مماثل. لقد فقد هذا التصور معناه الآن. ولكن التمرين الذهنى الذى مثله كان له فائدته. على اننى ناقشت هذا المشهد على اساس انه كان يمثل احتمالا واردا فعلا ولو بدرجة قليلة. والآن يبدو واضحا ان المبالغة فى تقدير احتمال المشهد نتجت عن خطأين موازيين: المبالغة فى تقدير قوة النظام الاجتماعى السوفيتى وتماسكه والمبالغة فى شأن قوة اليسار فى اوروبا.

ولكن هناك نقاشات اخرى كانت واقعية واهم مغزى خاصة تلك النقاشات التى دارت حول مختلف التحالفات الدولية الممكنة على سبيل

المثال احتمال انجاز محور باريس - بون - موسكو او احتمال تكريس المحور واشنطن - طوكيو - بكين، والتى اشارت الى الافتراضات التى يتطلبها انجاز كل من هذه الاحتمالات (على سبيل المثال الانحياز الاطلنطى لاوروبا الغربية او - على العكس من ذلك - تفاقم الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة). فالحجج التى قدمت فى هذه المناسبات لاتزال قيمة وصحيحة وان كانت التطورات اللاحقة قد اكدت احتمالا ما وانقصت من واقعية احتمالات اخري، وارى ان هناك اربع مجموعات من الاسئلة كنت قد طرحتها سابقا ولاتزال محورية وهى التالية:

١- هل يمكن ان يمثل اندماج الشرق فى النظام العالمى عنصرا هاما فى مواجهة ازمة الرأسمالية العالمية ومخرجا لها ؟ سبق أن طرحت هذا السؤال منذ خمس سنوات، ولا يزال - بالطبع - قائما. واعتقد ان هذا التساؤل مستقل عن سؤال آخر ملازم له الا وهو الآتى: هل سيستطيع الاتحاد السوفيتى ان يسيطر على هذا الاندماج ام لا ؟

٢- هل انجاز مشروع اقامة سوق عالمية مندمجة من شأنه ان يحقق ثباتا حقيقيا ؟ ام هو مشروع طوباوى غير واقعى وبالتالى غير ثابت الطابع؟ علما بان هذا السؤال مستقل ايضا عن التساؤل حول موقع الاتحاد السوفيتى فى الهرم العالمى المحتمل تجديده. ايمكن ان يحتل الاتحاد السوفيتى فيه موقعا مركزيا قويا جديدا ؟ ام فقط مجرد موقع طرف رأسمالى مصنع ؟ كنت قد طرحت هذه الاسئلة منذ اكثر من خمس سنوات واعتقد انها لم تفقد بعد معناها او اهميتها، بل لم يتغير جوهر رأيى فى هذا الصدد. فمازلت أعتقد ان المشروع من حيث المبدأ غير واقعى (انظر فى هذا المجال كتابى «امبراطورية الفوضى»).

٣- هل اصبحت الدولة - وكذلك الامة - عنصرا فعالا فى التاريخ على قدم المساواة مع الطبقات الاجتماعية نتيجة غياب النضال الاجتماعى فى معظم اقاليم العالم الحالى، الامر الذى ادى الى اشتداد النزاعات بين دول - سواء أكانت دولاً وطنية قائمة او دولاً وطنية احتمالية تظهر كنتائج تفكك الدول المتعددة القوميات ؟ نعود هنا الى نقاش الستينيات حول نظرية العوالم الثلاثة التى قالت «الدول تريد الاستقلال، والقوميات التحرر والشعوب الثورة». لن ارجع هنا الى هذا النقاش ولكن اجد ان ما قلته فى هذا الصدد لايزال صحيحا، بل اكدته التطورات اللاحقة - فاطروحتى عن الفوضى الراهنة هى امتداد لهذا النقاش يأخذ فى الاعتبار ظروف الوضع الحالى.

٤- هل تتجه التطورات الطارئة حاليا نحو تكوين كتلة اوروبية آسيوية والمقصود تقارب حقيقى بين اوروبا الغربية والاتحاد السوفيتى بالمعنى الذى طرحه دى جول ثم جورباتشوف من خلال خطابه عن البيت الاوروبى المشترك؟ ام ان التطور يتجه اتجاها معاكسا نتيجة تردد اوروبا الغربية وتناقض سياسات الدول المكونة لها فى هذا المجال، واستمرار انحيازها الاطلنطى، وهى ظروف رفعت فى اتجاه تكريس التقارب المباشر بين واشنطن وموسكو ؟ لاريب ان التطورات السائدة حاليا تؤكد هذه الفرضية الثانية وانها اتاحت للهيمنة الامريكية نفسا جديدا، بينما دور اوروبا المستقل قد اخذ فى الخسوف مرة اخرى لصالح تبلور دور تكميلى للدولتين الواليتين للولايات المتحدة، وهما اليابان والمانيا. هنا ايضا الفت الانظار الى ماكتبته حديثا فى هذه الشؤون فى كل من «امبراطورية الفوضى» و «جيوسياسة الهيمنة الامريكية».

(٣)

لاريب ان تهافت النظام السوفيتى يمثل العنصر الاساسى فى التطور الحالى، علما بان هذا التهافت كان متوقعا منذ مدة طويلة. وبالتالى يجب اعادة النظر فى مشاهد المستقبل على ضوء هذا الواقع. على ان نقاش هذه المشاكل ليس موضوع هذا المقال. فاكتفى هنا بالاشارة الى الكتابين المذكورين (امبراطورية الفوضى، وجيوسياسة الهيمنة الامريكية).

هل يعنى هذا التهافت نهاية الاشتراكية والماركسية كما تكرره احاديث وسائل الاعلام السائدة ؟ بل نهاية التاريخ ! ؟ وانتصاراً نهائياً لروح الرأسمالية وتكوين وفاق جماعى على استمرارها للابد ؟ اعتقد ان هذه الاقوال لا اساس علمياً لها، ولو ان مرحلة تاريخية قد انتهت بالفعل.

لقذ مضى العهد الذى اسميه عهد الاشتراكية الاولى، اى الاشتراكية التى تكونت فى اوروبا فى القرن الماضى وتجلت فى احزاب الاشتراكية الديمقراطية. فهذه المرحلة الاولى قد انتهت بالفعل عام ١٩١٤ عندما اصطفت هذه الاحزاب علنا وراء بورجوازياتها الاستعمارية. وكان لينين على حق فى تقديره ان هذا الانحياز قد اعلن نهاية دورها كقوى تقدمية تحررية صحيحة.

ثم تلت ذلك مرحلة اسميها عهد «الاشتراكية الثانية»، اى اشتراكية الاممية الثالثة واللينينية، وهو عهد انتهى الآن بالفعل - بعد مرض طويل. وقد كتبت عام ١٩٦٣ ان تقدم الاشتراكية اصبح يتطلب قطعا مع السوفيتية ونقلة نوعية لايقلان جذرية عن قطع لينين السابق مع الاشتراكية الديمقراطية

للأمية الثانية. وجدير بالذكر فى هذه المناسبة ان النظام السوفيتى انهى ايامه باتخاذ موقف مماثل لمواقف سابقه اى موقف معادٍ للعالم الثالث الذى يجمع ثلاثة ارباع الانسانية ! اى بعبارة اخرى عادت السوفيتية الى حظيرة التشوه الاوروبى التمركز السائد فى الايديولوجيا الغربية الاستعمارية اصلا.

على ان وفاة الابن لاتنعش الاب، وللحفيد ان يواصل ما خطا اجداده نحو انجازه. وبالتالى اقول بهذه المناسبة «تعيش الاشتراكية الثالثة».

واعتقد ان المحاور الاساسية التى يمكن ان تتبلور حولها الاشتراكية الثالثة المطلوبة قد اخذت فى البزوغ. واود ان ألخص فى هذا المضمار الدروس الثلاثة التى استنتجتها من نقدى المزدوج للنظام السوفيتى من جانب ولسمات النظام الرأسمالى خلال العقود الثلاثة الماضية من الجانب الآخر وهى الآتية :

١- يجب ان يوضع فى مقدم المسرح البعد الجديد من حيث الكيف فى المشروع الاشتراكى الا وهو «بناء مجتمع آخر» والتخلى عن اعطاء البعد الآخر (اللحاق) تلك الاولوية المطلقة التى ادت فى التجربة السوفيتية الى نسيان تدريجى للهدف النهائى، فالعودة الى حظيرة الرأسمالية.

٢- يجب ادراك ان الاستقطاب الذى يقرن بالضرورة بالتوسع الرأسمالى العالمى يفرض بدورها اعادة النظر فى مغزاها وامكانياتها على ضوء المقتضيات الجديدة الناشئة عن التطور العام.

٣- يجب تطوير سياسات متماسكة ترمى الى اعادة بناء عالم متعدد الاقطاب يفتح مجالات للاستقلال الذاتى فى نضال الشعوب من اجل تقدمها وتحررها.

اقول ان انجاز هذه الشروط الثلاثة يحكم إنعاشاً محتملاً وضرورياً لروح اممية شعبية على صعيد الكون قادرة على مواجهة تحدى «اممية رأس المال». ان هذا العنصر الايديولوجى اساس فى فتح تطلع اقامة اشتراكية لايمكن ان تكون - فى نهاية المطاف - الا عالمية النطاق. فالتخلى عن هذا التطلع لابد ان يكرر مرة اخرى تجربة الانزلاق اليمينى وانغلاق الحركة فى مأزق والقضاء عليها فى آخر الامر.

كنت قد اقترحت - منذ عشر سنوات - اعادة فتح النقاش حول الانتقال الى مابعد الرأسمالية والعودة فى تقييم تجربة التاريخ تقييما متحررا من التضاد المجرد بين الثورة والاصلاحات، وكنت قد طرحت بهذه المناسبة فكرة التمييز بين شكلين من الانتقال من مرحلة تاريخية الى مرحلة تالية. يعتمد الشكل الاول على درجة من الوعى الايديولوجى بما هى احتياجات المشروع الاجتماعى الجديد. وقد اطلقت على هذا الشكل تسمية الاسلوب الثورى، دون ان استبعد احتمال انجازه من خلال سلسلة من الاصلاحات المتماسكة المتتالية. ووجدت نموذجا لهذا الاسلوب فى نشأة الرأسمالية والانتقال من الاقطاعية اليها. اما الشكل الثانى - الذى لا يفترض دورا فعالا للوعى الايديولوجى- فقد اسميته اسلوب الانحطاط، اقصد ان الضرورة التاريخية الموضوعية هنا تفتح طريقا لنفسها من خلال استراتيجيات فك الارتباط، ولو أن ظروف هذا المبدأ تفرض تفكك فوضوى للنظام القديم. كما اننى وجدت نموذجا لمثل هذا التطور فى نشأة الاقطاعية على انقاض الدولة الرومانية.

اقول ان العالم المعاصر يواجه تحديا مشابها. فكان تمركز الفائض

الاقتصادى فى اطار الدولة الرومانية قد اصبح عائقا فى سبيل تقدم الشعوب البربرية، الامر الذى ادى الى تفكك هذا التمركز، فاقيمت اللامركزية الاقطاعية لتحل محل المركزية السابقة. ثم اعيد تمركز الفائض بعد مرور قرون وذلك على اسس جديدة اكثر تطورا هى قواعد السوق العالمية. كذلك اليوم اصبح تمركز الفائض على صعيد الرأسمالية العالمية عائقا فى سبيل تقدم ثلاثة ارباع الانسانية، الامر الذى يتطلب المرور من خلال فترة انتقالية قائمة على مبدأ فك الارتباط، قبل ان تتبلور شروط جديدة لاعادة توحيد الاقتصاد العالمى على اسس مستحدثة ومختلفة نوعيا.

هل من المحتمل ان تنجح استراتيجية ترمى الى درجة من السيطرة على الانتقال المطلوب ؟ علما بأن مفهوم السيطرة هو نسبى فقط وليس مطلقا. اقول ان الاحتمال وارد ومشروط بانعاش الموجة الثالثة للاشتراكية. وفى غياب توافر هذا الشرط يبقى ان القوى الموضوعية ستفرض نفسها من خلال سلسلة لانهاية لها من عمليات العنف دون ان يكون ناتج هذه المعارك متناسباً بالضرورة مع احتياجات التقدم العام. على ان ظروف عصرنا لاتتيح فرصة لانتشار البربرية دون ان يتفاقم خطر هدم الكون. فنوعية الاسلحة تهدد شعوبا بكليتها بالابادة، وتقدم وسائل الاعلام يسمح بتعبئة الشعوب حول اهداف خطيرة وحلول وهمية، كما ان انتصار قيم الفردانية المطلقة على حساب البعد الانسانى لايبشر بالخير.

أقول إذن أن الخيار الآن ليس بين الرأسمالية او الاشتراكية بل هو بين الاشتراكية والبربرية.

المراجع

نشرت المواقف المذكورة فى الدراسة فى مقالات منشورة فى مجلات مختلفة بدءا بعام ١٩٥٥. وسيجد القارئ مضمونها فى كتبى الآتية (المراجع الفرنسية) :

- L'echange inegal et La loi de La Valeur,1973, PP.246-248 (Nouvelle edition).
- Le developpement inegal,1973, PP303-308,325, 339-
- Imperialisme et Developpement inegal,1976, PP7-23.
- Imperialisme et sous Developpement en Afrique,1976, PP561-578 (Nouvelle Edition).
- La loi de La valeur et Le materialisme historique,1977, PP95-112.217,223.
_Classe et Nation,1979, PP145-146,150-151,192-196,201-245
_L'avenir du maoisme,1981, PP122,127,132-137,141-143,147-148
_La crise, quelle crise?1982, PP198-228.

-La deconnexion,1985, PP41-49,93-97,136,179-194,243-225,264-280.
-Le grand tumulte?1991, PP109-110,135.
-La faillite du developpement,1991, PP210-212,218-219,289-302,361-367.
_L'Empire du chaos,1991.
-La Geopolitique de L'hegemonie Americaine, a Paraitre.

الدولة والاقتصاد والسياسة فى الوطن العربى

أعود فى هذا المقال إلى موضوع الدولة، علما بأن المساهمات فى هذا المجال قد تضاعفت خلال السنوات الأخيرة، بفضل نشاط قام به عدد من المؤسسات العربية. وأقصد هنا بالأخص مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الإنماء العربى ومنتدى العالم الثالث التى أشير- فى قائمة المراجع المرفقة - إلى أهم إنتاج كتاب ساهموا فى برامجها ، دون تجاهل كتاب آخرين ساهموا أيضا فى هذا المجال مساهمات هامة. أود إذن أن أقول إن مقالى الأخير هذا قد استفاد بالفعل كثيرا من قراءة البحوث المذكورة، بل وفى بعض الأحيان من نقاشها فى ندوات واجتماعات عمل قامت بها هذه المؤسسات.

(١)

١- انطلق من ملاحظة أن النظام الرأسمالى العالمى وحدة تناقضية بين منظومة اقتصادية عالمية الصعيد فى فعاليتها (وهى ظاهرة يمكن إيجازها فى مصطلح" السوق العالمية") وبين منظومة نظم سياسية مستقلة ذاتيا مكونة من دول ذات سيادة.

هذا علما بأن عولمة النظام الاقتصادى هى ظاهرة اتجاهية فقط، ولو أن تعمقها من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تالية أمر واقع. أضفت إلى ذلك أن السوق العالمية هى سوق ذات بعدين اثنين فقط (تبادل تجارى وتحرك الأموال) فهى مبتورة بالمقارنة مع أسواق وطنية ذات ثلاثة أبعاد (يضاف إلى البعدين المذكورين سوق العمل). كما أننى ذهبت إلى أن هذا الفرق هو المسئول عن ظاهرة الاستقطاب على صعيد عالمى وهى بالتالى سمة حتمية"للرأسمالية القائمة بالفعل" كما كتبته ولن أسترسل هنا فى هذا الموضوع الذى تناولته فى أماكن أخرى.

كذلك فإن سيادة الدول لايمكن أن تكون مطلقة، إذ تحدها آليات اقتصادية يتجلى فيها الاعتماد المتبادل، ولو أن هذا الاعتماد المتبادل، أو الترابط المتبادل، غير متكافىء فى حد ذاته بسبب الاستقطاب. وبالتالى نتصدى هنا لمشكلة خاصة وجديدة فى تاريخ الإنسانية، ظهرت فقط مع ظهور الرأسمالية ألا وهى مشكلة إدارة الترابط المتبادل من خلال ممارسات منظومة الدول.

إن الرأسمالية بصفتها نظاما عالميا هى ناتج هذا التناقض. على أن مواقع الدول المشتركة فيه غير متناظرة. فهناك دول فاعلة تلعب دورا إيجابيا فى تكييف النظام العالمى وهناك دول لا تعدو كونها عناصر مفعولة تقوم القوى الخارجية بتكييفها. كما أن إدارة هذا التناقض الذى يرافق تاريخ الرأسمالية منذ البدء قد مرت بمراحل ذات خصوصياتها بفعل تطور النظام العالمى نفسه. فدراسة الدولة هى بالتحديد وضع هذه الخصوصيات المرجعية فى إطارها.

٢- أقول إن النموذج القديم للدولة هو نموذج الدولة القومية التى تكونت فى أوروبا حيث نشأت الرأسمالية. ولئن وصفت هذا النموذج بالنعت" قديم" فإن حجتى هى أن التطور الجارى للعولمة يفرض تحولات أساسية فى كل من طبيعة ووظائف الدولة كما سنرى فيما بعد.

امتد تاريخ تكوين الدولة" الكلاسيكية" على ثلاثة قرون مركنتيلية الطابع (من السادس إلى الثامن عشر) ثم تبلور النموذج من خلال إنجازات الثورة الفرنسية فاتخذ سماته الرئيسية وهى الآتية:

(أ) قامت الدولة على هيمنة اجتماعية لطبقة بورجوازية وطنية أنجزت بناء اقتصاد وطنى متمركز على الذات على أساس اندماج السوق فى ابعادها الثالثة السابق الذكر، دون أن يكون التمركز على الذات انغلاقا على النفس. بل على العكس من ذلك اتسمت هذه الاقتصادات بانفتاح هجومى نحو الخارج وأخذت تلك الاقتصادات الفاعلة تخلق أطرافا تابعة لها وتكيفها.

(ب) مالت الدولة الجديدة إلى أن تتفق مع ظاهرة اجتماعية أخرى هى القومية التى نعرفها بالتجانس الثقافى واللغوى، علما بأن ملاحظة هذا الاتفاق لا تعنى أن القومية سبقت الدولة فى الوجود. بل على العكس من ذلك، فى عديد من الحالات، هى الدولة التى أنتجت القومية، إلى حد كبير على الأقل.

(ج) أقيمت منظومة مكونة من هذه الدول الفاعلة ودور مزدوج يشمل إدارة التناقض بينها وبين بعضها من جانب وضمان هيمنتها على أطرافها من الجانب الآخر.

وكانت للمنظومة العالمية الجديدة طابع أوروبى أصلا، مر تكوينها بمراحل متتالية من معاهدة وستفالية (١٦٤٨)، التى أنهت نهائيا مفاهيم وممارسات" الأمة المسيحية" الوسيطة، إلى مؤتمر فينا(١٨١٥) ثم معاهدات فرساى (١٩١٩). وكان لابد من انتظار إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كى يعمم هذا النظام كونيا. وقامت المنظومة الأوروبية المعنية على قاعدة متينة تجلت فى الاقتصاد الوطنى المتمركز على الذات ثم التصنيع فى أعقاب الثورة الصناعية منذ أوائل القرن التاسع عشر.

وكان للرقعة الأوروبية - العالمية المعنية طابع اقتصاد رأسمالى دولى (أقول: دولى وليس عالميا) مشيرا إلى الدرجة العليا من استقلالية فعلية تمتعت بها السلطات الوطنية فى مجال القرار الاقتصادى من خلال وضع سياسات وطنية للنقد وللضرائب وللحماية الجمركية... الخ

وفى المجال السياسى استهدف النظام تحقيق نوع من"التوازن الأوربى" بين القوى العظمى المكونة لهذه القارة، وهى مثاليا دول قومية - عدا الامبراطوريتين المتعددة الإثنيات النمساوية المجرية والروسية والدولة العثمانية المطروحة على هامش النظام الأوربى. هذا ولم يكن هذا التوازن إلا نسبيا، يحده كل من الهيمنة البريطانية فيما وراء البحار من جانب والنزاع المتواصل بين الامبرياليات المتنافسة وهو نزاع لم تستطع سياسات الأحلاف فى الحيلولة دون انزلاقه نحو حروب عامة تكررت بالفعل مرتين فى النصف الأول من هذا القرن حتى أنهت أسلوب إدارة النظام من خلال التوازن الأوربى.

أما بلدان آسيا وأفريقيا فلم يعترف بأنها جديرة بأن تعامل معاملة الدول

ذات سيادة. بل اعتبرت الرقعة التى تحتلها على أنها مساحة مفتوحة لصالح توسع الرأسماليات الأوروبية الوطنية. فصارت تلك الأقطار غير الأوروبية أطرافا غير مصنعة أخضعت لنظم سياسية كولونيالية أو ما أشباهها.

نجد هنا إذن الاقتصاد والسياسة يتمشيان معاً وتتكاملان لتمنعا أى تطور فى اتجاه تبلور بورجوازيات محلية جديدة قادرة بدورها على إقامة دولة وطنية واقتصاد مصنع متمركز على الذات.

وقد أقيم فى القارة الأمريكية نظام مواز مماثل محوره المركز الوطنى المتجلى فى الولايات المتحدة التى ادعت - من خلال اعلان مذهب مونرو (١٨٢٣)- أن" تحمى القارة"- خاصة جنوبها- من تدخلات أوروبا ولكن استهدفت فى الواقع تحول أمريكا اللاتينية إلى أطراف خاصة لها. وقد ظل مبدأ" العزلة الأمريكية" يسود فى سياسة الولايات المتحدة حتى عام ١٩٤٥

(٢)

١- يقوم إذن الاقتصاد الرأسمالى الدولى على تناقض خاص له، ينعكس فيه الاستقطاب، حتى انتج هذا التناقض مطلب حركة التحرير الوطنى فى القارات الثلاث إلى أن فرضت هذه الحركة تعميم النظام على صعيد كونى بعد عام ١٩٥٠.

إن حركة التحرر هذه قد أعادت توليد طموح اقامة دول وطنية بورجوازية مصنعة ومستحدثة فى القارات الثالث على نمط أوروبا والولايات المتحدة.

فهى إذن حركة بورجوازية ورأسمالية فى طابعها الأساسى، وأدائها تظاهرت - لأسباب واضحة متعلقة باحتياجات تعبئة القوى الاجتماعية المحلية المختلفة حولها ولصالحها - على أنها تضم الأمة بكليتها فتتجاوز تناقضات المصالح الاجتماعية. وهنا أيضا لايعنى وصف الوضع بالنعت"وطنى" من قبل الحركات المذكورة إن القومية كانت هنا ظاهرة موجودة بالفعل وسابقة على الدولة، كأن دور الحركة اقتصر على اعادة الحقوق لهذه القومية. هذا بالرغم من أن حركات التحرر قد استخدمت فعلا هذه اللغة. سبق قولنا أن القومية فى أوروبا نفسها كانت إلى حد كبير ناتج فعل الدولة، علما بأن القومية الجديدة قد تكونت بسهولة نسبيا فى بعض الحالات- على أساس قاعدة اثنية وثقافية ولغوية ودينية متجانسة. بينما الدولة القومية فشلت أن تتبلور فى حالات أخرى فى غياب هذه القاعدة المتجانسة الأمر الذى أدى إلى تفكك الدولة المتعددة الجنسيات. وبالطبع نجد ظواهر مماثلة تماما فى أفريقيا وآسيا.

٢- اعتبر أن الفترة الزمنية التى تمتد من عام ١٨٠٠ إلى حقبة الثمانينيات لهذا القرن هى زمن مد حركة التحرر التى احتفظت خلال الفترة كلها بمميزاتها الرئيسية، بالرغم من مرورها بمراحل متتالية لكل منها خصوصياتها البنية. أقول إن هذا الحكم ينطبق تماما على واقع الوطن العربى.

ففى مصر أرى أن المشروع الحضارى ظل هو هو فى الجوهر من عصر محمد على إلى عصر الناصرية مرورا بحقبة الخديوى اسماعيل ثم تجارب الحكومات الوفدية. كما أرى أن هذا المشروع هو أيضا مشروع جميع

الطبقات الحاكمة العربية، بالرغم من اختلاف توجهاتها الظاهرة وهو اختلاف مبالغ فى شأنه فى كثير من الكتابات، فتتقدم هذه التوجهات مبوبة فى أبواب مجمدة- مثل التوجه" الليبرالى" الذى يقبل علنا الرأسمالية والتوجه "الدولتى" أو الاشتراكى الذى يزعم أنه يستهدف إقامة علاقات اجتماعية تتجاوز حدود الرأسمالية. كما أرى أن المشروع هو هو فى جميع بلدان آسيا وأفريقيا. فهى سمة مشتركة لما أسميته" عصر باندونج" الممتد من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٥. بل أرى أيضا أن المشروع لم يختلف فى أمريكا اللاتينية بالرغم من خصوصيات هذه القارة التى نالت استقلالها منذ أوائل القرن التاسع عشر.

أركز على هذه النقطة لأن معظم الأبحاث التى تناولت موضوع الدولة والتنمية فى العالم الثالث المعاصر لم تعط لهذه السمة المشتركة النصيب الذى تستحقه فى رأيى، فبالغت فى شأن الخصوصيات الملموسة الخاصة بالزمن والمكان.

فلنستشهد هنا بالمثل المصرى. لاريب أنه خلال هذا التاريخ الطويل تتابعت مراحل مد الحركة (عصر محمد على، حكومات الوفد، الناصرية) ومراحل جزرها (العصر الخديوى ثم الاحتلال البريطانى، فترات ديكتاتوريات الملكين فؤاد وفاروق، الساداتية والانفتاح الراهن). فالملاحظة صحيحة فى حد ذاتها بلا شك. واتسمت فعلا مراحل المد بمحاولة إقامة اقتصاد ومجتمع وطنيين مستحدثين وتكريس الاستقلال السياسى، بينما مراحل الجزر اتسمت بالخضوع لمتقضيات العولمة (الانفتاح للتجارة وهروب الأموال، الانحياز فى المجال السياسى وراء القوى الرأسمالية الكبرى..

الخ). ولكن. هل يمكن الاستنتاج من هذه الملاحظة أن الكتلة الاجتماعية المهيمنة اختلفت فى جوهرها من مرحلة إلى التالية؟ أعتقد أن هذا الاستنتاج السريع يدعو إلى التساؤل. وبالطبع نجد أيضا نوعا من التقدم من مرحلة مد إلى مرحلة المد التالى. فقد استهدف محمد على بناء مجتمع رأسمالى بينما جمال عبد الناصر استهدف الاشتراكية. ولكن أقول فى هذا الصدد إن الهدف كان فى جوهره واحد ألا وهو استحداث المجتمع وتكريس الاستقلال، بينما الوسائل هى التى اختلفت لتتكيف مع العصر. فكانت وسائل محمد على رأسمالية الطابع (رأسمالية دولة فى الواقع). وكانت الوسائل التى لجأ اليها عبد الناصر دولتية فى جوهرها (بالرغم من الادعاء بأنها كانت اشتراكية). فالتساؤلات الحقيقية تظهر فقط بعد أن نجردها من التعبيرات الأيديولوجية الخاصة بلغة حركة التحرر. وأرى أن هذه التساؤلات هى الآتية:

(أ) ماهى الطبقات والفئات الاجتماعية التى اعتمد المشروع الوطنى عليها؟ هل فرض منطق التاريخ أن يعتمد محمد على على البورجوازية - ولو جنينية فى عصره- وأن يعتمد ناصر على الكتلة الشعبية المعرفة فى الميثاق الاشتراكى لعام ١٩٦١؟ أبديت تحفظات فى هذا الشأن وطرحت قراءة أخرى للتجربتين المذكورتين. فرأيت أن محمد على قد همش فى واقع الأمر دور البورجوازية لصالح جهاز الدولة كما فعله ناصر مع الطبقات الشعبية فيما بعد.

(ب) هل هو صحيح أن البورجوازية فى مراحل الجزر خضعت تماما لآليات كومبرادورية جعلت منها أداة فى تنفيذ مشروع رأس المال المركزى المهيمن؟ ألم نتعرض من عصر الخديوى اسماعيل ثم فى الفترة مابين الحربين

إلى محاولات صحيحة لإنماء رأس مال وطنى ولو فى إطار الترابط المتبادل؟ ولماذا فشلت هذه المحاولات؟ أو بعبارة أدق ألم تنجز شيئا مايذكر؟ لقد ذهبت فى هذا الصدد إلى أن المحاولات المذكورة- فى ظروف مصر الملموسة- قد اصطدمت فعلا بعوائق خطيرة (الدين الخارجى فى عصر الخديوى، الاحتلال البريطانى واعتماده على المؤسسة الملكية بين الحربين) وضعت لها حدودا ضيقة حتى حالت دون إنجازها القدر المطلوب من التقدم بحيث أن يصبح إنماء رأس المال الوطنى غير قابل للانقلاب، الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف إلى العودة للكومبرادورية.. على أن هناك تجارب أخرى تثير التساؤل فى الموضوع. فهل تقل درجة وطنية الطبقات الحاكمة فى كوريا عما هى عليه فى عديد من بلدان العالم الثالث بما فى ذلك بلدان أعلنت أهدافا اشتراكية؟ ألم تنجح بورجوازية كوريا أن تفرض نفسها عالميا دون الخروج من إطار استراتيجيات انخرطت فى الاعتماد المتبادل؟ هل يمكن اعتبار أن الدكتاتورية فى البرازيل كانت أقل وطنية من النظام الديموقراطى الذى تلاها؟

وفى الوطن العربى إذا كانت التجربة المصرية قد امتدت فعلا على فترة تاريخية أطول بالمقارنة مع التجارب الأخرى فهل اختلفت الأولى جوهريا عن الأخرى؟ كلا. ففى المشرق العربى حيث تكونت الدول الوارثة للدولة العثمانية من عام ١٩١٩ نشهد موجات مد وجزر للحركة الوطنية موازية لتطور الحوادث فى مصر. بل فى المغرب العربى نجد أيضا- بدءا بحقبة الستينيات، بعد أن نالت بلدان المنطقة استقلالها- تطورا مماثلا. كما أن تجارب الجزائر فى عصر بومدين والعراق وسوريا البعثيتين ومصر الناصرية

شبيهة فى عناصرها الأساسية، فتعرضت لنفس الحدود وانزلقت انزلاقا مماثلا. بل ويمكن أن نقول الآن إن النتائج المحققة فى نهاية المطاف فى هذه التجارب الوطنية الجذرية لا تختلف عن انجازات النظم" الليبرالية" (المغرب، تونس، الاردن، لبنان) والنظم السلفية العتيقة فى الجزيرة بالقدر الذى قيل فى معظم التحاليل السابقة. فمن منظور يومنا أيمكن إن نقول أن التجارب الجذرية تركت ميراثا أثقل مما أنجز فى الدول المعتدلة والمحافظة؟ أم الأقرب إلى الصحيح هو أن التطور قد أدى فى جميع الأحوال إلى مزيد من الاندماج فى النظام العالمى ولا غير ذلك، بالرغم من اختلاف الخطب والنوايا ؟

انطلاقا من النقطة التى توصلنا اليوم اليها فى الوطن العربى بشكل عام نجد أنفسنا مضطرين أن نحكم على الإنجازات المحققة حكما أكثر نسبية، وأن نؤكد القاسم المشترك الذى يمثل الاتجاه العام بشكل أقوى وأوضح. وهنا أجد نفسى قريبا من وجهة نظر الدكتور خلدون النقيب الذى ركز هو الآخر على الاستمرارية فى المشروع الوطنى.

٣- يلقى الإطار المقترح ضوءا جديدا على مشكلة الديموقراطية والدولة التسلطية فى الوطن العربى.

يزعم الخطاب السائد حاليا أن الرأسمالية تولد بشكل طبيعى الديموقراطية وأن الديموقراطية لايمكن أن تعاش إلا على أرضية الرأسمالية. وقد سبق أن انتقدت هذا الخطاب الايديولوجى البحت وقدمت فى هذا الشأن الملاحظات الآتية:

(أ) أن الثورة الثقافية التى رافقت نشأة الرأسمالية بدءا بعصر النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية مرورا بفلسفة التنوير قد حققت فعلا الشروط

الواجبة من أجل ظهور الديموقراطية بمعناها الحديث. وذلك من خلال إنهائها هيمنة الميتافيزيقيا الخاصة بالأيديولوجيات الخراجية للعصور السابقة.

(ب) على أن الرأسمالية فى حد ذاتها تمثل عائقا فى سبيل انتعاش الديموقراطية إذ تجد لها حدودا ضيقة. فالرأسمالية تحبس الديموقراطية فى بعدها السياسى دون أن تتيح لها أن تصير وسيلة إدارة البعد الاقتصادى للحياة الاجتماعية. فالاقتصاد يظل محكوما من خلال الملكية الخاصة وقواعد السوق. وفى هذا الإطار يصبح الاستلاب الاقتصادى الخاص بالرأسمالية عقبة تحول دون تجاوز الديموقراطية حدود ادارة الحياة السياسية للمجتمع. هذا وأضيف أن - حتى فى هذه الحدود- لم يكن تقدم الديموقراطية ناتجا تلقائيا للرأسمالية بل كان ناتج صراعات الطبقات الشعبية ضد منطق الرأسمالية.

(ج) دخلت الديموقراطية فى المراكز المتقدمة نفسها فى أزمة هى بدورها ناتج تعمق العولمة من جانب وتطور هيكل المجتمع الرأسمالى فى عصر نضوجه وتحوله إلى" مجتمع جماهيرى". وسوف نعود فيما بعد إلى هذه المشكلة.

(د) إن الاستقطاب العالمى حال دون تعميم ممارسات الديموقراطية السياسية فى أطراف النظام. فهنا نجد أن الدولة الاستبدادية هى القاعدة التى تفرضها مقتضيات التراكم المشوه الذى يؤول إلى تناقضات لايمكن إدارتها بأسلوب آخر. وفى هذا الإطار يصير ما أسميته"الديموقراطية المحدودة" الاستثناء الذى يعمل كصمام أمن فى مراحل التأزم الشديد. أما فى مراحل مد حركة التحرر فالقاعدة هى إدارة المجتمع سياسيا من خلال

نظام شعبوى، وهو مفوم مميز تماما عن مفهوم الديموقراطية.

٤- توفر لنا تجارب الوطن العربى صورة واضحة عن العقبات التى تحول دون تحقيق الديموقراطية فى الأطراف.

إن حركات التحرر الوطنى التى فرضت استقلال المشرق فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (ولو أن هذا الاستقلال ظل مقيدا بشروط معاهدات غير متكافئة) ثم أقطار المغرب العربى بعد الحرب العالمية الثانية قد أنشأت فعلا نظما دستورية قائمة على فكرة الديموقراطية المحدودة، ولكن هذه النظم تأزمت منذ النشئ ودخلت فى مأزق لم تخرج منه يوما ما.

فالحركة التحررية الموحدة انفجرت بمجرد تحقيق هدفها المبدئى الأول- الاستقلال- وتشعبت نتيجة تناقض المصالح الاجتماعية المحلية. فتبلور يمين معتمد على الملكية العقارية الكبرى والتجار الكومبرادورية والأعيان، ورحب هذا اليمين بحل وسط ترك لرأس المال الأجنبى التحكم فى الاقتصاد المحلى، خوفا من انتفاضة الطبقات الشعبية وهى ضحايا الاستقطاب الرأسمالى. هذا بينما أخذت قوى اليسار تتكون من جانبها سواء أكان فى شكل انشاء أحزاب اشتراكية وشيوعية مستقلة أم كان فى شكل تجذير تيارات داخل الأحزاب الموروثة من تاريخ التحرر الوطنى.

وقد ساد النزاع بين هاتين القوتين تاريخ المشرق من عام ١٩١٩ إلى الخمسينيات. كما أنه ظهر فيما بعد- جزئيا- فى دول المغرب العربى، علما بأنه فعل فعله هنا فى ظروف جديدة مرافقة لتطور النظام العالمى نفسه.

ففى المشرق صارت الأزمة الناتجة عن هذا النزاع مزمنة لا حل لها. فاليمين لم يصبح يوما ما قادرا على تثبيت حكمه دون انتهاك القواعد

الدستورية التى أنشأها هو. ذلك لأن الرأى العام لم يقبل الخضوع للحل الوسط فى صالح الاستعمار من جانب ولأن النظام لم يصبح قادرا على إنجاز حل مقبول للنزاعات الاجتماعية من الجانب الآخر. وفى هذه الظروف أخذ "خطر" ثورة يسارية يتفاقم، بالرغم من القمع المتواصل الذى لجأت إليه نظم الحكم فى مواجهة اليسار. على الأقل البورجوازيات المحلية والاستعمار ارتأت أن هذا الخطر كان حقيقيا.

وجدت الأزمة حلها فى الانقلابات العسكرية التى افتتحتها حركة الضباط الأحرار فى مصر عام ١٩٥٢ ثم تكررت فى تسلسل من الانقلابات فى سوريا والعراق. مع خلدون النقيب أذهب هنا إذن إلى أن الانقلابات العسكرية حلت الأزمة من خلال إنهاء جدلية النزاع بين اليمين واليسار. وأركز على هذا الحكم العام، ولو أننى سوف أميز تماما بين الناصرية والبعث فيما بعد.

أركز على هذا الحكم لأن الرأى السائد هو أن النظم العسكرية قد مثلت فى نهاية الأمر حلا جذريا - أى انتصار اليسار- لأنها تخلصت فعلا من حكم اليمين السياسى ثم حققت إصلاحات هامة (الاصلاح الزراعى، التأميمات... الخ) فتعرضت للاستعمار علنا ورفضت المعاهدات العسكرية التى دعت الولايات المتحدة إلى إقامتها فى المنطقة ونهجت نهج عدم الانحياز بل تقاربت من الاتحاد السوفييتى... الخ. كل هذا صحيح. على أن النظم العسكرية قامت أيضا بتصفية اليسار وأخضعته لقمع إرهابى لم يسبق له مثيل. وبذلك أغلقت باب المستقبل أمام القوى التقدمية فهيأت موضوعيا الكومبرادورية التى انتظرت وقتها بالمرصاد كما أنها جردت

الطبقات الشعبية من وسائل الدفاع عن مصالحها أمام الكومبرادورية الفائزة. بل يجب أيضا أن نتذكر هنا أن الولايات المتحدة اتخذت مواقف مسالمة بل وأحيانا مؤيدة للانقلابات العسكرية. كما أنها لم تر مانعا فى الإصلاح الزراعى والتأميم إذ أن الأول أضر فقط بمصالح الزبائن السياسيين التقليديين لبريطانيا وأن الثانى لم يضر عدا المصالح المالية البريطانية والفرنسية. هذا فى مرحلة كانت الولايات المتحدة قد وضعت لنفسها - منذ عام ١٩٥٠- هدفا لايستهان به ألا وهو تصفية مواقع الامبرياليتين البريطانية والفرنسية السائدتين فى المنطقة لصالحها هى. على أن واشنطن غيرت فعلا موقفها من النظم العسكرية فيما بعد عندما تقربت هذه الأخيرة من موسكو.

فلابد إذن من العودة إلى تقدير إنجازات الوطنية الجذرية، خاصة وأن دورة هذه النظم قد توصلت اليوم إلى نهايتها. ومن هذا المنظور أقول إن الهدف الرئيسى من الإصلاح الزراعى كان ضربة السلطة السياسية لليمين القديم، بينما مساهمته فى تحسين أوضاع أغلبية الفلاحين لم تحقق كثيرا. فلم تستفد الأغلبية الكبرى من الفلاحين - وهم الفقراء منهم- من هذه الإصلاحات، عدا فى حدود ضيقة بالنسبة إلى الأقلية التى استفادت بعض الشيئ من قوانين جديدة فى صالح المستأجرين. هذا بينما الدولة فرضت أسعارا منخفضة على ذلك الجزء من المحصول الذى كانت الجمعيات التعاونية ملزمة بتسليمه للدولة. فاستمرت شروط التبادل الداخلية بين الريف والمدينة فى غير صالح الفلاحين. فالطبقة الريفية الوحيدة التى استفادت فعلا من الاصلاح هى طبقة أغنياء الفلاحين الجدد(الكولاك)

الذين حلوا محل كبار الملاك وأصبحوا القوة الرئيسية المساندة للدولة الاستبدادية الوطنية ثم لوارثها الكومبرادورى.

كذلك فإن الهدف الرئيسى للتأميمات كان هو الآخر إضعاف مواقع البورجوازية القديمة فى مجال السياسة. فالتأميم لم يغير كثيرا فى صالح الطبقة العاملة، بل أصبح فى بعض الأحيان عذرا لجأت الدولة إليه من أجل تحديد حقوق العمال. على أن التأميمات فتحت آفاقا واسعة لتوظيف أولاد الفئات الوسطى(خاصة التعليم الذى تم فعلا توسعه على نطاق لم يكن له مثيلا فى الأزمنة السابقة) فى وظائف إدارية قليلة الإنتاجية تضخم خلقها. فأصبحت هذه الطبقات الوسطى الجديدة هى الأخرى سندا رئيسيا للحكم الجديد.

أكان التأميم على الأقل قد حدد من تحكم رأس المال الأجنبى المسيطر سابقا؟ لاشك أن الإجابة هى أنه أنجز فعلا ذلك فى المدى القصير.. على أن فعالية التأميم من حيث ضمان استقلال القرار فى المدى الأطول لاتزال موضع تساؤل. فالتطور الرأسمالى نفسه أدى بالتدريج إلى أشكال جديدة تتم الهيمنة من خلالها حلت محل السيطرة المباشرة بواسطة الملكية، ومن هذه الأشكال المعروفة تماما حاليا الاحتكار التقنى والمالى.. الخ وترجع فعالية هذه الوسائل الجديدة إلى كون التصنيع المحقق فى الظروف الاجتماعية لبلدان العالم الثالث قد أعطى أولوية لمواجهة المطالب الاستهلاكية للفئات الوسطى وهى فى توسع متواصل، الأمر الذى فرض استيراد التكنولوجيات من أجل انتاج سلع مماثلة للواردات السابقة، وهو أمر فرضه بدوره تكيف أنماط الاستهلاك على النمط الغربى من خلال الإعلام... الخ. وهذه

التكنولوجيات هى بطابعها مكلفة للغاية. ففى مرحلة أولى واجه النظام هذه الحاجة المالية المتضخمة بفضل المعونات السوفييتية المخففة العبء، جزئيا على الأقل، ثم، بعد أن أصبحت الثروة النفطية فى الحقبة التالية قد رويت أوهاما عجيبة التجأ إلى الاستدانة المكثفة لدى الغرب.

نرى إذن أن التأميم، وإن كان يمثل فعلا شرطا أوليا ضروريا لضمان استقلال القرار، لاينتج هذه النتيجة إلا بشرط أن يصبح وسيلة من أجل الإقدام على تنمية" أخرى" تواجه بالأساس مطالب الجماهير الشعبية الواسعة، وهى تنمية تختلف عن ذلك النمط من التصنيع الذى يقلد الغرب فيعطى الأولوية - فى ظروف العالم الثالث المعاصر- لمطلب الفئات الوسطى والغنية نسبيا.

هذا ويجب أيضا أن ندخل هنا بعض الدرجة من التلوين فى هذا الحكم العام. حقيقة، لقد حاولت فعلا نظم ناصر وبومدين ونظام العراق أن تحد من التبعية التكنولوجية فاتخذت بعض المبادرات فى هذا الاتجاه. على أن هذه السياسات قد تفككت، سواء أكان فى أعقاب حرب الخليج بالنسبة إلى العراق أم كان من خلال انزلاق النظامين المصرى والجزائرى فى اتجاه الانفتاح. كذلك فإن مسئولية تزايد ثقل الدين الخارجى ترجع بالأساس إلى النظم الكمبرادورية السافرة ولا إلى حقبة الوطنية الجذرية.

على أن السبب الرئيسى الذى يدفع فى اتجاه تخفيف الحكم على النظم الاستبدادية الوطنية الجذرية هو فى رأيى سياستها الخارجية القائمة على مبدأ عدم الانحياز ومواقفها الصلبة - حقيقة فى بعض الأحيان وعلى الأقل تظاهريا - فى مواجهة التحدى الصهيونى. وأعتقد أن هذه السياسة مثلت

فعلا إنجازا إيجابيا حقيقيا، الأمر الذى تسبب فى عداء الغرب السافر وتشجيع اسرائيل على ارتكاب عدوان عام ١٩٦٧ الذى لعب دورا حاسما فى إسقاط المشروع الجذرى.

٥- من منظور اليوم يبدو واضحا أن أهم النتائج المحققة أسهمت فى نهاية المطاف فى تقوية موقع الدولة واضفاء المزيد من الاستقلالية عليها فى مواجهة المجتمع، أى بعبارة أخرى خلقت شروطا اتاحت للدولة الاستبدادية إعادة توليدها خلال الحقبة الجذرية ثم ضمنت استمرارها بعد تفكك المشروع الوطنى الجذرى وتحولها إلى دولة كمبرادورية دون تنازل - عدا الطفيف منه - فى صالح الدمقرطة.

أعتقد أن هذه الملاحظة تدعو إلى مزيد من التفكير فى إشكالية الدولة بشكل عام - فللدولة وظائف متكاملة ومتناقضة فى آن واحد هى الآتية :

(أ) للدولة أن تضمن شروط إعادة تكوين علاقات الإنتاج الأساسية من أجل تواصل شكل تاريخى لهيمنة طبقية ملموسة - هنا علاقات الاستغلال الرأسمالى لصالح رأس المال المحلى والعالمى.

(ب) للدولة أيضا أن تضمن شروط إعادة تكوين علاقات اجتماعية - وهى مفهوم أوسع من علاقات الإنتاج - فى صالح تواصل مايسمى "بالمنفعة العامة"، أى مصالح تتجاوز التناقض الاجتماعى. ومن هذه المنافع مايسمى" بالمصلحة الوطنية"، التى تظهر فى أشكال مختلفة فى المراكز والأطراف. ففى الأولى تتجلى فى ضمان تواصل الحل الوسط التاريخى بين رأس المال والعمل، أى استمرار" دولة الرفاهية". ولئن وصفت هذه الدولة من منظور داخلى بأنها" اشتراكية ديموقراطية"، إلا أنها تستحق أن تنظر أيضا من

منظور شعوب الأطراف على أنها" اشتراكية استعمارية". أما فى الأطراف فإن المصلحة الوطنية تتجلى هنا بالضرورة فى الاصطدام بين الدولة المحلية والاستعمار.

ولما كان التناقض بين هاتين الوظيفتين المذكورتين يخلق هامشا من الاستقلالية لصالح الدولة فى المراكز المتقدمة نفسها، فبالأولى يؤدى إلى مزيد من استقلالية الدولة فى الأطراف.

هكذا خلق التناقض المذكور الشكل الشعبوى للدولة الاستبدادية وهو الأسلوب الذى أديرت من خلاله وظائف الدولة. على أن الدرجة المتفوقة للاستغلالية التى تتمتع بها هذه الدولة قد أنتجت بدورها منطقا ذاتيا مستقلا- منطق السلطة - قد يدخل فى تناقض حاد مع منطق التراكم الرأسمالى نفسه. فالدولة السوفيتية عانت من هذا التناقض لدرجة قتلتها فى نهاية الأمر. وأعتقد أن افلاس الدولة الاستبدادية فى الوطن العربى وفى العالم الثالث بشكل عام يرجع إلى نفس الأسباب.

٦- يبقى أن مجتمعات الأطراف - فى مواجهة النتائج المدمرة للاستقطاب العالمى - ستظل عاجزة تماما إلى أن تقوم فعلا بثورة شاملة تشمل جميع أبعاد الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وأقصد هنا بالجبهة الثقافية التحرر من هيمنة الميتافيزيقيا الخاصة بالأيديولوجيات الخراجية. وفى ظروف العالم الإسلامى تفترض هذه الثورة إعادة تأويل دور ومكانة الدين فى المجتمع (على نمط ماحققته البروتستانتية فى المسيحية إذا سمحت لنفسها بهذا التشبيه) تتيح الوفاق بين العقيدة من جانب وفصل مجال الدين عن مجالات الحياة السياسية

والاجتماعية من الجانب الآخر.لقد سبق أن عرفت مفهوم العلمانية بهذا المضمون.

على أن تاريخ الكفاح على هذه الجبهة فى الوطن العربى هو تاريخ فشل. وللدولة الاستبدادية مسئولية كبيرة فى هذا الإفلاس. أبديت رأيى فى هذا الصدد وذهبت إلى أن نهضة القرن التاسع عشر لم تنجز أكثر من خطوة أولى فى الاتجاه المطلوب وباحتراس شديد. فلم يع الأفغانى نفسه معنى الثورة المطلوبة وظل مقيدا فى حدود" الاجتهاد" - أى التأويل فى إطار الفكر الثابت - دون إدراك أن المطلوب هو" إبداع" - أى عدم الاكتفاء بطرح إجابات جديدة على أسئلة قديمة بل طرح أسئلة جديدة، الأمر الذى يفترض نقلة نوعية فى الفكر. وبالتالى صار ورثته - محمد عبده ورشيد رضا - ينجرفون إلى اليمين ويهيئون عودة السلفية المطلقة التى نعاصرها تحت الاسم المزيف" الصحوة الإسلامية" وهى فى واقع الأمر عودة إلى مفاهيم عصر الانحطاط.

ويجب أن نتذكر فى هذا الصدد أن الدولة الدستورية السابقة على الدولة الشعبوية الاستبدادية كانت قد أقدمت على تجاوز حدود النهضة. وذلك أولا من خلال تطوير ممارسات الحياة اليومية والعمل بمبدأ العلمانية دون إعلانه وفصل السياسة عن الدين عمليا- بواسطة تشريع قوانين مدنية مستحدثة..الخ. وبالرغم من أن الدولة الدستورية لم تحقق ديموقراطية صحيحة فى مجال السياسة إلا أنها أتاحت فرصة لانتشار التسامح الفكرى، الأمر الذى شجع إقدامات رائدة وجريئة من أمثلتها الدفاع عن العلمانية (على عبد الرازق - الإسلام وأصول الحكم - ١٩٢٥) وإعلان

حقوق المرأة (الذى جاهد من أجلها قاسم أمين منذ عام ١٩٠٨) وتجريد التاريخ الرسمى من طابعه المقدس (طه حسين - فى الشعر الجاهلى - ١٩٢٦). ومهما كانت حدود هذه الانجازات إلا أنها كانت تمهد الطريق لتجاوز الاجتهاد وتبلور نقلة إبداعية نوعية.

ينبغى أن ندرك أن الناصرية مثلت ردة خطيرة على هذه الجبهة. فمنعت أى تعبير لفكر حر وأحلت محله قمعا عانى الجميع منه بما فيهم الأوساط الإسلامية التقليدية (الاخوان المسلمون) عندما اتخذت هذه الأوساط مواقف سياسية من شأنها أن تحرج السلطة. وفى مقابل ذلك أعطت السلطة احتكارا للأوساط السلفية فى مجال الخطاب الأيديولوجى.

٧- أضيف إلى ذلك أن الأيديولوجيا السوفيتية - التى قمت بنقدها منذ ثلاثين عاما - قد لعبت هى الأخرى دورا سلبيا فى تشويه الأذهان. فالشعبوية الوطنية نسخت هذه الأيديولوجيا فى جميع جوانبها السلبية.

جمع النظام السوفيتى فى كثير من الالتباس بين جوانب إيجابية ورثها من نقطة الانطلاق التى مثلتها ثورة ١٧ وجوانب سلبية رافقت انحراف مسيرتها اللاحقة والتى تجلت فى إقامة الدولة الاستبدادية واحتكار الحزب الواحد الذى أصبح وسيلة شل مبادرات الجماهير الشعبية، الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف إلى فقدان وعى سياسى قادر على مواجهة التكرار الدعائى لشعارات فارغة وإعادة تكوين علاقات رأسمالية الطابع فى إدارة القطاع العام - الخ. وقد تكررت جميع هذه الممارسات السلبية فى إطار النظم الشعبوية الوطنية- هذا بينما وجد الفكر اليسارى نفسه مقيدا بسبب إعجابه" بالنظام السوفيتى".

٨- سأرجع فيما بعد إلى النتائج الموضوعية التى آلت اليها ممارسات الدولة الشعبوية. على أننى أستطيع أن ألخصها بإيجاز فى جملة واحدة مفادها أن إنجازاتها انخرطت تماما فى تعمق الاندماج فى نظام عالمى أدى إلى مزيد من الاستقطاب !

وبهذا المعنى لا تختلف هذه النتائج عن تلك التى تحققت فى ظل حكم نظم أخرى فى العالم الثالث لم ترو الرأى العام بأوهام الخطاب عن الاشتراكية ولم تعاد الغرب. هكذا أرى أن الكمبرادورية التى تلت ذلك لم تكن ناتج" ثورة مضادة" حقيقية بل ناتج تعجيل التطور الذى هيأت الشعبوية نضوجه.

(٣)

١- وإذا كانت جميع النظم العربية استبدادية فى طابعها الجوهرى إلا أن المسارات التاريخية التى مرت بها اختلفت،كما أن التكوينات الاجتماعية التى تقوم على قاعدتها تباينت تماما.

يرجع قدم تاريخ مصر المعاصرة النسبى إلى أن هذه البلاد تحررت من السيطرة العثمانية قبل غيرها فى أوائل القرن التاسع عشر. يبقى أن الدولة المصرية الجديدة أقيمت على أرضية خراجية متقدمة ومتأصلة فى التاريخ فلم يدمرها محمد على باشا بل اكتفى بتكييفها وتطويرها. هكذا أنشئت الملكية العقارية الكبيرة من خلال قرار فوقى اتخذه النظام الخديوى. فصارت هذه الملكية تندمج فورا فى الرأسمالية العالمية من خلال التخصص فى

إنتاج وتصدير القطن. ولذلك لم أوافق على وصف هذه الملكية على أنها "إقطاعية" كما كتب فى الأدبيات الماركسية المصرية، بل لفت الأنظار إلى اندماجها الباكر فى تركيب شمل معها المصالح الكومبرادورية والاستعمارية. على أن هذا التطور الباكر أعطى لمصر أسبقية على البلدان العربية الأخرى وهو أمر يفسر بدوره الظهور الباكر للفكر الليبرالى الديمقراطى المصرى الجرئ ثم التجذير الشعبوى اللاحق فى ظل الناصرية.

أما بلدان المشرق الأخرى فلم تتحرر من السيطرة العثمانية إلا فيما بعد وبشكل تدريجى خلال العشرينيات والثلاثينيات فقط. علما بأن الدولة الخراجية التجارية العثمانية أقيمت بصفتها امبراطورية مفترسة أتاح تفككها فرصة لتغلغل رأس المال الأجنبى دون أن تضمن له إطارا فعالا على غط الدولة المصرية المستحدثة. أضيف إلى ذلك أن الدولة العثمانية قامت هنا على أرضية غير متجانسة مكونة من فسيفساء من" الملل" ومناطق يحكمها النظام القبلى وشبكة مدن يسيطر" أعيان إقليميون" على حياتها. فلا تقارن هذه التشكيلة بالدرجة العليا من التجانس الاجتماعى الذى تتسم به مصر، حيث لا ينتمى المواطن إلا لأسرة وللوطن دون توسط مستويات أخرى. هذا بينما الدولة العثمانية فى المشرق قامت على طبقات من المؤسسات الإقليمية واحترمت استقلاليتها الذاتية.

ورثت الدول التى تقاسمت المنطقة وظائف الدولة العثمانية السابقة، فقامت بدور الحكم بين المؤسسات الجهوية والملل والطوائف ودور جابى الضرائب. فأدمجت الجماعات والطوائف فيها رأسيا. ففى هذه الظروف يصعب الحديث عن أغلبيات و أقليات، فهى مفاهيم غريبة لهذا النظام.

صارت الجماعات والطوائف أغلبية وأقلية فيما بعد، متأخرا، بعد الحرب العالمية الثانية عندما روجت الدولة الاستبدادية المستحدثة ايديولوجيا التجانس الوطنى فأنكرت الخصوصية والحقوق المرتبطة بالاعتراف بها أو وظفتها فى صالح تنفيذ مشروعها بأساليب انتهازية.

يرجع التباس الايديولوجيا القومية - خاصة فى تجليها البعثى - إلى هذه الأسباب. فلا شك أن لهذه الايديولوجيا جانبا تقدميا أساسيا يتجلى فى تركيزها على وحدة المصالح الموضوعية ووحدة الثقافة وبالتالى تطرح بديلا مبدئيا مناسبا لمواجهة تحدى العصر وإنجاز شروط تحرير حقيقى من الهيمنة الاستعمارية. على أن مشاركة هذه الايديولوجيا مع الممارسات الاستبدادية أدت إلى اصطدام بالجماعات والطوائف.فالدولة الجديدة لم تواجه هذه المشاكل الحقيقة من خلال ممارسات شعبية ديموقراطية، بل استحدثت الديكتاتورية التى حلت محل النظام الأبوى العثمانى فتجلت الأساليب غير الديموقراطية فى ترويج لغة سياسية تفوح بالفاشستية وأعمال قمع أردأ . هكذا وقعت النظم نفسها - فى سوريا والعراق - فى مأزق ، بالرغم من إنجازاتها المادية التى لاينكرها أحد، من تصنيع وتمدين وتعليم. فلهذه الإنجازات - المماثلة تماما لما تحقق فى مصر وفى العالم الثالث بشكل عام- معنى واضح، فهى التى خلقت القاعدة الموضوعية المكونة من الطبقات الوسطى التى سندت الدولة الاستبدادية. على أن الممارسات القمعية لم تنجح فى إلغاء واقع الجماعات والملل والطوائف، الأمر الذى أدى إلى إعادة إنعاشها كوسائل مواجهة دكتاتورية الدولة. والحكام أنفسهم من جانبهم أخذوا يوظفون هذه الأوضاع من أجل الاستمرار فى الحكم، ولو على حساب وضد خطابهم الايديولوجى حول وحدة الوطن.

هناك إذن قاسم مشترك من جانب وخصوصيات من الجانب الآخر. ففى جميع الحالات تتمتع الدولة بدرجة عليا من الاستقلال الذاتى فى مواجهة المجتمع البورجوازى والشعبى. فالدولة ملك خاص لمن يمسك بزمامها كما قال عزيز العظمة. إلا أن مالكى الدولة فى مصر لا ينتمون إلى جماعات معينة. وإذا كانت الأقلية الدينية القبطية مهمشة فعلا، فيرجع هذا الوضع إلى ترويج جو من التعصب الدينى، الأمر الذى يجد تفسيره بدوره فى سياسة الناصرية التى منحت للأخوان المسلمين احتكار الخطاب الايديولوجى بينما منعت جميع الأنشطة الأخرى يمينية كانت أو يسارية.تختلف الدولة السورية فهى ظاهريا احتكار لبعض الأقليات (العلويين وأهل دير الزور وحوران) . ولكن هذا المظهر سطحى وخداع. فليست الدولة السورية "ملك" الأقليات المذكورة ولا تعمل لحسابها الخاص ولا تعطى لها مزايا جماعية تذكر. فهى ملك من يحتل وظائف القرار فيها لاغير. فهى دولة فطرية استبدادية شأنها فى ذلك شأن الدول العربية الأخرى. أما كون عدد كبير من هؤلاء الذين يحتكرون السلطة هم من أصل علوى أو من غيره من بين الأقليات المذكورة، فهو وضع يرجع إلى ظروف عارضة فقط هى تجنيد الجيش من بين أبناء هذه المناطق الفقيرة من جانب واستبعاد الكادرات القديمة من أصول مدينية بورجوازية دمشقية وحلبية من الجانب الآخر.

لاتختلف الدولة فى العراق عن هذا النموذج بالرغم من أن علاقاتها بالجماعات والطوائف المكونة لأهالى البلاد قد تختلف بعض الشيئ ، خاصة بسبب العنصر الكردى.

لم يكن الأكراد أقلية بالمعنى الصحيح فى الدولة العثمانية. ففى جميع

الامبراطوريات القديمة - الخلافة العثمانية، والفارسية - لم يعان الفلاحون الأكراد من معاملة خاصة معادية لهم. قطعا عانى هؤلاء الفلاحون من معاملات قمع وحشى (وخاصة أن المناطق التى يسكنها الأكراد تعتبر من أفقر المناطق من حيث النمو الاقتصادى والاجتماعى)، ولكن هذا الوضع كان ينطبق على الجميع بما فيهم فلاحى المناطق الأخرى العربية والتركية نفسها. هذا بينما الإقطاعية (أو المشيخات) الكردية كانت تنتمى إلى الطبقة الحاكمة على صعيد الامبراطورية فاعطت للدولة نصيبها من الزعماء بل من السلالات الحاكمة.

كما قلت، إن مفهوم الأقلية غريب عن طابع النظم القديمة. بدأت الأمور تتغير فى مرحلة لاحقة، بالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، عندما خطا التحديث خطوات واسعة، فانتشر التعليم الذى أصبح شرطا للترقى فى سلم التراتبية الاجتماعية الجديدة التى رافقت التمدين. على أن التعليم هذا تم فى إحدى لغات الدولة الرسمية ..التركية والفارسية والعربية. فصار الأكراد يحسون بتميز ضدهم وأغوا وعيا جديدا بأنهم يكونوا أقلية مسحوقة. مرة أخرى يرجع هذا التطور المؤسف إلى غياب الديموقراطية وبالتالى رفض الاعتراف بأن هذه المشاكل لابد أن تعالج على أساس الاستقلال الذاتى. لاشك أن أسوأ النظم من هذا المنظور هو النظام التركى الذى استمر ينكر مجرد وجود أكراد (الذين يسميهم أتراك الجبال) . هذا بينما إيران والعراق قد تنازلتا فى بعض الأحيان فى المجال الثقافى على الأقل. حقيقة لم تجد هذه التنازلات مكانا ما فى إطار سياسية ديموقراطية عامة وشاملة. ولكن غياب الديموقراطية بهذا المعنى الكامل انطبق على شعبى إيران والعراق

بشكل عام. ولم يعان منه الأكراد بصفتهم أكرادا. ولما كانت الدولة العراقية أضعف مما هو الأمر عليه فى إيران وتركيا (لأسباب تاريخية واضحة) فلا عجب فى ان الانتفاضات الكردية تركزت فى هذه البلاد (ووجهت بالقمع طبعا). ولكن يجب تذكر أن الدولة العراقية خطت فى بعض الظروف خطوات نحو الاعتراف بحقوق الاكراد. ويجب أن نتذكر أن هذا الاتجاه السليم فى معالجة المشكلة قد اتخذ فى ظل مساهمة الحزب الشيوعى العراقى وحليفه الحزب الديموقراطى الكردى فى مسئولية الحكم.

يرجع تغلب العنصر السنى فى نظام الحكم العراقى إلى الدولة العثمانية التى استبعدت فعلا أعيان الشيعة من الوظائف العليا. ثم جاءت الملكية الهاشمية التى استمرت بطبيعة الحال فى هذا الاتجاه. وإذا كان النظام البعثى فى هذه البلاد لم يغير هذه الأوضاع بشكل جاد، فإن هذا الأمر يرجع إلى ظروف عارضة، إذ اختلفت سياسات تجنيد الجيش البريطانية والفرنسية. فكان الفرنسيون فى سوريا قد استبعدوا من الجيش العناصر القريبة من البورجوازية الوطنية الدمشقية والحلبية. وعلى العكس من ذلك جند الإنجليز ضباط جيش العراق - من خلال تحالفهم مع المؤسسة الملكية الهاشمية - من المناطق الأكثر اندماجا فى نظام الحكم، الأمر الذى حافظ للجيش على موقفه المفضل فى التراث العثمانى.على أن القاسم المشترك هو أن مشكلة الأقليات ظهرت فى جميع الأحوال كناتج سياسات التحديث (التعليم والتمدين) . فعلى عكس رأى عبد الله العروى أن الجماعات والطوائف ليست ظواهر اجتماعية متعدية للتاريخ، بل اكتسبت هذه الجماعات مضمونا جديدا متفجرا غير موجود فى ظل نظم الحكم التقليدية.

كذلك نجد فى لبنان - البلد الأكثر ديموقراطية فى المنطقة - نتائجا مماثلة للتحديث. فأوضحت فهيمة شرف الدين أن سياسات التحديث التى أدخلها الرئيس فؤاد شهاب خلال الستينيات - وهى سياسات اتسمت بطابع متجاوز للطوائف وعلمانى وديموقراطى ومنفتح على الخارج- قد دمرت فعلا الحواجز التى كانت الطوائف تنغلق نفسها وراءها. وبالتالى سحبت شرعية نظم حكم الطوائف التى كانت تعمل من خلال شبكات أعيان تقاسموا سلطة الدولة طبقا لقواعد دقيقة شكلت مضمون الاتفاق الوطنى لعام ١٩٤٣ فأنتجت على أنقاض النظام التقليدى طبقات جديدة، من جانب بورجوازية أعمال وفئات وسطى متعلمة ومتمدنة مشكلة من عناصر تكونت ضمن جميع الطوائف، ومن الجانب الآخر جماهير رثة تراكمت فى ضواحى العاصمة بعد أن فرض التحديث هجرتها من المناطق الريفية الفقيرة المارونية والشيعية، وهذه الجماهير هى التى جندتها فيما بعد الكتائب وأمل وحزب الله.

نجد أيضا مشاكل مماثلة فى الأردن ، تلك الدولة الأكثر اصطناعية فى المنطقة، والتى شكلت منذ البدء فى خدمة المشروع البريطانى المستهدف خلق الكيان الصهيونى فى قلب الوطن العربى. فالتحديث أنتج نفس النتائج فيها، بل بشكل أكثر تفاقما بسبب هجرة الفلسطينيين الذين يكونون أغلبية الطبقات الوسطى الجديدة. وتعانى هذه الطبقات من درجة عليا من التعرض للخطر بسبب هذا الأصل الأجنبى . وفى هذه الظروف استطاعت الملكية الهاشمية، باعتمادها على قوات الأمن ومشيخات البدو، أن تحتفظ باحتكارها لحكم تسلطى هو الآخر ، بل نجحت فى السيطرة على تحول ديموقراطى محدود بواسطة إشراك البورجوازية للكمبرادورية.

فلا تصح المقارنة بين الناصرية والبعثية إلا فى حدود اعتراف بخصوصيات مختلف بلدان المنطقة المذكورة. فدون هذا التحليل الملموس لا تفهم بعض ممارسات الحكم البعثى الشنيعة التى لاتوجد فى التجربة الناصرية. كما أن انحراف النظم البعثية هو الناتج الضرورى لمحاولتها البقاء فى الحكم فى ظروف موضوعية تطورت فى اتجاه غير ملائم عالميا وإقليميا وقطريا. فالبعث تخلص من البورجوازيات المدينية القديمة وصفى المنظمات الشعبية واليسار التاريخى، ورقى طبقات وسطى جديدة فى الريف والمدينة نصف أمية وشرهة، واستعد لأن يقدم تنازلات خطيرة أمام ضغط الاستعمار للبقاء فى الحكم، وفى هذا الإطار أعطى فرصا للإثراء السريع لبورجوازية كمبرادورية جديدة، ولكن - بالرغم من كل ذلك- لم تنجح هذه النظم فى إقامة وإدارة تحالف اجتماعى حقيقى تندمج فيه الطبقات الوسطى التى مثلت القوى الأساسية المساندة لها.

ويرجع هذا الفشل إلى حد كبير فى رأيى إلى مشكلة الجماعات والطوائف التى لم تحل سليما. وفى هذه الظروف بقى للنظام أن يلجأ إلى أساليب متدنية ومشكوك فى فاعليتها الحقيقية لمجرد الاستمرار فى الحكم يوما بيوم، ومن هذه الأساليب الانحراف نحو ديكتاتورية مشخصة لأقصى درجة، واستخدام خدمات عصابات رثة...الخ.

هكذا دخلت هذه النظم فى مأزق فرض عليها الاعتماد على أية قوة استطاعت أن تستغلها فى الأجل القصير، بما فيها النزعات الطائف، ولو على حساب الخطاب الرسمى العروبى الوحدوى . هكذا أفسر النزاع بين سوريا والعراق، فلا أقبل التفسيرات السائدة من قبيل أن الخلاف بين الأخوة

دائما يتحول إلى عداء شامل، أو أن د مشق وبغداد ورثتا الخلاف التاريخى بين بنى أمية والعباسيين ... الخ.

على خلاف الرأى الشائع لم تكن مجتمعات الجزيرة قبل العصر الحديث مستقلة ومنفصلة عن باقى العالم العربى الإسلامى والشرقى. فلم تتواجد يوما ما دولة قبائلية فى المنطقة. بل كانت هذه المجتمعات القائمة فعلا على قواعد قبائلية جزءا من تكوينة اجتماعية خراجية - تجارية أوسع تشملها وتدمجها. وقد أكدنا خلدون النقيب وأنا هذه النقطة الأساسية.

فاستقلال دول الجزيرة واقع حديث ناتج توسع الرأسمالية الذى فك النظام الخراجى - التجارى العثمانى العربى، فركز فى تغلغله على المناطق الكثيفة السكان (مصر وسوريا وتركيا) وبالتالى الأكثر جذبا من منظور الأشكال الجديدة للاستغلال، الأمر الذى همش الجزيرة. فكان رد فعل شعوب الجزيرة أنها حاولت إعادة بناء نفسها كمجتمعات مستقلة. إلا أن هذه الشعوب لم تكن قادرة على تصور وسيلة من أجل تحقيق الهدف غير العودة الماضوية لما توهمت بأنه كان العصر الذهبى المفقود .فأخرج هذا الوهم الدولة السعودية وأعطاها ذلك الشكل العتيق الذى نعرفه. فالمصير الطبيعى لمناطق مهمشة فى النظام العالمى للرأسمالية هو أن تصبح عالما رابعا . إلا أن اكتشاف ثروة الجزيرة النفطية الضخمة قد أغرق المنطقة فجأة فى الرأسمالية العالمية. هكذا تكون هذا النظام الذى لا مثيل له فى العالم كله تجمع بين ظواهر تخلف تاريخى من أقصى درجة تخلفا وثروة مالية عجيبة! على أن هذه الثروة ظاهرة مؤقتة لا مستقبل لها. ولا شك أن المنطقة محكوم عليها بالتحول إلى موقع عالم رابع بمجرد جفاف آبارها النفطية.

جدير بالذكر أن مجتمعات عربية أخرى، تم أيضا تهميشها فى النظام العالمى الذى أنشأته الرأسمالية، قاومت الفعل بأساليب مماثلة ، فحاولت المهدية فى السودان والسنوسية فى ليبيا أن تعيد بناء المجتمع المحلى ، بعد أن فقد وظيفته السابقة فى النظام الخراجى التجارى القديم المفكك - على أسس مستقلة وقاعدة ماضوية مفقودة. إلا أن السودان - وكذلك موريتانيا والصومال - لم تجد مكانا جديدا هاما فى النظام الرأسمالى فتدهورت أمورها بالتدريج إلى أن أصبحت جزءا من العالم الرابع. فأخذت مجتمعاتها فى التفكك. هذا بينما وجود النفط فى ليبيا خلق ظروفا ملائمة للإنعاش على نمط الجزيرة، ولو أن ظروفا سياسية خاصة قد أدت إلى محاولة - دراماتيكية من نواح عديدة - إقامة نظام شعبوى جذرى معاد للاستعمار.

وجدير أيضا بالذكر أن القطر الأقل اندماجا فى النظام العالمى - أقصد اليمن فى جزءه الشمالى - لم يتحول إلى عالم رابع بنفس السهولة، بل يبدو مسلحا ببعض القدرة على مقاومة هذا المصير المشئوم ، هى قدرة غائبة تماما فى الأمثلة السابقة الذكر. فالمقارنة مع عمان تلقى بعض الضوء على هذه الأوضاع . يقال عن عمان أنها قطر نسى أنه كان مستعمرة بريطانية! ولم يمنع ذلك أنه انغمر فى التحول إلى طرف بسرعة معجلة خلال السنوات الأخيرة! هذا بينما لايزال اليمن يحاول بيأس أن يقاوم هذا المصير من خلال إنماء مؤسسات شعبوية على نمط ليبيا.

استنتج من كل ذلك أن عملية التحول إلى عالم رابع ليست مصير الأقطار غير المندمجة فى النظام الرأسمالى العالمى، بل على عكس ذلك هى مصير الأقطار التى اندمجت فى هذا النظام فى ظروف تتيح أشكالا

استغلالية بدائية وفاحشة ومدمرة لأقصى الحدود. وأكرر هنا مرة أخرى أطروحتى العامة فى هذا الموضوع.

ترجع إقامة الدولة الحديثة فى المغرب العربى إلى عصر قريب بعد انسحاب الكولونيالية الفرنسية بعد أن خلفت وراءها مشروعها الاستيطانى. على أن هذا التأخر الزمنى قد أدى إلى تبلور سريع وبشكل مكثف لنفس المشاكل والمآزق التى وجدناها تتكون تدريجيا على مر الحقب المتتالية فى المشرق. مرت الجزائر بتجربة حرب استقلال ذات طابع شعبى مؤكد ، بسبب شكل الاستعمار الفرنسى الذى حال دون تكوين ولو لجنين من البورجوازية المحلية. لذلك دخلت الجزائر فورا - فى عهد بومدين - فى مرحلة الشعبوية الجذرية - على نمط شبيه للنمط الناصرى حتى فى تفاصيله (قارن بين الميثاق الجزائرى لعام ١٩٦٥ والمصدر الناصرى لعام ١٩٦١) - دون المرور بأية مرحلة انتقالية. هذا ، وبالرغم من الثروة النفطية التى منحت لهذه التجربة هامش تحرك لم تتمتع به الناصرية فى مصر، إلا أن التجربة الجزائرية اصطدمت لحدود مماثلة وانجرفت هى الأخرى بسرعة نحو التفكك.

هذا بينما وجود تقاليد بورجوازية فى تونس قد دفع البلاد فى اتجاه الليبرالية الاقتصادية الصديقة لمصالح الغرب. وبالرغم من ذلك لم تقم الدولة البورقيبية على قاعدة دستورية على نمط نظم المشرق فى العشرينيات والثلاثينيات بل دخلت فورا فى مرحلة الدولة الاستبدادية للحزب الواحد. نجد تطورا مضغوطا مماثلا فى جميع بلدان أفريقيا التى نالت استقلالها متأخرا - عام ١٩٦٠ . كأن سلبيات النموذج السوفيتى قدمت للجميع مفتاح حل أزمتها. ولا ينطبق ذلك على النظم الوطنية الجذرية فقط (وهى

نظم أعلنت نفسها اشتراكية) بل أيضا على نظم الاستعمار الجديد . فكانت الايديولوجيا اليمينية السائدة تبرر الدولة الاستبدادية للحزب الواحد (أو اللا حزبية) باسم التنمية . فكان يقال أن للتنمية الأولوية وأن الديموقراطية ستأتى فيما بعد. وفى هذه الظروف، وأن تحققت فى تونس بعض الإنجازات التقدمية من منظور تاريخى (مثل العلمانية ومنح بعض الحقوق للمرأة) إلا أنها كانت ناتج قرار فوقى دون إشراك الجمهور فى نقاشها، الأمر الذى وضع هذه الإنجازات فى موقع ضعيف يتعرض لخطر الرجوع فيها.

نجح المغرب فى الجمع بين بعض الأشكال التقليدية العتيقة المرتبطة باستمرار نظام الملكية (ومنها كون الملك خليفة أمير المؤمنين ، الأمر الذى سحب البساط من تحت إقدام الحركة الأصولية التى لا تستفيد هنا من مظاهر المعارضة كما هو الحال فى عديد من البلدان العربية الأخرى)، ودور متزايد للبورجوازية الكمبرادورية فى المجتمع والسياسة والاقتصاد، وممارسات الدولة الاستبدادية الحديثة ! كأن المغرب دخل مرة واحدة على بغتته ومنذ البدء فى المرحلة الأخيرة للتطور الحديث وهى مرحلة الانفتاح والديموقراطية المحدودة والصداقة مع المغرب..هكذا يتراءى النظام المغربى كأنه أكثر نباهة، يعلم منذ البدء نهاية المسيرة التى توصلت اليها النظم الأخرى بعد متاعب كثيرة!

٢- ثمة قاسم مشترك يجمع تجارب الوطن العربى، بالرغم من اختلاف المسارات التاريخية التى مرت بها، وهو فى واقع الأمر قاسم مشترك على صعيد العالم الثالث إلى حد كبير.

لم تكتسب الدولة فى الوطن العربى شرعية حقيقية . فالشرعية تفترض

أن أيديولوجيا الطبقة المهيمنة فى المجتمع تصبح الأيديولوجيا المهيمنة على صعيد المجتمع كله. هذا هو الأمر فى الدول الرأسمالية المركزية. فالشرعية هذه تتجلى هنا فى وفاق اجتماعى مزدوج قائم على اتفاق الجميع مبدئيا على قواعد ممارسة الديموقراطية السياسية من جانب وقبول قوانين الرأسمالية والسوق كوسائل لإدارة الاقتصاد من الجانب الآخر. ومثل هذا الوفاق غائب فى أطراف النظام بسبب شناعة النتائج المترتبة على الاستقطاب الرأسمالى والمدمرة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، الأمر الذى يجعل اصطفاف الأمة والشعب وراء مبادئ النظام غير قائم على قناعة عميقة. فالنظام يعيد تكوينه هنا من خلال الاستبداد وانحسار الوعى السياسى الذى ينتجه الاستبداد نفسه.

بعبارة أخرى يرجع غياب شرعية النظم العربية إلى فشلها فى القيام بالتحديث- وهو علة وجودها. فالموقع الطرفى الذى تحتله هذه البلدان فى النظام العالمى يحول دون إنجازاها لتحديث عام ينفع الجميع، أى الشعب بمختلف طبقاته وفئاته ويفرض تحديثا نخبويا سطحيا. "فالدولة عدو الأمة" كما يكتب برهان غليون . على أن فقدان الوعى المطلوب الناتج عن ممارسة القمع المستمر خاصة فى مواجهة اليسار يخلق فراغا ثقافيا وبسبب غياب قدرته على إدراك حقيقة الوضع. ولذلك لايكسب الفشل لأسبابه الحقيقية بل ينسب إلى أسباب وهمية ألا وهى أن المجتمع " انقطع عن التاريخية" الأمر الذى يغذى بدوره وهما جديدا ألا وهو العودة إلى الماضى كحل لمشاكل الحاضر والمستقبل.

نتصدى هنا للبعد الثقافى للمشكلة، وهو بعد تناولناه فوزى منصور وأنا فى أماكن أخرى، فذهبنا إلى أن الإسلام فى حد ذاته غير مسئول عن التجمد الماضوى الذى يتسم به الفكر العربى المعاصر. فالإسلام - شأنه فى ذلك شأن الأديان الأخرى - قابل مبدئيا للتكيف لمقتضيات التطور الاجتماعى دون أن يخسر شيئا من حيث العقيدة، وبالتالى يمكنه أن يخرج من مأزق التجمد الذى انغلق هو نفسه فيه . يمكنه أن يقبل هو الآخر ماقبلته المسيحية ألا وهو تلك الثورة الثقافية التى أنهت هيمنة الميتافيزيقيا على الفكر الاجتماعى . إلا أن الإسلام لم يقبل ذلك إلى الآن، الأمر الذى يجد تفسيره - فى رأيى - فى عدم نضوح القوى الاجتماعية المحلية- بورجوازية كانت أم أكثر جذرية- بسبب موقعها الطرفى فى الرأسمالية المعاصرة. وفى هذه الظروف يتقدم الإسلام التقليدى المتجمد - إسلام مرحلة الانحطاط السابق على الغزو الاستعمارى - كبديل للمستقبل.

كذلك أطرح مشكلة الوحدة العربية فى هذا الإطار المنهجى. وأقول إن منهج الفكر القومى فى تناوله للمشكلة هو منهج مثالى لا يتجاوز هو الآخر فكرة العودة إلى الماضى الذى يتصوره قائما على وحدة عربية، فيكفى إنعاشه. وهذا التصور يجمع بين الحقيقة الجزئية والميثولوجيا. أطرح بديلا منهجيا يركز على المستقبل بالتأكيد على أن هذه الوحدة ضرورة موضوعية - من بين ضرورات أخرى - لمواجهة تحديات العصر. وأنها - بالإضافة إلى ذلك - يمكن أن تعتمد على عناصر الوحدة الموروثة من ماضينا (وحدة اللغة والثقافة).

(٤)

١- يتكون " العالم العربى" المعاصر من ٢١ دولة قطرية تعانى كل منها من أزمة عميقة وتندرج فى مجموعات نمطية واضحة الشكل : مجموعة الدول الشعبوية المتأزمة (الجزائر سوريا العراق اليمن ؟ ليبيا ؟)، مجموعة النظم التكنوقراطية اليمنية الديموقراطية المحدودة (مصر، المغرب، تونس، لبنان، الأردن) ، مجموعة الدول السلفية الثابتة تظاهريا (السعودية، الكويت ، الامارات ، قطر ، بحرين ، عمان) ، مجموعة دول العالم الرابع فى حالة تفكك اجتماعى (السودان ، موريتانيا، الصومال، جيبوتى) ، ودولة لاتزال تحت الاحتلال الأجنبى (فلسطين).

إلا أن هناك تغيرات اجتماعية هيكلية متماثلة تماما تكمن وراء الصور الظاهرة الموصوفة حدثت خلال نصف القرن الماضى.

بالطبع اختلفت التكوينات الاجتماعية فى العالم العربى السابق على العصور الحديثة . فكان هذا العالم يجمع بين مناطق ريفية - تسكن فيها أغلبية الشعب العربى - تسيطر عليها فى معظم الأحيان طبقة كبار الملاك وبين شبكة من المدن الهامة تديرها مجموعات جهوية مكونة أساسا من "أعيان" ، وبين مناطق بادية مندمجة فى شبكات التجارة البعيدة المدى. على أن هذه التكوينات المختلفة كانت جزءا فى وحدة مندمجة ذات طابع خراجى تجارى. ثم فكك التغلغل الرأسمالى هذه النظم وفتح مختلف الأجزاء المكونة لها وكيف كل جزء على حده فخصصه فى وظيفة خاصة به . فصارت بعض المناطق مهددة بأن تفقد طابعها العربى من خلال استعمار استيطانى

(الجزائر، فلسطين اليوم). وأصبحت بعض المناطق تتدهور إلى موقع عالم رابع بينما مناطق أخرى اندمجت على مستوى أعلى، الأمر الذى هيأ التطور اللاحق الذى أدى إلى الوضع الحالى.

ويتسم هذا الوضع الحالى بأن المجتمعات العربية أصبحت متمدنة (أكثر من نصف السكان يسكنون فى المدن) نتيجة أزمة المجتمع الريفى (تتجلى هذه الأزمة فى ركود الإنتاج ... الخ) بينما المدن صارت بدورها " مريفة" بسبب نقص التصنيع . كما يتسم الوضع بغلبة عنصر الطبقات الوسطى فى كل من المجتمع الريفى (ظاهرة الكولاك) والمجتمع الحضرى (تضخم الوظائف فى القطاع الثالث ذى إنتاجية منخفضة فى معظم الأحوال، وهو تضخم أنتجه انتشار التعليم ... الخ) . فصارت الطبقات الوسطى تمثل الثلث من إجمالى السكان. ثم تقوم الدولة الاستبدادية المستحدثة على رأس هذا المجتمع وتثقل عليه بوزنها الثقيل. وعلى المستوى الحضارى بشكل عام فقد هذا المجتمع تماما أية قدرة على تكيف مصيره. هذه هى الصورة العامة التى تنطبق على الجميع مهما اختلفت مسائر تطورها، تنطبق على مصر والمغرب، الجزائر ولبنان ، بل تنطبق على بلدان الخليج النفطية وعلى أقطار العالم الرابع ولو هنا فى الحالة الأخيرة بأشكال مخففة.

٢- اندمجت التحولات الهيكلية الموصوفة فى خط تطور عام للنظام العالمى نفسه نقله إلى مرحلة جديدة من حيث الكيف .

وقد دخل فعلا العالم بعد الحرب العالمية الثانية فى مرحلة جديدة للعولمة أخذت سماتها تبزغ من خلال الأزمة الهيكلية الراهنة، التى ترجع بدايتها إلى أوائل السبعينيات.

فكان النظام القديم للاقتصاد الدولى يقوم على الأسس الآتية:

(أ) درجة عليا من استقلال ذاتى لمختلف المراكز وبالتالى اتخاذ المنافسة بينها شكل النزاع المستمر.

(ب) قيام التضاد بين المراكز والأطراف على الطابع المصنع للأولى وغيابه فى الثانية.

أما النظام الجديد الذى ترتسم سماته بالتدريج فهو قائم على مبادئ نقيضة هى :

(أ) تداخل اقتصادات المراكز التى فقدت استقلالها الذاتى فأصبحت أجزاء فى بنية اقتصادية عالمية مندمجة (فلابد إذن من التمييز بين صفة العالمية الجديدة وصفة الدولية القديمة).

(ب) دخول الأطراف فى مرحلة التصنيع وبالتالى حدوث تطور هام على مستوى وسائل سيطرة المركز على الأطراف، وهى أصبحت وسائل غير مباشرة تعتمد على التحكم فى الأسواق والتكنولوجيا وجمع الأموال ... الخ.

لاشك أن هذه التغيرات أثرت على المجتمعات المركزية ونظمها السياسية تأثيرا عميقا. فأدت إلى تقلص مكان الطبقات العاملة الصناعية وتضخم طبقات وسطى جديدة كما أنها ألغت - أو كادت- هامش الاستقلال الذاتى للمجتمعات الوطنية وهو القاعدة التى قامت عليها الحلول الوسطى القديمة بين رأس المال والعمل ، إذ إن شرط فعالية الاستقلال الذاتى الوطنى المقصود هو وجود آليات تمركز الاقتصاد الوطنى على ذاته. أما فى المجال السياسى فقد أدت هذه التطورات إلى تدعيم فعالية أدوات تكيف أنماط

الاستهلاك والتنظيم بل وللحياة (من خلال انتشار وسائل الاعلام) لدرجة لا مثيل لها سابقا، فأنتجت نمطا "جماهيريا" موحدا جديدا يتعدى التراتبية الطبقية. وصارت الطبقات الوسطى تمثل النموذج الذى يقلده المجتمع بكليته. ولا شك أن هذا التطور الخطير قد قلص التضاد القديم بين اليمين واليسار القائم بدوره على حدة التناقض بين روح المحافظة للطبقات البورجوازية وتقدمية ميول الطبقات العاملة. أضيف إلى ذلك أن التطور فى منظومة العولمة طرح تحديا جديدا على مستوى إدارة النظام العالمى. فكان النظام القديم يعتمد على توازن القوى الكبرى وإن كان هذا التوازن مشوها إلى حد مابسبب فعل هيمنة إحداها فى بعض الظروف. والآن تلاشت الظروف الموضوعية التى أقيم هذا النظام عليها. فهل سيتبلور نظام سياسى جديد ليحل محله فيخلق أشكال إدارة تتمشى مع احتياجات العولمة الاقتصادية الجديدة، أو سيظل التناقض بين المستوى السياسى (الذى يتجلى فعله من خلال لعبة سياسة الدول ذات السيادة) الاقتصادى (العولمة الجديدة)، بل يزداد هذا التناقض حدة؟ وقد تناولت هذا الموضوع - الذى يخرج عن إطار هذا المقال- فى أماكن أخرى. إلا أن الإجابات التى تطرح فى هذا الشأن تحكم بشكل مباشر تصورات مستقبل الدولة فى العالم الثالث.

والعالم العربى - وهو جزء من العالم الثالث- دخل بالتأكيد هو الآخر فى عهد العولمة الجديدة. فليست التحولات الموصوفة أعلاه إلا تجليات لهذا الواقع، بما فيها انفجار العالم العربى وانقسامه إلى أقطار " نصف مصنعة" من جانب وأقطار تنتمى إلى العالم الرابع من الجانب الآخر.

على أن " التحول العظيم" هذا يتخذ أشكالا مختلفة من حيث الكيف فى المراكز وفى الأطراف . ففى الأولى يتم على أساس هيمنة قوى اجتماعية محلية على الثورة العلمية والتكنولوجية التى تمثل قاعدته، بينما الأطراف تتحمل نتائج التحول دون أن تلعب دورا فاعلا فى حدوثه. ويتجلى هذا الوضع فى توحيد نموذج طموحات الطبقات الوسطى للأطراف يتم فى ظروف لا تتيح إشباع وتحقيق هذه الطموحات.

لم تكن الدولة فى العالم الثالث - فى المرحلة السابقة - قادرة على أن تقيم نفسها حقيقة على نمط الدولة المركزية، فظلت صورة كاريكاتورية للنموذج " الغربى " . وبالرغم من هذا النقص المزمن لم يتخل المجتمع عن مشروعه هذا خلال قرن ونيف من التاريخ. وفى سياق هذا المنطق لابد أن تتحول الدولة هنا - فى الأطراف- إلى دولة كمبرادورية يقتصر دورها على ضمان التكيف للعولمة. ولسياسات الكمبرادورية هذه أسماء معروفة هى "التكيف" (المفروض من خلال صندوق النقد الدولى)، و"انحسار التقنين" (أى انسحاب الدولة من مسئوليتها فى وضع قواعد لآليات السوق)، و"الأهلنة" (أو الخصخصة أى إحلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة)، و"انحسار التأميم" ، ومنح أولوية لخدمة الدين الخارجى، و"الانفتاح" (أى فتح الأبواب لاستيراد السلع الأجنبية وتصدير الأموال المحليةا).. الخ. ومعنى هذه المجموعة من السياسات واضح : إنها تؤدى إلى تصفية الدولة الوطنية. أضيف إلى ذلك أن تهافت النظام السوفيتى قد خلق ظروفا إضافية مناسبة تماما لتحقيق أهداف هذه الخطة الاستعمارية فى الأجل القصير على الأقل.

على أن تثبيت الدولة الجديدة المناسبة يفترض بدوره تبلور كتلة اجتماعية محلية مهيمنة ملائمة، يختلف بالطبع مضمونها بالظروف المحلية الملموسة، إلا أن هناك قاسما مشتركا يشارك فيه الجميع: إن الهيمنة الكمبرادورية الجديدة تفترض التخلى عن ايديولوجيا التنمية، تلك الايديولوجيا التى ازدهرت بعد الحرب فسادت خلال المرحلة التى أسميتها " عهد باندونج" من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٥. وتحل محلها نظرة جديدة تقبل مبدأ "ازدواجية" التنمية، وهى نظرة تتجلى تماما فى الخطاب الدارج عن " القطاع غير الرسمى".

أما شكل الدولة الملائم تماما للوفاء بهذه المهمات الجديدة فهو موجود فى الساحة فى تلك البلدان التى تعتبر فى " طليعة" التنمية (أقصد كوريا وتايوان وبعض أقطار آسيا الجنوبية الشرقية). وهو شكل استبدادى قائم على ثلاثة مبادئ أساسية هى : (أ) إعطاء الأولوية لسد الطموحات الاستهلاكية للطبقات الوسطى، (ب) إدارة النظام بأساليب تكنوقراطية تزعم أنها "غير سياسية"، وتخفى وراءها سيادة آليات السوق، (ج) ضمان " الأمن" الداخلى من خلال قمع الطبقات الشعبية ضحايا التنمية هذه.

وقد خلق الخطاب الايديولوجى - من أجل تبرير ممارسات هذه الدولة- مفهوما جديدا مناسبا هو مفهوم " قابلية المجتمع للحكم" (governance). هذا بينما يستخدم مصطلح آخر - "تنمية مثبت الاستمرار" (sustanoble development) فى الخطاب الإعلامى الموجه للجمهور والخداع بمعنى أنه يصف مجرد رغبة معلنة دون اهتمام ببيان شروط إنجازها!

من نافلة القول أن الديموقراطية لا مكان لها فى منطق هذه العولمة الجديدة. فالانفجارات والانتفاضات من أجل الديموقراطية التى تحدث هنا وهناك ليست إلا تجليات لأزمة النظام وصعوبة تنفيذ المشروع. ولا يقتصر فشل التنمية على الدول الوطنية الجذرية(ولابد أن تضاف إليها الآن أيضا دول الشرق الأوروبى والاتحاد السوفيتى السابق) بل يشمل أيضا أقطار العالم الرابع وكذلك معظم الدول " نصف المصنعة" للعالم الثالث التى لم تفرض نفسها فى مجال المنافسة الدولية على نموذج بعض بلدان شرق آسيا. وأعتقد أن الدول العربية تنتمى إلى هذه المجموعة من التجارب الفاشلة إلى جانب أمريكا اللاتينية.

٣- يحتل العالم العربى مكانا خاصا فى المنظومة العالمية التى يعيد بناءها حاليا.

من حيث الإنجازات فى مجال التنمية الاقتصادية ليست النتائج المحققة فى العالم العربى مؤثرة. فأثبتت جميع الدراسات فى هذه المجالات نقاط ضعفها المعروفة: فشل التنمية الزراعية واشتداد ظاهرة التبعية الغذائية نقص الصناعة التى يمكن اعتبارها إلى حد كبير صناعة تعمل من الباطن لصالح رأس المال المسيطر عالميا غياب هيمنة تكنولوجية ..الخ.

ولكن أهمية العالم العربى من منظور المصالح المسيطرة عالميا ليست فى احتمال توسيع أسواقه الصناعية بل فى ثروته النفطية (خاصة الخليجية) بالأساس . وبالتالى يغلب الجانب السياسى" للمشكلة العربية " على جانبها الاقتصادى البحت. وقد أثبتت حرب الخليج أهمية الرهان الذى يمثله ضمان الهيمنة على الثروة النفطية، فهو رهان جوهرى فى لعبة القوى

العظمى وتحديد شروط المنافسة بين الولايات المتحدة من جانب أوروبا واليابان من الجانب الآخر.

لذلك تحتل حرب الخليج مكانة أساسية فى مشروع " النظام الأمريكى العالمى الجديد" كما أسميته. بالقطع سوف يتوقف نجاح المشروع (أو فشله وهو أكثر احتمالا فى رأيى) على عوامل عديدة ومخارج نضالات تحدث معظمها خارج منطقة الوطن العربى، ومنها بالأساس: (أ) مايتعلق بمستقبل شرق أوروبا وروسيا (ب) مايتعلق بمستقبل أوروبا الغربية وموقع المانيا منها، (ج) مايتعلق بشكل عام بانتفاضات شعوب العالم الثالث ضد الكمبرادورية الجديدة.

وفى إطار هذا التطور العام، تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانا لايستهان به .فأوضاع المنطقة لم تستقر إلى الآن على الإطلاق. بل على العكس من ذلك سحبت حرب الخليج ماكان تبقى من شرعية النظم سواء أكان بالنسبة إلى النظم " المعتدلة" أو الجذرية (سابقا) أم كان بالنسبة إلى النظم السلفية للخليج التى سلكت سلوك الخديوى الذى رحب بالاحتلال الأجنبى لينقذ عرشه . ولكن لمصلحة من سيتم انحسار الشرعية هنا ؟ لصالح الوهم الماضوى الإسلامى؟ أليس من المحتمل أن تظل الأمور مستقرة ظاهريا لصالح النظم الحاكمة بسبب غياب بديل حقيقى وخسوف اليسار التاريخى؟

كانت الطبقات الحاكمة الوطنية قد أغت فى المرحلة السابقة مفهوما "للأمن القومى" قائم على مبدأ احترام سيادة الدولة القطرية فى إطار جامعة الدول العربية مكتفيا بحد أدنى من التعاون والتضامن فى مواجهة اسرائيل، وهو حد أدنى أتاح هامشا للتحرك بحيث أن البعض لعب ورقة عدم الانحياز

بل والتحالف السوفيتى بينما آخرون امتنعوا عن ذلك. لقد انهار هذا المفهوم بعد أن تحقق احتلال عسكرى أمريكى لمنطقة الخليج وبعد أن بزغ فى الآفاق " حل سلمى" دائم مع اسرائيل (يبقى أن الدولة الصهيونية لن تقبل بالضرورة " التكيف" لهذا الوضع الجديد) وبعد أن انهار الحليف السوفيتى فتقدم الغرب بمشروع بديل ألا وهو عقد "مؤتمر من أجل الأمن والتعاون فى المتوسط" على نمط مؤتمر هلسنكى الذى فتح أبواب لإعادة فتح الشرق الأوروبى . فالمشروع إذن يلائم تماما الأهداف الاستراتيجية للغرب وهى تعميم وتثبيت الانفتاح والارتباط المتبادل لصالح هيمنة الاستعمار من جانب وإعطاء دور إقليمى قيادى للكيان الصهيونى من خلال ضمان تفوقه العسكرى المطلق. أما الخلاف بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين فهو خلاف محدود فى هذا الإطار المشترك بينهما. على أن احتمال تطور هذا الخلاف وتجاوزه حدوده الراهنة أمرا وارد- فالسؤال هنا هو الآتى: هل ستحاول أوروبا أن تضرب احتكار هيمنة أمريكا على الوطن العربى من خلال طرح بديل " متوسطى" حقيقى؟ وهل ستنتهز الطبقات الحاكمة العربية هذه الفرصة - إن تقدمت - لإعادة كسب هامش تحرك؟

٤- يقف تحليلنا فى هذا المقال عند هذا الحد. فلن نتناول هنا نقاش البديل وهو موضوع آخر فى حد ذاته. اكتفى إذن بالإشارة الموجزة لمايبدو لى مبادئ أساسية لطرح بديل حقيقى وهى الآتية :

(أ) ليس هناك بديل لمبدأ فك الارتباط (بالمعنى الذى عرفته بالطبع وهو إخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات تنمية داخلية ذات مضمون شعبى)، علما بأن الاستراتيجيات اللازمة من أجل إنجاز الهدف لايمكن أن

تتجاهل التغيرات الهيكلية العميقة التى مرت بها المجتمعات العربية والعالم بأجمعه. فبعد فشل مشروع " النظام الاقتصادى الدولى الجديد" فى السبعينيات وبعد أن أثبتت منظمة الدول المصدرة للنفط حدود فعاليتها لابد أن نعى أن "العمل المشترك من داخل النظام العالمى" لن ينجز كثيرا.

(ب) ففى هذه الظروف يصبح العمل على صعيد المجتمعات الوطنية المهمة الأولى. وأقصد بالتحديد العمل من أجل دمقرطة مجتمعاتنا العربية سياسيا واجتماعيا وثقافيا وفكريا. فالتجارب الشعبوية تنتمى الآن للماضى ولن تتكرر، وإذا تكررت - يكاد يكون " بالصدفة" - لن تحقق شيئا مهما. وقد حاولت فى هذا المقال أن أركز على هذه النقطة الأساسية فى رأيى موضحا أن الكارثة العربية تتجلى بالأساس فى فقدان الوعى الديموقراطى وهو المسئول عن انتشار الوهم الماضوى كحل للأزمة.

(ج) ولا يمنع ماسبق التركيز على أن هناك فائدة بل ضرورة فى استكمال النضال الداخلى بالاشتراك فى نضال آخر- على صعيد عالمى- يستهدف إعادة بناء عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يعطى للشعوب هامشا للتحرك وبالتالى يخلق ظروفا أنسب من أجل بناء أممية شعبية فى مواجهة أممية رأس المال.

المراجع العربية

- احمد صادق سعد - تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى القاهرة ١٩٨٧.
- برهان غليون - اغتيال العقل - بيروت.
- سعد الدين ابراهيم -المجتمع والدولة فى الوطن العربى-بيروت ١٩٨٩.
- حسن حمدان- أزمة أزمة الثقافة أم أزمة البورجوازية العربية - بيروت .
- خلدون حسن النقيب - المجتمع والدولة فى الجزيرة والخليج - بيروت ١٩٨٩.
- خلدون حسن النقيب - الدولة الاستبدادية فى المشرق العربى المعاصر - بيروت ١٩٩١.
- سمير أمين - الأمة العربية - القاهرة ١٩٨٨.
- سمير أمين - المغرب العربى الحديث - بيروت ١٩٨١.
- سمير أمين - نحو نظرية للثقافة - بيروت ١٩٨٩.
- سمير أمين وفيصل ياشير - البحر المتوسط فى العالم المعاصر - بيروت ١٩٨٨.
- صبحى وحيدة - فى أصول المسألة المصرية - القاهرة ١٩٥٠
- طارق البشرى -الديموقراطية فى نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢- ١٩٧٠- بيروت ١٩٨٧.
- عادل حسين - الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية- القاهرة ١٩٨٥

- عادل غنيم - النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة - القاهرة ١٩٨٦
- عبد الله العراوى - الأيديولوجيا العربية المعاصرة - بيروت؟
- عبد الله العراوى - العرب والفكر التاريخى - بيروت ١٩٨٣
- عبد الله العراوى - تاريخ المغرب - بيروت .
- غسان سلامه: - المجتمع والدولة فى المشرق العربى - بيروت ١٩٨٩.
- فهمية شرف الدين - التيارات الثقافية والأيديولوجية فى الوطن العربى المعاصر- تحت الطبع .
- فوزى منصور - خروج العرب من التاريخ - بيروت ١٩٩١.
- محمد عابد الجابرى - العقل السياسى العربى - بيروت ١٩٩١.
- محمد عابد الجابرى- التراث والحداثة - بيروت ١٩٩١.
- محمد عبد الباقى هرماسى - المجتمع والدولة فى المغرب العربى - بيروت ١٩٨٩.
- محمود عبد الفضيل - التشكيلات الاجتماعية العربية المعاصرة - بيروت ١٩٩٠.
- نزيه نصيف الأيوبى - الدولة المركزية فى مصر- بيروت ١٩٩٠.

- Janet ABU LUGHOD : Before the European-Hegemony, the World System AD 1250-1350, Oxford U. Press (1989)
- Samir AMIN (pseudonyme Hassan Riad): L' Egypte nasserienne, Minuit Paris (1964)
- Aziz AZMEH : State and Society in the Eastern Mediterranean FTM, Dakar (1985) (roneote,70 paages)
- Claude CAHEN : L' Islam des origines aux debuts de l' Empire ottoman Bordas Paris (1970).
- Rene GALISSOT, Lucette VALENSI Charles PARRAIN: Sur le feodalsme, Ed. Sociales, Paris.
Bourhane GHALIOUNE: Le malaise arabe, L'Etat contre &na Nation, La Decouverte- FTM, Paris (1991)
- Fred HALLIDAY: Arabia without Sultans ,Pelican (1974)
- Mohamed HARBI: Le FLN, Mirage et realite 1945-1962 Ed JA Paris (1980)

- Marshall HODGSON: The Venture of Islam (3 vols), Chicago U. Press (1974)
- Charles ISSAWI : Egypt since1800.
Charles ISSAWI : The Economic History of the Middle East 1800-1914, Chicago U. Press (1966).
- Charles Andre JULIEN: Histoire de l' Afrique du Bord Payot (1961).
- Mostefa LACHERAF: L'Algerie Nation et Societe Maspero (1965).
- Yves LACOSTE :Ibn khaldoun Maspero (1965)
- Yves LACOSTE, Andre NOUSCHI et Andre PRENANt : L'Algerie, Passe et Present Ed Sociales.
- Lucette VALENSI : Le Maghreb avant la prise d'Alger, Flammarion (1969)

المادية التاريخية وتحدى ثقافة الرأسمالية

عودة للتأمل حول الخصوصية والحداثة والأصالة
وموقع القيم الأخلاقية فى البناء الايديولوجى
ومفهوم الاستقلال الثقافى

(١)

عاشت الإنسانية آلاف السنين تحدق بها مخاطر تهدد بقاءها يوما بعد يوم . وعملت الإنسانية، كنوع من رد الفعل ، على تطوير نظم حماية يغلب عليها الطابع الميثولوجى، ولو أن ملاحظة آليات الطبيعة قد أتاحت لهذه النظم بعض الفعالية الحقيقية من خلال ربطها بما استنتج من هذه الملاحظة. وأطلق الناس أسماء على مختلف القوى التى رأوها فوق الطبيعة، ونسجوا خرافات حول فعل هذه القوى وتأثيرها، وشادوا كوسموجونيات شامخة لتفسير نشأة الكون والشعوب.

وفى الوقت نفسه، دخل الناس فى علاقات تربطهم بعضهم ببعض،

فأقاموا مجتمعات ليعتمدوا عليها فى صراعهم مع الطبيعة. هكذا أصبحت، منذ البدء، الروابط الاجتماعية تتوسط فى العلاقة بين الإنسان والطبيعة وتحجبها فى الوقت نفسه. علما بأن الروابط الاجتماعية هذه قامت على الجنس والقرابة والتعاون الجماعى وتراتبية الوظائف والسلطة. وفى هذا الإطار تجلى مرجع القيم الأخلاقية التى ميزت بين الحرام والحلال، الشر والخير. فكان البناء الفكرى ينظر إلى الطبيعى والمجتمعى على أنهما متحدان ، قائمان على أواصر لا تنفصم. فبدا النظام الطبيعى - المجتمعى المتحد على أنه ثابت ، لا يمكن أن يتغير، فكان مفهوم التغير والتقدم مفهوما غائبا فى أذهان الناس.

إلا أن الإنسانية حققت خلال عدة آلاف من السنين تقدما عجيبا وخطت نحو التقدم بخطوات واسعة بالرغم من أن بطء الحركة حال دون إدراك الناس لها. فاستخدمت الإنسانية ذكاءها فى ملاحظة الأمور وفى قدرة الابتكار، وتطورت التكنولوجيات ولو كان ذلك غير مرتكز على معرفة علمية مسبقة، كما هو الأمر عليه فى عصورنا الحديثة. فاكتفت بالمعرفة الامبريقية ونقلها من جيل لجيل من خلال الممارسة المباشرة وتلقين الشباب على أيدى الشيوخ.

هذا ، وقد صار تنظيم المجتمع وتراتيبته أكثر تعقيدا بمرور الزمن. فبعض الرجال تحرروا من عبء العمل اليومى للبقاء على قيد الحياة وتخصصوا فى صنع القرار واستخدموا ذكاءهم ليس فقط فى ممارسة السلطة بل أيضا فى النهوض بالبنى الايديولوجية وتطوير العلم. كان هؤلاء الرجال منفصلين عن الإنتاج وفى كثير من الأحيان احتقروا مشاكله، فوجهوا تفكيرهم فى اتجاه

أكثر العلوم تجريدا، وأقلها ارتباطا باحتياجات التكنولوجيات المستخدمة فى الإنتاج. لذلك ركزوا اهتمامهم على الرياضة البحتة وعلم النجوم. على أن التقدم فرض تدريجيا تكوين أجنة علوم وسطية أقرب إلى التطبيق المحتمل مثل الميكانيكا والكيمياء والفيزياء، فأوحى تقدم هذه العلوم بفكرة فعل قوانين الطبيعة، وحلت هذه الفكرة - ولو جزئيا- محل فكرة تدخل القوى فوق الطبيعة.

على أن الخطوة الثانية - أى إدراك أن النظام الاجتماعى بدوره ليس ناتج قرارات إلهية بل ناتج فعل ومنطق قوى اجتماعية - لم تنجز إلا حديثا نسبيا. فكان لابد من انتظار عصر النهضة الأوروبية فى القرن السادس عشر لكى تتبلور النقلة النوعية التى مهدت الطريق إلى تكوين " علم اجتماع". بالطبع أنتجت الحضارات السابقة شخصيات فذة ممن أبدوا شكوكا فى الخرافات الميثولوجية السائدة فى عصورهم ولمحوا فكرة فعل قوانين موضوعية تسود فى شئون المجتمع. وأود أن أذكر فى هذا الصدد اسمين اثنين فقط، الأول هو توسيديدس الذى وضع مشروع تفسير علمى لحروب البيلوبونيز وبحث عن أسبابها الدنيوية. والثانى هو ابن خلدون الذى نظر فى تاريخ دورات ازدهار وانحطاط البلدان العربية والبربرية من منظور علمى متحرر من روح القداسة السائدة. إلا أن تأثير هذين المفكرين، وغيرهما، من الأحرار، ظل محدودا وغير مقبول من قبل المجتمع الذى لم يزل يتشبث بأعرافه ويعطى لها شرعية من خلال الخطاب الأيديولوجى البحت. هذا بينما الفكرة الجديدة، ألا وهى فكرة خضوع المجتمع لقوانين موضوعية تحكم تطوره ، قد أخذت فعلا فى الانتشار بدءا بالنهضة الأوروبية . ولو أن

اكتشاف وتحديد القوانين المعنية لم يتقدما إلا ببطء شديد ، لدرجة أن الصيغ المطروحة خلال القرون الثلاثة الأولى بدءا بالنهضة تبدو لنا اليوم ساذجة وسطحية بل وحافلة بالأخطاء. أذكر هنا على سبيل المثال فكرة السببية الجغرافية التى قدمها مونتسكيو.

على كل حال، فإن مجرد طرح فكرة حكم المجتمع من خلال قوانين موضوعية قد أدى إلى إعادة النظر فى موقع القيم الأخلاقية، إذ أن الخير والشر أصبحا منتجى المنطق المجتمعى. هذا هو السبب الذى دفع فلاسفة التنوير فى اتجاهات مضادة للدين كماهو معروف اجتماعيا، حتى اخترعوا اللاأدرية بل والإلحاد. إلا أنهم لم ينجحوا فى طرح نظريات جديدة مقنعة لتلقى ضوءا على مشكلة القيم الأخلاقية . فاكتفوا بأطروحة "السلوكية" وهى أطروحة ساذجة لا تتعدى القول بأن القيم الاختلافية هى انعكاس لاحتياجات الممارسة الاجتماعية. وهذا القول لايتجاوز المصادرة على المطلوب، إذ أنه لا يفسر لنا آليات الممارسة الاجتماعية المعنية. ويرجع هذا النقص إلى أن البورجوازية الصاعدة التى بثت روح التنوير كانت تبحث عن عقلانية جديدة تتعدى التاريخ، وذلك من أجل تكريس مشروعها ليحل محل النظام القديم- فادعت أن العقلانية الجديدة المطروحة ماهى إلا تعبير عن " النظام الطبيعى" وبالتالى فإن مشروع العمل طبقا لاحتياجاته يمثل "نهاية طريق التطور التاريخى". وقد كرس الفكر البورجوازى هذه النظرة اللاتاريخية معتمدا على سمات مزعومة ثابتة، دائمة ، يتسم بها " الإنسان" (غير الاجتماعى) ، بل وأطلق مسميات على هذه السمات المزعومة مثل الفردانية والأنانية والبحث عن الثروة أو الرفاهية وحب الحرية... إلخ. ولا

بتجاوز الخطاب اليومى السائد إلى الآن هذه البديهيات السطحية، بل والملتبسة لدرجة أن نظم الحكم تستطيع دائما أن توظفها تماما لصالحها.

وفى هذه الظروف لن نندهش إذا لاحظنا أن ضحايا المجتمع الجديد- الرأسمالى - بدأوا بانقلاب الخطاب دون تجاوز المنهج الذى يقوم عليه، فقالوا إن هناك سمات أخرى للإنسان - دائمة هى الأخرى - هى روح التضامن والأخوة، والكرم والسخاء، والميل إلى المساواة.. الخ. فزعموا أن "النظام الطبيعى" هو النظام الذى يكرس هذه القيم وبالتالى يقدر القيم الأخرى تقديرا نسبيا. هكذا أحلوا مشروعا آخر للعقلانية المتعدية للتاريخ محل المشروع البورجوازى ، وهكذا توصلوا إلى أن الاشتراكية هى التى ستمثل " نهاية التاريخ" بدلا من الرأسمالية. أقول إن الماركسية نفسها- وأقصد هنا الماركسية القائمة بالفعل كما تجلت فى فهم القوى الاجتماعية المساندة لها- قد تراجعت عن مواقفها المنهجية المبدئية فى هذا الصدد أمام ضغوط قوية ضغطت عليها فى هذا الاتجاه.

أصل إذن إلى القطيعة النوعية الثانية التى مثلها مشروع ماركس المسمى بالمادية التاريخية. فرض بناء فكر مجتمعى ذى اتجاه علمى أولا تحديد خصوصية المجال موضع الدراسة، أى بعبارة أدق تحديد أسلوب تميزه عن مجال الطبيعة، وهو موضع العلوم الطبيعية. وثانيا تحديد مكانة القيم الأخلاقية فى البناء المطروح لكون هذه القيم حقائق واقعية فى ممارسات الناس. لذلك بالتحديد - لأن الظاهرة الاجتماعية مميزة من حيث الكيف عن الظواهر الطبيعية- أفضل أن أتحدث عن " فكر اجتماعى" بدلا من الحديث عن " علم اجتماعى"، راجيا أن يعتمد الفكر المعنى على المنهج العلمى فى

بحوثه دون أن نشبه مشروع الفكر الاجتماعى العلمى بماهو صالح فى مجال العلوم الطبيعية فقط.

لقد كان ميل فكر القرن التاسع عشر إلى إقامة التماثل التام بين المجتمع والطبيعة يتمتع بشعبية متزايدة مما هيأ للفكر البورجوازى للتنوير أرضية ملائمة له. فكانت علوم الطبيعة قد خطت خلال عقود خطوات واسعة لم تكن قد حققت مثلها خلال الألفيات السابقة، فأميط اللثام عن عديد من الأسرار السابقة من خلال اكتشافات محورية جديدة مثل التكوين الكيميائى للمادة، والذرة والأجزاء الدقيقة، والخلية الحية، وتطور الكائنات الحية...الخ، وهى مجموعة اكتشافات دفعت العلم إلى تجاوز حدود المعرفة السابقة القائمة بالأساس على علم الميكانيكا. فتصور العلماء والمفكرون إمكانية كشف أسرار الإنسان الفردى والمجتمع بالاعتماد على الأدوات التى طورت فى مجال دراسة الطبيعة. وكانت هناك بعض الأمثلة تشجع هذا التفاؤل المفرط مثل تقدم علم اللسانيات الجديد ومثل تطوير علم الإحصاء الذى جعل من الممكن " التنبؤ" بسلوك الأفراد. وفى الوقت نفسه خطت العلوم المجردة - الرياضة - خطوات أتاحت ربطها بالفيزياء والعلوم الطبيعية الأخرى وتوظيفها مباشرة فى خدمة هذه الأخيرة، الأمر الذى حرر تقدم التقنيات من الامبريقيا البحتة وجعلها بدورها موضع بحث علمى قائم بذاته.

فلا غرابة إذن ، فى هذه الظروف ، فى أن الفكر السائد فى القرن التاسع عشر ذهب إلى أنه يجب على علوم الإنسان والمجتمع أن تصبح " دقيقة" مثل علوم الطبيعه، ذلك لأن الإنسان والمجتمع يخضعان لفعل قوانين تؤثر

فيهما، مثل ماتفعله قوانين الطبيعة فى الطبيعة.ولئن أكدت الحرف"مثل" فإننى أود من خلال ذلك أن ألفت النظر إلى المذهب الكامن وراءه وهو مذهب ينكر أصلا خصوصية المجتمع بالمقارنة مع الطبيعة، وسأوضح فيما بعد الأسباب التى تدفعنى إلى رفض هذا التشبيه الخطير والخاطىء. على أن الفكر البورجوازى لم يتجاوز هذا الموقف وبالتالى لم يخرج عن المأزق الذى تورط فيه بسببه. اقرأ على سبيل المثال أحد الكتب المرجعية الشهيرة فى علم الاقتصاد أو الاجتماع ستجد بول سمويلسن مثلا - وهو حائز على جائزة نوبل - يدعو فى مدخل كتابه إلى هذا التشبيه دون إدراك بأن هذا الادعاء لايعدو كونه غطرسة وحماقة. اقرأ مدخل " علم الاقتصاد السياسى" لعضو الأكاديمية السوفيتية السابقة بوبوف . ستجد نفس الادعاء بحذافيره!

ليست هذه هى هى قراءتى لماركس. ألفت هنا النظر مرة أخرى إلى العنوان الفرعى لكتاب " رأس المال"- ألا وهو " نقد للاقتصاد السياسى ". يعلم تماما من ألف لغة ماركس الفلسفية أنه لم يقصد من وراء كلمة " نقد" النقد بالمعنى المبتذل، أى كشف " أخطاء" نظرية غير صحيحة وإحلال نظرية مصححة محلها. فالكلمة " نقد" تعنى عنده إزالة النقاب ، محاولة جعل شفافا ما كان غير شفاف، أى التوصل إلى الكنه المحجوب وراء الظاهر. لقد استهدف ماركس كشف الظروف والشروط التاريخية التى أتاحت تحكم القوى الاقتصادية فى المجتمع بحيث أن هذه القوى تعمل كما لو كانت قوى خارجية أى تعمل فى المجتمع على غرار فعل قوانين الطبيعة. ووجد ماركس أن تعميم العلاقات السلعية الخاص بالرأسمالية - ولاسيما تحول قوة العمل نفسها إلى سلعة - هو شرط هذا التحكم وبالتالى الشرط الذى يجعل

قوانين الاقتصاد تتظاهر كقوى موضوعية، الأمر الذى يكسب مجال الحياة الاقتصادية طابعا مستقلا فى حد ذاته عن الأوجه الأخرى للحياة الاجتماعية. علما بأن استقلال المجال الاقتصادى هو الشرط الذى يجعل هذا المجال موضع دراسة علمية قائمة بحد ذاتها. يرى القارئ إذن أن مفهوم الاستلاب- وهو هنا الاستلاب الاقتصادى السوقى - يحتل مركزا محوريا في تحليل ماركس. فهو- أى الاستلاب- الذى يحدد تميز مجال دراسة المجتمع عن مجالات دراسات الطبيعة. والذين لا يدركون ذلك - وهم كثيرو العدد بين " الماركسيين" وبالتالى أكثر عددا على أصعدة أوسع- لايرون الدور المحورى الذى تلعبه نظرية القيمة فى البنية الماركسية النقدية فيردون واقع " القيمة" إلى مستوى الوقائع الامبريقية الظاهرة.

سوف أركز إذن ملاحظاتى التالية على مفهوم الاستلاب هذا، فهو الذى يتيح تحديد مجال دراسة المادية التاريخية وخصوصية منهجها وحدود النتائج التى يمكن استنتاجها منها، وبالتالى هو الذى يتيح تحديد مكانة القيم الأخلاقية فى آليات الحياة الاجتماعية وتمفصلها بالأوجه الأخرى لهذه الآليات.

(٢)

نتصدى عند هذه النقطة إلى تناول مجموعتين من الإشكاليات التى يصعب الفصل بينهما إذ أنهما تعملان معا وتتشابكان فى واقع الحياة الاجتماعية. ولكن - وبالرغم من ذلك - لعل التمييز بينهما تمييزا صارما فى مرحلة أولى من التحليل يفيد الدراسة.

للإنسان طابع اجتماعى وطابع يتجاوز انتماءه إلى مجتمع. أقصد أن كون الإنسان ينتمى إلى الكائنات الحية يرتب سمات مضافة له تتعدى التاريخ ، وأهم هذه السمات أن الإنسان كائن فان. وفى هذه الظروف ينتج ذكاء الإنسان قلقا خالصا به وهو قلق يخرج عن إطار التساؤلات المرتبطة بالنظام الاجتماعى. لذلك أقول إن الإنسان حيوان ميتافيزيقى الطابع بمعنى أنه يتسائل عن معنى الحياة وعن أسئلة أخرى تتعدى الطبيعة.

تقوم الأديان جميعا على أساس هذا الواقع فتقدم إجابة على هذا التساؤل . وأعتقد أن وجود إجابة، فى حد ذاته، يستحق أن يعرّف نفسياً بأنه فعل استلاب، فالإجابة عبارة عن تعريف الإنسان كمخلوق ولو أن القوى فوق الطبيعة التى خلقته هى بدورها نتاج الفكر البشرى، بالتحديد نتاج القلق الميتافزيقى. أطلق على هذا الاستلاب اسم " الاستلاب الميتافزيقى" قاصدا من وراء هذا النعت أنه استلاب ناتج عن كون الإنسان كائنا فانيا (وهذه الصفة مستقلة عن السمات الأخرى للإنسان كإنسان اجتماعى) وبالتالى فهذا الاستلاب لايمكن التخلى عنه طالما أن القلق واقع حقيقى لا مفر منه. وعلى هذا الأساس أعتبر أن ثمة مساحة للتساؤل الميتافيزيقى لن يلغيها أى تطور (أو تقدم) اجتماعى . لذلك أعتقد أن للعقيدة الدينية مكانة يستحيل أن تلغى، الأمر الذى لم يدركه الإلحاد البورجوازى الساذج العلموى الذى يكتفى بالقول إن الإنسان ينتمى إلى الطبيعة. فهذا القول الأخير صحيح فى حد ذاته، ولكنه لا يمثل كل الواقع فى جميع أبعاده.

على أن الأديان ليست هى عقائد ميتافيزيقية فقط. فهى تكونت أيضا

كظواهر اجتماعية تاريخية وبالتالى لها وظائف أخرى غير الإجابة على القلق. ولابد - من أجل التعرف على هذه الوظائف - أن ننظر لها من هذا المنظور التاريخى الاجتماعى الذى يكون أيضا أحد أبعادها.

تقوم جميع المجتمعات البشرية التى نعرفها إلى الآن على أيديولوجيات استلاب تلعب دورا حاسما فى إعادة تكوينها. علما بأن الشكل السائد للاستلاب المعنى هنا تمثل فى استلاب دينى (الذى أميزه تماما عن الاستلاب الميتافيزيقى) فى المراحل التاريخية السابقة ثم فى استلاب سلعى فى عصر الرأسمالية . هذا وقد ربطت تتابع هذين الشكلين للاستلاب بنظريتى عن تتابع النمطين الخراجى والرأسمالى، ووضعت القطع التاريخى الفاصل بينهما فى عصر النهضة الأوروبية.

فآليات استغلال العمل فى النمط الخراجى هى شفافة، بمعنى أنها تظهر للبصر مباشرة (ويضرب ماركس مثال الفلاح الرقيق الذى يعمل ثلاثة أيام على أرضه لصالحه وثلاثة أيام بالمجان على أرض السيد الإقطاعى لصالح هذا الأخير). فالشفافية فى أمور الاقتصاد (والاستغلال) تفترض أيديولوجيا تعطى شرعية لعلاقات الاستغلال البينة لأول وهلة. ولابد أن تكون هذه الأيديولوجيا ذات طابع مطلق (والشكل الدينى ملائم تماما لهذا الغرض) يتجلى فى رد عدم المساواة المطلوب إلى " الطبيعة" (أو الإرادة الإلهية). وقد قامت جميع الأديان التاريخية المعروفة بهذه الوظيفة. هذا بينما آليات استغلال العمل فى الرأسمالية محجوبة متوارية وغير شفافة. يقول ماركس فى هذا الشأن إن العامل الأجير يبيع هنا- فى واقع الأمر- قوة عمله بينما - ظاهريا- يبيع عمله. هكذا تكونت الشروط التى تجعل

قوانين الاقتصاد (" السوق " ، " العرض والطلب") تحكم الاقتصاد على غرار قوانين الطبيعة. هكذا صار فعل هذه القوانين كافيا فى حد ذاته من أجل ضمان إعادة تكوين المجتمع. أقول فى هذه الظروف إن المستوى الاقتصادى يصبح المستوى المهيمن مباشرة فى إعادة تكوين المجتمع، وإن مضمون الأيديولوجيا الملائمة لهذا النمط هو الاستلاب الاقتصادى (السلعى). أضيف إلى ذلك أن الخطوات الأولى التى أنجزتها الحركة الاشتراكية قبل وبعد ١٩١٧ (وأعتبر أن ما أنجز إلى الآن لايعدو كونه خطوات أولى فى اتجاه الاشتراكية وليس أكثر) لم تقطع حقيقة بهذا الاستلاب الاقتصادى.

تختلف قراءتى لماركس عن قراءات أخرى . فلا أرى أن ماركس قد شبه العلاقة بين البنية التحتية الاقتصادية والبنية الفوقية الأيديولوجية فى النظام السابق على الرأسمالية بما أصبحت عليه فى الرأسمالية. بل على العكس من ذلك، ركز ماركس على الانقلاب الذى حدث بخصوص هذه العلاقة، وتوصل إلى حكمه عن الدين كظاهرة اجتماعية فى هذا الإطار، وبذلك تجاوز حدود الفكر البورجوازى للتنوير الذى لم يميز بين الدين كعقيدة فى مواجهة التساؤل الميتافزيقى وبين الدين كظاهرة اجتماعية.

إن الطابع المزدوج للظاهرة الدينية يفسر بدوره المرونة التى تتيح للأديان قدرة احتمالية للتكيف بالتطور الاجتماعى من خلال إعادة تأويل نصوصها. ففى الغرب حافظ الدين على وظيفته فى مواجهة التساؤل الميتافيزيقى بعد أن تحررت الأيديولوجيا من هيمنة الفكر الدينى. هذا هو مضمون الثورة الداخلية التى مرت المسيحية بها بدءا من عصر النهضة - أضيف إلى ذلك

أن المسيحية ، ربما، على وشك أن تحقق ثورتها الثانية المتجلية فى ثيولوجيا التحرير حتى تتكيف لاحتياجات مجتمع اشتراكى متحرر من الاستغلال والاستلاب السلعى. وتؤدى هذه الثورة إلى تركيز الفهم الدينى على بعده كعقيدة فى مواجهة التساؤل الميتافيزيقى. هكذا تتقرب المسيحية فى تأويلها الجديد من القناعة الفردية بدلا من أن تكون ممارسة جماعية.

هذا ولم يحقق الإسلام تقدما مماثلا إلى الآن ، بل ظل متجمدا فى تأويله. وأسفر هذا التجمد اجتماعيا بملاحظة غياب قوى اجتماعية فاعلة فى المجتمعات الإسلامية تكون قد بلغت درجة النضوج المطلوب لإنجاز هذه المهمة، سواء أكانت هذه القوى بورجوازية جذرية أم كانت تقدمية بمضمون اجتماعى شعبى. ويرجع غياب النضوج هذا إلى أسباب اجتماعية بحتة تتعلق بالتكوينة الاجتماعية الخاصة للأطراف الرأسمالية ولا تمت لمضمون الإسلام بصلة. ففى أحسن الفروض ، لم تتجاوز البورجوازية فى الأقطار الإسلامية فكر فلسفة التنوير ثم تراجعت عن هذه المواقف خوفا من تأثير الفكر الحر على الجماهير. وأعتقد أن مأساة الأصولية الإسلامية تكمن هنا. فالأصولية المعاصرة انغلقت على نفسها فى مأزق تكرار الوظيفة الاجتماعية القديمة للدين - بقولها إن الإسلام دين ودولة . ومن خلال هذا الموقف الماضوى تحكم على نفسها بالإفلاس، بمعنى أن الإسلام المتجمد هذا لا يمثل وسيلة مقاومة سيطرة الرأسمالية الطرفية على مستوى واقع المجتمع الإسلامى المعنى ويعوض نقصه هذا بالتركيز على الجانب الطقوسى للممارسة الدينية. فالأصولية لا تمثل تقدما وتطورا فى فهم الدين بل على عكس ذلك هى نكوص وعودة إلى تجمد عصر الانحطاط.

إن نظرية الاستلاب تحتل موقعا محوريا فى تفسير حدود الفكر الاجتماعى البورجوازى وتطويره لوهم بناء " علم اقتصادى" على غرار علوم الطبيعة متجاهلا خصوصية مجال المجتمع الذى يحكمه الاستلاب السلعى. يقوم الفكر البورجوازى على شمولية اقتصادية بمعنى أنه يعتبر أن الاقتصاد يفرض نفسه بشكل حتمى على جميع أوجه الحياة الاجتماعية على غرار قوانين الطبيعة. وثمة انعكاسات عديدة لهذه الفكرة الساذجة نتصدى لها كلما يقال (ويقال ذلك كثيرا!): " إن الاقتصاد يفرض علينا أن .."

كان إذن لابد أن ينجرف الفكر البورجوازى نحو نظرة علموية تتجلى فى مشروع "إدارة علمية للمجتمع "، وهو أساس المشروع السائد القائم على "تعميم اقتصاد السوق" واعتبار عقلنية السوق كما لو كانت عقلنية مطلقة غير تاريخية بل طبيعية.

أوضح نقد الأطروحة الاقتصادية التى تزعم أن السوق تحقق من تلقاء نفسها "توازنا" فى حدود علم الاقتصاد. جدير بالذكر هنا أن علماء الاقتصاد الذين ينتمون للتراث الديكارتى الصارم - أقصد بالتحديد فلراس Walras وتلميذه آليه Allais - قد تجرأوا على قبول الاستنتاجات التى تستنتج منطقيا من نظرية " الاقتصاد الصافى" - فتوصلوا إلى أن السوق المندمجة المتكاملة لا تنتج التوازن إلا إذا ألغيت الملكية الخاصة وحلت محلها ملكية الدولة تامة وشاملة . بشرط أن تقوم الدولة هنا بدور الوسيط الذى يعرض للبيع فى مزاد عام حق استخدام رأس المال بحيث يكون لكل "فرد" الخيار الحر المطلق بين بيع قوة عمله أو الإقدام على ترشيح نفسه

"كمنظم" للإنتاج (يقترض من الدولة رأس المال المطلوب ويستأجر العمل من خلال سوق العمل). لاريب أن الاقتراح سليم تماما من حيث المنطق الشكلى فهو اقتراح يتفق تماما مع مبادىء نظرية السوق المعممة. إلا أننى أراه اقتراحا ساذجا لأنه يتجاهل جوهر المشكلة الاجتماعية : علاقات الإنتاج!

ومن باب التسلية نستطيع أن نقول إن جميع " الإصلاحيين" فى الاتحاد السوفيتى السابق- من خروتشوف إلى جورباتشوف - تقدموا باقتراحات تلائم تماما مبادىء وهم مذهب فلراس الداعى لتعميم السوق. وقد وصفت هذه الاقتراحات بطابعها " التكنوقراطى" وهذا وصف سليم، بمعنى أن الفكر الاجتماعى الذى يكمن وراءها قائم فعلا على فكرة " الإدارة العلمية للمجتمع"(وهى فكرة بورجوازية أصلا كما رأينا تجلت بشكل بارز عند سان سيمون). أقول أنا إن المشروع الإصلاحى هذا (سواء كان عند فلراس أم كان عند الإصلاحيين السوفييت) لايعدو أن يكون مشروع " رأسمالية دون رأسماليين".

تدعو ملاحظتنا الأخيرة إلى إعادة طرح مشكلة الانحدار الذى طرأ على مشروع المادية التاريخية فحوله إلى ما أصبح " ماركسية مبتذلة". كان مشروع ماركس يستهدف دراسة شاملة لجميع أوجه المجتمع الرأسمالى وتفصل آليات اقتصاده ونظامه للسلطة وسمات ثقافته ومضمون أيديولوجيته . وقدم ماركس عددا من النتائج الجزئية التى توصل إليها فى كتاباته النابغة على مستوى عبقرية المفكر. على أن المجهود لم يستمر فى التقدم - على المستوى المطلوب على الأقل- بعد ماركس. فالماركسيون

ركزوا مجهودهم فى بناء ما أطلق عليه " الماركسية" التى انحصرت إلى حد كبير فى مجرد تدوين أطروحات واكتشافات ماركس وجعلها شائعة فى الأوساط التقدمية. فمما فتئت الماركسية الدارجة كظاهرة تاريخية تنجرف منذ نشأتها فى اتجاه الابتذال . ولايرجع الانحدار هذا إلى عصر الستالينية بل تجد جذوره فى المرحلة الباكرة لتكوين " الماركسية" فى ظل الاشتراكية الديموقراطية الألمانية فى أواخر القرن التاسع عشر، ثم ورث ما أصبح فيما بعد معروفا باسم " اللينينية" مجموعة المفاهيم هذه المبسطة والمطروحة بشكل "نظرية متكاملة نهائية"، كما ورثتها فيما بعد الستالينية بل وأخوها الخصم (أقصد التروتسكية). وبالرغم من أن الماوية خطت بعض الخطوات الجريئة فى تجاوز أطروحات "الماركسية السائدة" (السوفيتية) ، إلا أنها تنتمى بدورها إلى هذه " الماركسية التاريخية" القائمة بالفعل". ويبدو لى أن النقص الخطير فى هذه الماركسية هو غياب نظرية للسلطة والأيديولوجيا موازية لنظريتها لأنماط الإنتاج، الأمر الذى ترتب عليه الانحصار فى " شبه نظرية الانعكاس" (التى تكتفى بالقول العام إن الأيديولوجيا انعكاس لاحتياجات القاعدة المادية).

هكذا انجرفت الماركسية التاريخية تدرجيا فى اتجاه علموى بورجوازى الطابع، يشبه مرة أخرى المجتمع والطبيعة، ويلغى خصوصية الإنسان كإنسان من جانب، كما يلغى من الجانب الآخر تعدد أوجه الحياة الاجتماعية فيحصرها عمليا فى وجهها الاقتصادى . فالجميع يعلمون أن الفكر الاقتصادى البورجوازى اخترع لهذا الغرض " الإنسان الاقتصادى" homo

oeconomicus . كذلك اقتصرت الماركسية المبتذلة على علاقات الإنتاج دون وصفها فى إطار منظومة علاقات اجتماعية أوسع. وكما أن المشروع الفلسفى البورجوازى استهدف اندماج الإنسان والمجتمع والطبيعة فى وحدة واحدة فإن مشروع المادية التاريخية استبدل" بالديامات" diamat السوفيتية (المادية الجدلية) التى تقوم هى الأخرى على مبدأ الاندماج هذا نفسه.

كثيرا مايقال أن إنجلز مسئول عن هذا الانحراف. أعتقد أن هذا الحكم السريع يتطلب بعض التخفف من درجة صرامته، بالرغم من أن كتابه المعنون" جدلية الطبيعة" يستحق فعلا- فى رأيى - أن يعتبر مرجعا فى هذا الاتجاه. إلا أن إنجلز كان فى واقع الأمر مهموما (وماركس معه) باهتمام آخر: إخراج الفكر الاشتراكى الجديد من التقوقع فى الأوساط المثقفة وتحويله إلى قوة اجتماعية فعالة. ولا بأس بهذا الغرض الذى يتفق تماما مع منطق اكتشاف ظاهرة الاستلاب، إذ أن هذا الاكتشاف يتيح للإنسانية تجاوز الهدف التقليدى للفلسفة ("فهم الدنيا") ويضع طموحا إضافيا مفاده "تغيير الدنيا" . على أن ماركس وإنجلز احترسا فى النشاط الفكرى الجماهيرى، خوفا بالتحديد من أن يتحول الفكر الاشتراكى الى دوجمائية علموية، وألحا دون ملل على " أن الاشتراكية ليست رأسمالية دون رأسماليين" ! ، ولكن للأسف دون نجاح حقيقى.

لدينا الآن منظومة المفاهيم التى يمكن أن تتيح العودة فى مسألة العلاقة بين الفكر الاجتماعى العلمى ومشكلة القيم الأخلاقية، وكذلك مشكلة وحدة الثقافة المعاصرة وبالتالى موقع الخصوصية منها.

(٣)

أنطلق من القول بأن العالم المعاصر والتطلعات المستقبلية التى تتجاوز حدود نواقصه هما ناتج الثورات الحديثة الكبرى الثلاث : الفرنسية والروسية والصينية. فأعلق،بالفعل، أهمية حاسمة على الثورة الفرنسية التى مثلت قطيعة مع النظم السابقة جوهرية، فأحلت منطق شرعية علمانيةفى مجال العمل السياسى والاجتماعى محل منطق الشرعية الدينية . وبذلك فتحت الباب أمام كل التقدم اللاحق سواء أكان فى إطار تطوير الديموقراطية البورجوازية أو كان من خلال تبلور الفكر الاشتراكى.

لن نجد فى التاريخ لحظة حاسمة مماثلة إلا بالعودة إلى أزمنة سبقتها بأكثر من ألفى عام ، أقصد أزمنة تبلور الأيديولوجيات الكبرى التى أقيمت على أساسها النظم الخراجية. وفى منطقتنا- منطقة حضارات المتوسط- اتخذت هذه الثورة الثقافية الكبرى الأولى أشكالا متتالية تجلت فى الهلينية والمسيحية والإسلام. بينما حدثت ثورات ثقافية مماثلة- تقريبا فى نفس العصر- فى المناطق الأخرى تجلت فى الكونفوشيوسية والبوذية. وأعتقد أن هذه الموجة من التقدم الفكرى العملاق تستحق فعلا أن تقارن بالموجة التى تجلت فى الثورات الحديثة الثلاث الكبرى المذكورة.

هذه الأطروحة التى أطرحها هنا تساعد على إدراك جوهر البناء الثقافى للعصور الخراجية على صعيد عالمى، ومفاده أولا تأكيد ميل كونى التطلع بتجاوز الحدود الضيقة التى يفرضها التشتت الإثنى والقبلى لصالح إقامة دولة امبراطورية كبرى بمقياس الزمن، وثانيا التوفيق بين العقلانية العلمية

والعقيدة الدينية فوق الطبيعة، وثالثا نشر مبادئ أخلاقية محافظة تحترم التراتيبية الاجتماعية وتضفى عليها شرعية.

جدير بالذكر هنا أن هذه الثورات الثقافية القديمة خطت هى الأخرى خطوات تتجاوز مجرد التكيف لاحتياجات التطور الاجتماعى. فالإعلان عن الطابع اللاتى المتضمن فى الأديان الكبرى سبق تطور الحضارة التى ظلت إقليمية، وبالرغم من إعلان الكونية هذا ظلت المجتمعات الخراجية منقسمة إزاءه إلى مناطق ثقافية مختلفة لسبب بسيط ، وهو غياب اقتصاد كونى النطاق. وتنعكس هيمنة المستوى الأيديولوجى فى إعادة تكوين المجتمع الخراجى بالتحديد فى إقامة النظم الأيديولوجية المرجعية، بحيث أن العالم ظل مكونا من " أمم" متجاورة، واحدة بجانب الأخرى. الأمة المسيحية (الوسيطة) والأمة الإسلامية (الوسيطة)، وأمة الهندوكية وأمة الكنفوشوسية .. الخ.

لقد كان من الضرورى انتظار الموجة الثانية لكى يتحقق تقدم كيفى مزدوج الأبعاد مفاده التحرر من الهيمنة الميتافيزيقيا من جانب وبناء اقتصاد عالمى من الجانب الآخر، الأمر الذى طرح تحديا جديدا أمام الإنسانية يتمثل فى تبلور ثقافة عالمية لا سابق لها فى التاريخ.

وسواء شئنا أم أبينا، لم تبدأ هذه الثقافة العالمية فى التكوين فقط، بل أخذت أيضا فى الانتشار حتى صارت سائدة عالميا بالرغم من كل عيوبها ونواقصها وتناقضاتها، الأمر الذى يفرض طرح مسائل " الخصوصية" (التناقض بين الحداثة والأصالة...الخ) طرحاً ينطلق من الاعتراف بهذا الواقع.

لقد أنتج اندماج جميع مجتمعات عالمنا المعاصر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى هذا الميل نحو سيادة ثقافة الرأسمالية على الصعيد الكونى. والقاعدة المادية التى تقوم عليها هذه الثقافة الرأسمالية هى، بدورها، ناتج توسع وتعمق العلاقات السلعية على صعيد عالمى، الأمر الذى يخلق فعلا ميلا نحو" تجانس " الظروف المعيشية عالميا. إلا أن " التجنيس" هذا يظل مبتورا بسبب الطابع غير المتكافىء لآليات التراكم على صعيد عالمى، أى بعبارة أخرى بسبب التضاد المتفاقم باستمرار بين المراكز والأطراف الذى ينتجه التوسع الرأسمالى العالمى.

يخلق إذن ، توسع السوق الشروط المادية لظهور ثقافة متجانسة . فتتجلى الحياة الثقافية فى منظومة قيم استعمالية Use-Values يعتمد المجتمع عليها فى تنظيم شؤون الحياة اليومية للأفراد أعضاء المجتمع المعنى. وبالتالى فإن هيمنة قيم التبادل EX. Velues على القيم الاستعمالية - وهى سمة جوهرية لنمط الإنتاج الرأسمالى - تنتج بدورها ميلا نحو التجانس فى مختلف مستويات الحياة الاجتماعية بمافيها مستواها الثقافى. بيد أن الاعتراف بهذا الواقع لا يعنى الخضوع له. بل ، على العكس من ذلك، يعنى أن نقد الرأسمالية ينبغى أن يمتد إلى نقد أنماط الاستهلاك والحياة الناتجة عنها. وفى غياب هذا النقد ذى البعد الثقافى لن يتجاوز نقد الرأسمالية حدود استبدالها بالبديل الذى رسمنا سماته فيما سبق تحت عنوان " الرأسمالية دون رأسماليين". فالامتناع عن نقد البعد الثقافى للرأسمالية يؤدى إلى تخفيف تناقضات النظام ، فهو فى نهاية الأمر تكيف المستوى الفوقى (الأيديولوجى والثقافى) لمقتضيات إعادة

تكوين البناء التحتى الاقتصادى وما يقود إليه ويستتبعه من استغلال واضطهاد. أضيف إلى هذه الملحوظة العامة بخصوص الرأسمالية كنمط إنتاج ملحوظة أساسية أخرى تتعلق بكونها نظاما عالميا غير متكافىء. فعدم التكافؤ هذا يؤدى بدوره إلى تناقض متفاقم. ففى المراكز يعمل التراكم فى اتجاه تعجل التجانس بالفعل. هذا بينما التراكم المشوه فى الأطراف يحول دون استفادة الأغلبية من منافع "التنمية".

ينبغى أن تطرح إشكالية "الثقافة" فى العالم المعاصر - أقصد بالتحديد مواقف القبول والرفض فى مواجهة ماتقدمه هذه الثقافة لمختلف الشعوب ولمختلف الفئات الاجتماعية المكونة لها- فى الإطار المنهجى المرسوم هنا. وإلا لصار الحديث عن الثقافة حديثا مكررا يتغذى بكلمات مثل الأصالة والخصوصية... الخ، و بأسلوب مجرد خارج سياق تاريخى ملموس. وهذا هو أمر الواقع السائد - للأسف- فى رأيى.

إن واقع سيادة الثقافة الرأسمالية عالميا ينتج إحدى الإجابات الثلاث التالية:

(١) قبول هذه الثقافة كما هى دون تحفظ،

(٢) رفضها كلية،

(٣) النضال من أجل تطويرها حتى تتجاوز حدودها التاريخية الراهنة.

إن القبول يمثل الموقف الطبيعى بالنسبة إلى الطبقات المستغلة فى الأطراف إذ أنها طبقات تستفيد فعلا من الاندماج العالمى كماهو عليه. فإذا كانت هذه الطبقات ترضى - وتنادى - بالانفتاح الاقتصادى والقواعد العسكرية الأمنية (كما حدث فى الخليج عندما لجأت النظم هناك إلى

الحماية الأمريكية لإنقاذ عروشها) فبالأولى تقبل - ترحب بـ- أنماط الاستهلاك " الغربية" (أى الرأسمالية) الخ . فإضفاء هذا الترحيب بتوصيفه على أنه " تغريب " لا يضيف شيئا فى الحقيقة. بل أعتقد أن هذه الإضافة الكلامية يمكن أن تكون خادعة، إذ تشير إلى أن القبول المعنى ناتج خيار أيديولوجى وثقافى بالأساس، بينما ينبع عن مصلحة مادية واضحة. ففى بعض الظروف هذه الطبقات المستغلة التى تقبل الاندماج العالمى وتطريف مجتمعها الوطنى الناتج هى نفسها تزعم أنها ترفض "الاغتراب" وأنها تؤكد "خصوصية" حضارتها. أقول بكل بساطة إن هذا الادعاء محض نفاق يستهدف خداع الطبقات الشعبية المستبعدة عن منافع الاندماج الرأسمالى. والأمثلة على هذه المواقف كثيرة فى الوطن العربى والعالم الثالث بشكل عام.

مايستحق فعلا تركيز النقاش حوله هو موقف " الرفض". فهو موقف يبدو جذابا للوهلة الأولى . ولكن التساؤل الحقيقى هنا هو الآتى : هل الرفض ممكن حقيقة ؟ أليس هو بديل لفظى فارغ وموقف عقيم لابد أن يؤدى إلى انهزام المجتمع الذى قد يأخذ بشعاراته؟ أليس النضال من أجل تطوير الثقافة على صعيد عالمى هو الموقف الفعال الممكن الوحيد الذى لا بديل له؟

يتطلب تناول هذا الموضوع نقاشا مبدئيا أوليا حول مضمون الثقافة موضع التساؤل وموقع " الخصوصية" منها وكيفية تعرف سماتها الجوهرية والثانوية ووضع أشكال تجلياتها المختلفة فى إطارها.

أعود هنا إلى ماسبق أن قلته حول الثقافات الخراجية بالمقارنة مع ثقافة الرأسمالية . نعم كانت الثقافات الخراجية متعددة فكانت ثمة ثقافة أوروبية

- مسيحية وثقافة عربية - شرقية - إسلامية وثقافة صينية ... الخ. إلا أن أن هذه الثقافات المتعددة اشتركت جميعا فى قاسم مشترك ألا وهو طابعها الخراجى. فالتعدد كما سبق قولى ناتج غياب منظومة عالمية مندمج من جانب وهيمنة المستوى الأيديولوجى فى إعادة تكوين النظم الخراجية من الجانب الآخر. وبالتالى أقول هنا أيضا إن الخصوصية كانت نسبية - إذ أن أقاليم هذه الثقافات كانت خراجية الطابع - ولكنها حقيقية بمعنى أنها كانت تلعب دورا فعلا فى ضمان استقلالية كل إقليم خراجى بالنسبة إلى غيرها.

يختلف الوضع من حيث الكيف عندما نتناول موضوع ثقافة الرأسمالية. فليست هذه الثقافة إقليمية- غربية مثلا- لا لأنها غزت العالم كله فقط (ومن خلال التوسع الرأسمالى العالمى)، ولكن بالأساس لأنها ثقافة لا تعرف انطلاقا من مستوى تجلياتها الأيديولوجية والثقافية بل هى ثقافة ذات مضمون جوهرى ينبع مباشرة من هيمنة آليات السوق الاقتصادية.

وفى الخلاصة أقول إن الثقافات القديمة تحمل توصيفا إقليميا مرجعيته هى ماهية العنصر الذى كان يضمن طابعا فريدا لمجتمع معين (بحيث أن بإمكاننا الحديث عن ثقافة أوروبية - مسيحية وثقافة عربية - إسلامية طالما أننا نتحدث عن الماضى المنصرم)، بينما الثقافة المعاصرة لا تحمل توصيفا إقليميا، فهى ثقافة رأسمالية وليست ثقافة غربية - فعيوبها ونواقصها وحدودها هى عيوب ونواقص وحدود الرأسمالية لا الغرب. قطعا لاينكر أحد أن الرأسمالية نشأت فى الغرب وبالتالى أن ثقافة الرأسمالية هى الأخرى نشأت فى الغرب. هل يعنى ذلك أن السمات الفرعية الأصل التى قد تحملها هى سماتها الأساسية؟ كلا، فهى سمات شكلية وثانوية

فقط، لا تعدو كونها أشكالا وتجليا لشئ آخر هو الرأسمالية كنمط اجتماعى.

انظر إلى ماحدث فى اليابان - البلد غير الغربى الوحيد الذى صار مركزا رأسمالياً. هل تختلف الثقافة فى اليابان (ولا أقول الثقافة اليابانية) عما هى عليه فى الغرب؟ فى الجوهر لا اختلاف بينهما. ثمة اختلافات ثانوية فى الشكل فقط. ولا تزيد هذه الاختلافات عما هى عليه إذا وجهنا أنظارنا للغرب نفسه ، فهناك أيضا اختلافات شكلية، ثانوية الطابع، بين ثقافة فرنسا وثقافة المانيا، بين ثقافة المجتمعات الكاثوليكية الأصل وثقافة المجتمعات التى تنتمى إلى البروتستنتاتية... الخ.

انظر أيضا إلى الوضع فى العالم الثالث والوطن العربى. هل نحن نعيش فى ظل ثقافة عربية أو عربية إسلامية أو إسلامية؟ كلا . نحن نعيش فى مجتمع رأسمالى (رأسمالى طرفى بالتحديد) له ثقافة رأسمالية (رأسمالية طرفية). أما الأوجه الأخرى للواقع الاجتماعى فقط اتخذت مضمونا جديدا يتمفصل بالمستوى الاقتصادى الجديد (الرأسمالى الطابع). فالعروبة أصبحت قومية بالمعنى الحديث، والإسلام هو عقيدة دينية فى هذا الإطار ، ولا يتسم المجتمع به فى جوهره.

يقول الأصوليون هنا: « فليكن هذا التحليل صحيحا. نعم نحن نعيش حاليا فى مجتمعات لم تعدإسلامية بالأساس». ولكن هذا هو بالتحديد عيبها وسبب ضعفها. فالحل إذن هو العودة إلى الأصل وإعادة بناء مجتمعنا على مبادىء الإسلام، فالحل إذن هو العودة إلى الماضى. لذلك أعتقد أن توصيف هذا المشروع بأنه مشروع ماضوى لا يخون واقع مضمونه الأساسى. ولكن.

هل هذا المشروع ممكن؟ أجيب : لا، بكل بساطة، لأن التطور لابدأن يتجه نحو المستقبل ولأن العودة للماضى فى جميع الظروف أمر مستحيل. أو بعبارة أخرى أقول إن سبب ضعفنا ليس هو التحديث بل نقص التحديث. هل اليابان ضعيفة؟ كلا - لأنها حققت تحديثا شاملا (ولو فى اطار الرأسمالية) .أرتب على هذا التحليل استنتاجا أساسيا ألا وهو أن التواصل فى سبيل التحديث واستكماله بحيث يصبح تحديثا شاملا يلغى نواقص التحديث القائمة فى إطار رأسمالية الأطراف. هو مشروع لابديل له . فالرفض إذن إنما هو محاولة "الخروج من التاريخ "، كما يقول بقوة مقنعة فوزى منصور(أشير هنا إلى عنوان كتابه الصادرعام ١٩٩١)، أو هو بالتعبير الذى استخدمته فى مكان آخر انتحار جماعى.

يزعم الأصوليون أن تجربة العودة إلى الدولة الإسلامية لم تتحقق إلى الآن على الصعيد المطلوب ولفترة زمنية تكفى للحكم عليها. هذا ادعاء غير صحيح. فالسلفية حكمت فعلا خلال قرون المشرق والمغرب العربيين فى ظل الخلافتين العثمانية والمغربية ولم يحل ذلك دون التفاقم المستمر للانحطاط. بل أقول إن هذا الحكم مسئول عن انغماس المجتمع الإسلامى فى التخلف، وذلك لسبب بسيط هو أن هذا المجتمع لم يدرك أهمية التغيرات التى طرأت على المجتمع الأوروبى المجاور منذ عهد نهضته ورفض أن يلحق بركابها، وبالتالى هيأ ظروفا ملائمة للغزو الاستعمارى. فلم يكن الإسلام المتجمد الرافض التكيف للتطور " عقبة" ووسيلة مقاومة فعالة بل كان سببا فى عجز المقاومة . والآن يكفى أن نلقى نظرة على برامج الحركات الأصولية لنتأكد من أن رؤيتها للمشاكل التى تتصدى لها مجتمعاتنا لا تتجاوز نظرة

السلفية القديمة، فهى برامج ترفض التحديث العلمى، ترفض دمقرطة الحكم والمجتمع، ترفض التساؤل فى علاقة الدين والدنيا فتنحصر فى مجرد تكرار عموميات - مثل ضرورة تطبيق الشريعة- تفاديا التصدى للمشاكل الاجتماعية والإصلاحات المطلوبة لحلها، وتتركز فى نهاية المطاف على شكليات طقوسية (الزى، اللحية قطع اليد، الصلوات فى الشوارع ..).

وتؤكد ممارسات نظم الحكم التى تزعم أو أنها تحكم باسم " الإسلام" هذه المخاوف. لن نسترسل هنا فى مثال الباكستان التى تجمع بين الديكتاتورية العسكرية والحكم "الإسلامى" والخضوع الشامل للسيطرة الأمريكية والفساد وإهمال المشاكل الاجتماعية والعجز فى إدارة الاقتصاد. ولا فى مثال السودان حيث أدى الحكم" الإسلامى" المزعوم إلى مزيد من التدهور الاقتصادى والتفكك المجتمعى.

تعتمد شعبية" الحل الإسلامى" بالأساس تارة على ثورة إيران (خاصة فى الأوساط الشعبوية والمعادية للاستعمار) وتارة على النموذج السعودى (خاصة فى الأوساط المحافظة).

لا شك أن الحركة الإسلامية فى إيران أسقطت نظاما رجعيا وديكتاتوريا، كان حليفا مطيعا للاستعمار الغربى، الأمر الذى أكسبها مساندة الشعب الإيرانى وجعلها جذابة بالنسبة إلى القوى التقدمية فى الوطن العربى والعالم الثالث كله. ولكن ماذا أنجزت تلك الثورة الإسلامية الجذرية؟ أتفق تماما فى هذا الصدد مع استنتاجات تحليل حسن خلدون النقيب الذى شبه النظام الإيرانى بالنظم الشعبوية الأخرى التى عرفناها فى الوطن العربى (الناصرية البعث ، النظام الجزائرى .. الخ) فرأى أنها تشترك جميعا فى

كونها نظما استبدادية. فلا تختلف إيران من هذه الزاوية عن النظم الأخرى فيما عدا أن رجال الدين يلعبون هنا الدور الذى يقوم العسكر به فى التجارب الأخرى، ويحتكرون القرار ويستخدمون وسائل مماثلة للاستمرار فى الحكم. وقد تناولت فى أماكن أخرى موضوع النظم الشعبوية وتقدير إنجازاتها وكشف حدودها التاريخية وبالتالى أسباب انهيارها أو انزلاقها فى اتجاه عودة الكومبرادورية. وتوصلت إلى استنتاج مماثل لما توصل إليه خلدون النقيب، ألا وهو أن الأمر لا يختلف بالنسبة إلى الشعبوية الإسلامية الإيرانية التى وصلت لنهاية مطافها فى زمن قصير جدا ودخلت فى مرحلة الانزلاق الكومبرادورى. بل أقول إن إنجازات الشعبوية الإسلامية الإيرانية تقل عما حققته النظم الشعبوية الأخرى فى المنطقة - الناصرية على سبيل المثال. فلم يتجرأ نظام إيران على القيام بإصلاح زراعى مثلا. فى واقع الأمر لم يخطر ببال رجال الدين أن حل المشاكل الاجتماعية يتطلب أكثر من مجرد تنفيذ مبادئ أخلاقية عامة مثل الأمانة والوفاء بالعهد واحترام الغير..الخ. فالسلوك المحافظ للنظام فى مجال الإصلاح الاجتماعى وإدارة الاقتصاد من شأنه أن يؤدى بسرعة إلى تمييع المواقف المعادية للاستعمار حتى تصبح شعارات جوفاء. وهذا هو مايحدث حاليا، ومايعلمه الغرب تماما. إلا أن الغرب يستمر إلى حد ما يتظاهر بالعداء، لأن هدفه الاستراتيجى هو التخلص من بقايا النزعات الشعبوية واستئصالها من العالم الثالث. فينبغى أن نعلم أن العداء للنظم الإسلامية، المحاط بضجيج كبير فى الإعلام الغربى هى فى الواقع موقف تظاهرى منافق من جانب الغرب. فإثارة الرأى العام الغربى ضد " الشرق" وشعوبه تخلق جوا ملائما يمكن تعبئته عند الحاجة من

أجل تبرير عدوان سافر، فهى عملية دائما مفيدة من باب الاحتياط . ولا يمنع هذا العداء الإعلامى أن الغرب يعلم تماما أن النظم "الإسلامية" لا تمثل فى واقع الأمر خطرا محتملا حقيقيا، فإنها على العكس من ذلك - هى وسيلة تضمن استمرار ضعف الشعوب المعنية.

ترجع جاذبية النمط السعودى إلى أسباب أخرى ، بالأساس إلى المال النفطى الذى تسحبه الحركات الإسلامية من الخليج. ولما كان خضوع السلطة فى هذه المنطقة للسيادة الأمريكية لا يمثل موضوع تساؤل، فإن هذه العلاقة الوثيقة بين الإسلام السياسى ونظم الخليج تؤكد ماسبق أن قلناه عن نفاق العداء الإعلامى الغربى إزاء الأصولية الإسلامية. على أن لهذه الجاذبية وجها آخر يتعلق بتاريخ الحركة الوهابية التى يرى كثير من المتدينين أنها دعوة للعودة إلى طهارة عصر فجر الإسلام. ولكن كون المشكلة أكثر عقيدا من هذه الصورة المبسطة الشائعة يتطلب التوقف لحظة عندها.

على خلاف الرأى الشائع لم تكن مجتمعات الجزيرة قبل العصر الحديث مستقلة ومنفصلة عن باقى العالم الإسلامى العربى - الشرقى. فقد كانت هذه المجتمعات القبلية فى الظاهر أجزاء من تكوينة اجتماعية خراجية - تجارية أوسع تشملها وتدمجها. وقد أكد كل من خلدون النقيب وأنا هذه النقطة . ولكن التوسع الرأسمالى العالمى فكك النظام الخراجى التجارى العثمانى العربى، فركز فى تغلغله على المناطق الكثيفة السكان الأكثر جاذبية من منظور الاستغلال الرأسمالى الجديد، الأمر الذى همش الجزيرة فكان رد فعل شعوب الجزيرة أنها حاولت إعادة بناء نفسها كمجتمعات مستقلة. إلا أن هذه الشعوب [illegible] الدين وسيلة من أجل

تحقيق الهدف غير العودة الماضوية لما توهمت أنه كان " العصر الذهبى المفقود". فأخرج هذا الوهم الدولة السعودية وأعطاها ذلك الشكل العتيق الذى نعرفه. والمعروف عن المصير الطبيعى للمناطق المهمشة فى النظام العالمى للرأسمالية هو أنها لابد أن تصبح "عالما رابعا". إلا أن اكتشاف ثروة الجزيرة النفطية الضخمة قد غرس المنطقة فجأة فى الرأسمالية العالمية. هكذا تكون هذا النظام غير المسبوق . والذى يجمع بين ظواهر تخلف تاريخى من أقصى درجة تخلفا وثروة مالية طائلة ! على أن هذه الثروة ظاهرة مؤقتة، ولاشك أن المنطقة محكوم عليها بالتحول إلى موقع عالم رابع بمجرد جفاف آبار النفط. جدير بالذكر أن مجتمعات عربية أخرى تم أيضا تهميشها فى العالم الجديد قاومت الفعل بأساليب مماثلة، مثل المهدية فى السودان. إلا أن السودان لم يجد مكانا جديدا هاما فى النظام الرأسمالى فتدهورت أوضاعه إلى أن أصبح عالما رابعا. ولم تحل الثورة المذهبية المهدية (المماثلة للوهابية فى دورها التاريخى) دون الوصول إلى هذا المصير ولن تحول الوهابية دون الوصول لمصير مماثل فى الجزيرة " بعد النفط".

تبقى إذن الإجابة الثالثة المذكورة فى مواجهة التحدى ، أى تطوير النظام. تتغذى الحركة الأصولية من الفكرة الشائعة التى تقول بأن " كلا من الرأسمالية والاشتراكية فشلت" وبالتالى فإن الإسلام السياسى يمكن أن يطرح نفسه بديلا له مصداقية . غير أن هذه الفكرة الشائعة خاطئة تماما، أو بعبارة أدق هى ليست إلا تعبيرا أجوف، يخلو من أى معنى. فالرأسمالية بالقطع لم " تفشل"، بل دفعت الإنسانية إلى الأمام وأتاحت إنجاز تقدم لم يكن له مثيل سابقا وخلقت ظروفا جديدة تمنع العودة إلى العصور السابقة

عليها. إنما الرأسمالية لا تمثل " نهاية التاريخ" بل لها حدود هى صميم التحدى الذى تواجهه المجتمعات المعاصرة عالميا. وتتجلى هذه الحدود فى كون الرأسمالية نظاما عالميا ينتج بالضرورة استقطابا على صعيد عالمى. فالقول بأن " الرأسمالية فشلت" لايعدو أن يكون تعبيرا دارجا عن هذا الوجه من المشكلة. بمعنى أن الرأسمالية فشلت من منظور من كان يتوهم أنها قادرة على حل مشكلة" التخلف" أى بعبارة أخرى إلغاء الاستقطاب ، أى يتصور أنها قادرة على التغلب على هذا التناقض من داخل منطق النظام. إلا أن هذا التصور هو بالفعل مجرد وهم. فالاستنتاج المنطقى الذى يجب استنتاجه من وضع المشكلة (" نجاح أم فشل الرأسمالية" ؟) هو أن تجاوز حدود الرأسمالية كظاهرة تاريخية يفرض النضال من أجل نظام أرقى لا نموذج له فى الماضى السابق على الرأسمالية. هذا هو مضمون القول بأن "الاشتراكية ضرورة تاريخية موضوعية". فالاشتراكية لم " تفشل" طالما أن الرأسمالية لاتزال تسود عالميا ولا تستطيع أن تحل تناقضها الرئيسى المذكور. مافشل فعلا هى التجارب الاشتراكية التى وضعت أمامها هدف تجاوز حدود الرأسمالية فلم تفعل ذلك ولم تخرج المجتمعات - التى كانت فيها هذه " التجارب"- من إطار جوهر العلاقات الرأسمالية. وقد تناولت فى أماكن أخرى هذا الموضوع الذى يخرج من إطار هذا المقال.

المقصود إذن من وراء التعبير " تطور النظام" يمكن أن يفهم بمضمون يختلف باختلاف الرؤى للمستقبل. كما أن له أبعادا متعددة تشمل تطوير القاعدة الاقتصادية وتطوير الثقافة المطلوبة. ليس موضوع هذا المقال مناقشه هذه المسائل . فأكتفى إذن بالقول الموجز إن تطوير القاعدة - أى بناء

اقتصاد وطنى متمركز على الذات وفى خدمة الجماهير الشعبية - هو الشرط الأساسى والضرورى الذى دونه يظل الحديث عن الثقافة معلقا فى الفراغ. علما بأن الإجابة عن هذا السؤال الأولى المبدئى هى نفسها موضع نقاش وخلاف. هل يمكن تحقيق الهدف فى إطار الانتماء إلى النظام العالمى وعلى أساس علاقات رأسمالية الطابع؟ أم يجب فك الارتباط؟ ماهى المراحل المتتالية التى يجب المرور من خلالها؟ هل يفترض المشروع استبعاد علاقات رأسمالية استبعادا كليا أم جزئيا ؟... الخ.

وفيما يخص الجانب الثقافى للمشكلة نتصدى هنا بتساؤلات موازية واختلافات مماثلة. فالبعض يرون أن الرأسمالية لم تكتمل بعد مهمتها التاريخية طالما أن المناطق المتخلفة لم تلحق بعد بمستوى المناطق المتقدمة. وهؤلاء يرحبون بـ " الاغتراب" بالمعنى الشريف للكلمة ومضمونه نشر القيم العليا للثقافة البورجوازية (الحرية، الديموقراطية، الجرأة على الإبداع ... الخ) وتغلبها على العوائق فى الثقافة التقليدية التى قد تقف مانعا فى سبيل هذا التقدم. ولا يعنون " الاغتراب" بالمعنى المبتذل أى التقليد الحرفى والذليل كما لايعنون التخلى عن الهوية التاريخية بل إنعاشها من خلال تطويرها. أعتقد أن طه حسين يقف فى أول صف هؤلاء الدعاة لليبرالية البورجوازية بالمعنى الحقيقى والمحترم.

والبعض الآخر- وأنا أنتمى اليهم- يرون أن الرأسمالية لايمكن أن تكمل مهمتها التاريخية بالأسلوب الموصوف أى لايمكن أن تخلق تجانسا عالميا على غرار إنجازاتها فى مراكزها المتقدمة. وبالتالى يرى هؤلاء أن النضال المطلوب لابد أن يكون من الآن نضالا يستهدف تجاوز الرأسمالية كما يرون

أنه من الضرورى أن تشترك شعوب أطراف النظام فى هذا النضال وأن تفعل ذلك باستقلال كامل عن القوى التقدمية فى المراكز.

ويمكن تلخيص المضمون الثقافى لهذا النضال كما يلى:

استكمال القيم المعلنة فى الثقافة البورجوازية من خلال : أولا تطوير الديموقراطية المنحصرة حاليا فى إدارة الشئون السياسية بحيث تشمل مجال إدارة الشؤون الاقتصادية، وثانيا تطوير مفهوم المساواة المنحصرة حاليا فى مساواة الحقوق بحيث تصبح مساواة اجتماعية، وثالثا تطوير مفهوم العالمية بحيث يضمن تحقيق المساواة بين الشعوب والقوميات . وإذا تحققت هذه الأهداف لصارت فعلا عالمية الثقافة حقيقة واقعية تتمشى مع عالمية الاقتصاد المجدد على أساس مبادئ تستحق أن توصف بأنها مبادئ اشتراكية. ولا أخشى أن هذه العالمية تصير " تجانسا" بالمعنى المبتذل أى تعميم ظواهر الغرب الحاضر، على العكس من ذلك أعتقد أن النضال من أجل هذا الهدف سيعطى فرصة حقيقية لاشتراك شعوب العالم الثالث فى بناء العالم، وبالتالى فرصة حقيقية لإنعاش ثقافتها وتدعيم إيجابياتها وازدهار هوياتها. أما محاولة الدفاع عن " الثقافة" و"الهوية" خارج هذا التطلع المرسوم هنا فأخشى أن تتحول إلى اتخاذ مواقف ماضوية منهزمة مسبقا مواقف الدفاع عن أنماط وقيم تجاوزت الرأسمالية فى توسعها فعاليتها وجعلت منها مجرد أصداف خاوية، ميتة.

المراجع

- برهان غليون - اغتيال العقل - (مدبولى، القاهرة ١٩٨٨)
- حسن حمدان (مهدى عامل)- أزمة الثقافة أم أزمة البورجوازية العربية (دار الفارابى ١٩٨١)
- حسن خلدون النقيب - الدولة التسلطية فى المشرق العربى (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩١)
- سمير أمين - نحو نظرية للثقافة (معهد الإنماء العربى ، بيروت، ١٩٨٩)
- سمير أمين - مابعد الرأسمالية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨)
- سمير أمين -. أزمة المجتمع العربى (المستقبل العربى ١٩٨٥)
- سمير أمين - قضايا للمستقبل (دار الفارابى ، بيروت، ١٩٩١)
- سمير أمين - الدولة والاقتصاد والسياسة فى الوطن العربى (فصل فى هذا الكتاب)
- سمير أمين - ثلاثون عاما من نقد النظام السوفيتى (مركز البحوث العربية - قضايا فكرية ، القاهرة، ١٩٩٢) - فصل فى هذا الكتاب.
- طه حسين : العقلانية الديموقراطية الحداثة - قضايا وشهادات -١- ، دمشق، ١٩٩٠ .

- فهمية شرف الدين - التيارات الثقافية والأيديولوجية فى الوطن العربى (تحت الطبع)
- فوزى منصور - خروج العرب من التاريخ (دار الفارابى، بيروت، ١٩٩١)
- عزيز عظمة - الدولة والمجتمع فى الشرق الأوسط (منتدى العالم الثالث ١٩٨٥).

التحالف الوطني الشعبي - ملاحظات أولية

١ - مقدمة :

مرحلة التحالف الوطني الشعبي مرحلة تاريخية ضرورية

أ- لا يمكن استنتاج سمات الرأسمالية القائمة بالفعل من تحليل نمط الإنتاج الرأسمالي.

- يحتل مفهوم نمط الإنتاج الرأسمالي مكانا محوريا من أجل إدراك جوهر الرأسمالية وسماتها الخاصة المضادة لسمات النظم السابقة. ومنها :الاستلاب الاقتصادي الذي يحدد بدوره :

(١)الحدود التاريخية للرأسمالية إذ إن التراكم الرأسمالي يقوم علي تآكل مصدري الثروة وهما الطبيعة وقوة العمل؛ الأمر الناتج عن الطابع القصير المدي لآليات السوق.)

(٢) حدود الديموقراطية البورجوازية التي تحكم إدارة الجوانب السياسية للحياة الاجتماعية دون أن تمس إدارة جوانبها الاقتصادية المحكومة من خلال مبادئ غير ديموقراطية أصلا هي مبدأ الملكية الخاصة

(المحصورة بالضرورة) ومبدأ المنافسة، وذلك بالرغم من القطيعة الكيفية التي شكلها التحرر من هيمنة الميتافيزيقا وهو الخطوة الأولي الضرورية من أجل الحث على سيطرة الانسانية علي مصيرها.

- علي أن الرأسمالية كنظام قائم بالفعل عالمياً لا ينحصر في نمط إنتاج رأسمالي. فالرأسمالية العالمية تتسم بظاهرة الاستقطاب التي واكبتها منذ نشأتها والتي لا يمكن التخلص منها في اطار الرأسمالية في الآفاق المستقبلية المنظورة مها طالت. والاستقطاب هذا هو بدوره يتناقض مع ما يمكن استنتاجه من مجرد تحليل نمط الإنتاج. إن هذا النمط يفترض اندماج سوق ثلاثي الاطراف يشمل التبادل في المنتجات ورأس المال والعمل . بينما الاقتصاد الرأسمالي العالمي يعمل علي أساس سوق مبتورة تقتصر علي التبادل في المنتجات ورأس المال دون أن تشمل عنصر العمل. علي أن الفكر الاشتراكي (بما فيه الماركسية) لم يع تماما أهمية الاستقطاب المذكور، بالرغم من أنه - أي الاستقطاب- صار العنصر المتحكم في أهم التطورات التي طرأت في التاريخ المعاصر من «الثورات الاشتراكية» وتطوراتها اللاحقة الي حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ونتائجها الملتبسة. ويرجع هذا التقليل في تقدير الاستقطاب الي ان الفكر الاشتراكي (بما فيه الماركسية) قد شارك تفاؤل القرن التاسع عشر العام ما اعتبر أن التوسع الرأسمالي كان لا بد أن يؤدي سريعا إلى تجنيس النمو عالميا. أما أخذ عامل الاستقطاب في الحساب بشكل جدي فهو عملية تؤدي بدورها الي اعتبار عامل القومية وإعطائه دور فعال حقيقي في التاريخ.

- أضيف الي ماسبق أن قصور المادية التاريخية كما تطورت الي الآن لا ينحصر في تجاهل تياراتها السائدة لعامل الاستقطاب. فالمادية التاريخية لم تنتج الي الآن نظرية للسلطة (أنماط السلطة) موازية لنظريتها لأنماط الإنتاج.

ب - تفرض ظاهرة الاستقطاب المرور بمرحلة تاريخية «ما بعد الرأسمالية» لا يمكن النظر اليها علي أنها مجرد «مرحلة انتقال» الي المجتمع الشيوعي اللاطبقي من خلال بناء «سريع» للاشتراكية وفهم هذه الأخيرة علي أنها نمط إنتاج جديد.

- لقد تصور الفكر الاشتراكي الانتقال من الرأسمالية الي الشيوعية من خلال مرحلة انتقالية - سميت اشتراكية- سريعة نسبيا.

- يفرض الاستقطاب مرحلة ذات طابع مختلف نتيجة مواجهتها لتحديات ثلاثة هي الآتية:

* ضرورة إنماء قوى الإنتاج دون الإذعان لمقتضيات «السوق العالمية»، أي بعبارة أخري ضرورة إقامة نظام تساهم فيه آليات السوق وتحديدها من خلال تخطيط في إطار وطني متمركز علي الذات.

* ضرورة دمقرطة المجتمع وإعطاء مضمون اجتماعي تقدمي للديموقراطية، وهو مضمون غائب في الرأسمالية، أي بعبارة أخري جعل المنتجين المباشرين الاصحاب الحقيقيين للقرار، وهو عملية تاريخية تدريجية طويلة.

* فك الارتباط أي إخضاع العلاقات مع العالم الرأسمالي لمنطق واحتياجات التقدم الداخلي (وهو -أي فك الرتباط- مفهوم يقوم علي عكس مفهوم التكيف)

- هكذا يبدو أن هذه المرحلة هي بالضرورة مرحلة ذات طابع «وطني» (بمعنى أنها قائمة علي تناقض بينها وبين قانون القيمة العالمي) «وشعبي» (بمعني أنها غير بورجوازية - إذ إن البورجوازية تنخرط في التوسع الرأسمالي العالمي وتقبل الاستقطاب- وغير بروليتارية).

ما هي القوي الاجتماعية التي سوف تعطي مضمونها لهذه المرحلة التاريخية؟ من سيقود حركتها؟ ماذا ستفعل هذه القوي بشكل ملموس؟ أاي ماهي «التنمية المطلوبة) ماهي علاقات الانتاج التي ستقوم هذه التنمية عليها؟ ماهو طابع نمط الإنتاج في هذه المرحلة؟

ج- ان العبرة من التاريخ الحقيقي هي بالتحديد اجابات (ولوضمنية وقابلة للنقد) علي هذه الاسئلة:

فكانت الثورات «الاشتراكية»(الاتحاد السوفيتي، الصين) في واقع أمرها ثورات وطنية شعبية. بل كانت هذه الثورات عند تصديها للتحديات المذكورة قد بدأت في بعض المراحل في إبداع الإجابات المطلوبة (أذكر هنا مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة N E P في روسيا وبعض مراحل الماوية في الصين)

وكذلك كانت حركات التحرر الوطني تجليات لانتفاضة «الشعوب» المعنية ضد النتائج المترتبة علي الاستقطاب العالمي، تشارك إذن الثورات الاشتراكية في هذا الطابع الأساسي.علي أن ثورات التحرر الوطني لم تحقق ما حققته الثورات الاشتراكية، فاكتفت باصلاحات داخلية اقل جذرية ولم تفك الروابط مع النظام العالمي. وهذه التصورات تجليات للأوهام «البورجوازية الوطنية» ولحدود «الشعبوية».

٢- الكومبرادورية:

أ- الكومبرادورية هي وجه الاستقطاب منظوراً إليه من جانب الأطراف «التابعة» و «المتخلفة»- فهي ظاهرة دائمة تجددت أشكالها بتطور النظام الرأسمالي نفسه.

لماذا استخدم هذه الكلمة بالتحديد؟ من أجل لفت النظر الي الطابع الوهمي المحلي «البورجوازي الوطني» في ظروف الاطراف.

كانت الأشكال السابقة للكومبرادورية مرتبطة بالأشكال السابقة للاستقطاب القائم عندئذ علي التضاد بين الأقطار المصنعة والأقطار غير المصنعة(الكولونيالية وشبه الكولونيالية).

أما الأشكال الجديدة فقد بدأت في الظهور في الأطراف «نصف المصنعة» (أو«المصنعة حديثا» كما يقال) وهي تشكل الأطراف الصحيحة للمستقبل. إذن يقوم الاستقطاب المستقبلي علي أسس جديدة تعمل فيها الهيمنة التكنولوجية والمالية و«الثقافية» (بما فيها الهيمنة علي وسائل الإعلام) والعسكرية، لصالح المراكز. أما ظهور ما سمي بالعالم «الرابع»، فهو تجل لجانب آخر من ظاهرة الاستقطاب، ألا وهو «تهميش شبه مطلق» للمناطق التي لا تجد وظيفة في الأشكال الجديدة للاستغلال، و«إخراجها» (طردها) من التقسيم العالمي للعمل، اي بعبارة اخري فرض فك ارتباط عليها بشكل سلبي دون أن تأتي منها المبادرة نتيجة قيامها باصلاحات داخلية.

التساؤلات في هذا الإطار هي الآتية: ماهو مضمون الاقتصاد

الكومبرادوري؟ ومضمون السلطة الكومبرادورية؟ بل والثقافة الكومبرادورية. ماهي التحالفات الاجتماعية اللازمة لإقامة الكومبرادورية؟

تقوم إجاباتي علي فكرة أن الاقتصاد الكومبرادوري لا يشكل «نمطا للإنتاج» (كما لم أوافق علي مفهوم «نمط الإنتاج الكولونيالي» كشكل من أشكال الكومبرادورية في المرحلة التاريخية السابقة) فالاقتصاد و(المجتمع) الكومبرادوري هو تكوينة اجتماعية معقدة تساهم في بناء أنماط مختلفة (منها النمط الرأسمالي والنمط السلعي الصغير والنمط العائلي.. بل ربما الإقطاعي..) مرتبطة ببعض ومتمفصلة بشكل خاص.

ب- التحليل الملموس للكومبرادورية الجديدة في العالم الثالث وفي الوطن العربي.

ليست الطبقة الحاكمة الكومبرادورية «عصابة» (ما عدا في بعض الظروف الاستثنائية والمأزومة). فهي طبقة تعتمد علي تحالفات اجتماعية واسعة في بعض الأحيان. وتلجأ الي ممارسات سياسية فعالة من أجل تكريس سلطتها (استخدام العصبيات (او الشلل) مثل الـClientelism أو تعبئة العصبية الإثنية او الدينية أو القبائلية علي حسب الظروف، أو ممارسة الشعبوية ...الخ)؛ وتمارس ممارسات ايديولوجية مناسبة مثل تجريد الجماهير من التسييس وتشجيع الميول «الاستهلاكية» علي النمط الغربي Consumeism ... أو التحالف العكسي شكليا مع الأصولية الدينية... الخ.

مركز الثقل في التحاليل الملموسة التي لا يمكن الاستغناء عنها هو

هنا كشف طابع التحالفات الاجتماعية للكومبرادورية. على سبيل المثال اقتراح هنا نقاش بعض النماذج.

- النموذج «المعادي للطبقة العاملة» والمنحاز للفئات الوسطي في بعض البلدان «نصف المصنعة». مثل سياسة الديكتاتورية في البرازيل التي قامت علي تخفيض أجور الطبقة العاملة الصناعية من أجل توسيع السوق في صالح الفئات الوسطي. ويبدو أن نظم بولندا والمجر (وشرق أوربا بشكل عام) تتجة حاليا في هذا الاتجاه (رأسمالية «همجية»)

- النموذج «المعادي للفلاحين» الذي يجر في التحالف الكومبرادوري من بعض فئات أصحاب الأجور الصغيرة إلى جانب الفئات الوسطي (وهذا النموذج شائع في أفريقيا)

- نموذج «المافيا» الذي يقوم علي تعبئة فئات من «فقراء المدن»(هايتي ، الزائير..)

هذا وقد تشكل بعض هذه التحالفات الكومبرادورية عائقا جزئيا للتوسع الرأسمالي العالمي «المثالي» (حسب مقتضيات المرحلة). تتجلي هذه العوائق في تحويل جزء من الفائض فيما يعتبره رأس المال المهيمن «تبذيرا» (فيحارب صندوق النقد الدولي مثلا بعض سياسات الدعم علي هذا الأساس). علي أن هذه التناقضات هي ثانوية طالما استمرت التحالفات الكومبرادورية القائمة علي الممارسات المعنية فعالة.

في الوطن العربي : المشروع الكومبرادوري الجديد القائم علي تعميم «الانفتاح». وفي هذا الإطار ربما دور جديد لاسرائيل كوسيط أول في سيطرة الرأسمالية العالمية علي المنطقة من خلال اشتراك اسرائيل مع

الأموال الامبريالية في السيطرة التكنولوجية والمالية(الأمرالذي يفترض «السلم» والتخلي عن مشروع «التوسع» بلا نهاية...) النصف الثاني في دور الوسطاء: لبنان (العودة الي السلم هنا ايضا) وفلسطين. الصف الثالث: المال النفطي الخليجي . الصف الرابع: البورجوازيات الكومبرادورية «الفقيرة» (مصر - سوريا- المغرب). مناطق ذات طابع «عالم رابع» (اليمن - السودان- موريتانيا).

نقاط النقاش في هذا الإطار: ماهي التحالفات القطرية والإقليمية والعالمية المناسبة لهذا المشروع ؟ تقسيم الوطن العربي بين المشرق والمغرب وربط المغرب بالقطار الأوربي؟ اندماج «اقتصادي» عربي بواسطة توحيد السوق وحركة المال النفطي الي جانب استمرار التفتت السياسي والتقسيم القطري؟

٣- التحالف الوطني الشعبي المعادي للكومبرادورية:

أ- يتطلب بناء هذا التحالف تحديد أعداء مختلف الطبقات والفئات الشعبية تحديدا ملموساً واضحا، ينطلق من تحليل واقعي للتحالف الكومبرادوري.

ب- هل توجد امثلة تاريخية مقنعة لمثل هذا التحالف الشعبي ؟ نعم، في أمثلة الثورات الاشتراكية المزعومة.

ففي روسيا ١٩١٧ وفي الصين ١٩٣٠/٤٩ هناك:

التقاء ثورات عمالية وثورات فلاحية (ضد الملاك العقاريين) التقاء

هذه الحركة الواسعة مع ظروف خاصة دعمت الحركة حركات ديمقراطية معادية للاوتوقراطية القيصرية- رفض الحرب الامبريالية في روسيا- انضمام البورجوازية الصغيرة والوطنية للجبهة الوطنية المعادية لليابان في الصين.

ساعدت هذه الالتقاءات الظرفية على تقوية التحالفات الشعبية التي رأت نفسها «ثورات اشتراكية» . تقودها «الطبقة العاملة». الواقع: كانت الأحزاب الشيوعية هنا تمثل الانتلجنسيا الثورية «تعدد الأحزاب» في البدء نعم : في روسيا : حزب الاشتراكيين الثوريين (حزب فلاحين)، الاستقلال الذاتي للسوفيتات وللنقابات. في الصين : الاستقلال الذاتي لمنظمات الفلاحين (وجيوشها)، تواجد جناح راديكالي للكومنتانج ...الخ علي أن الميل الوهمي الخطير لامكانية «قيادة الطبقة العاملة» التي مثلها «الحزب» بشكل ميثولوجي) قد الغي تدريجيا التباين في التعبير المستقل لمختلف فئات التحالف الشعبي.

هذا بينما أرى أن حركات التحرر الوطني في العالم الثالث (بما فيها الحركات الراديكالية) لم تمثل تحالفا شعبيا حقيقيا، ولو أنها قد أنتجت في بعض الظروف عوامل لهذا التحالف. ذلك بسبب وزن البورجوازية الوطنية المزعومة هنا- وهي البورجوازية التى غذت أوهام «عهد باندونج» قبل أن تتنازل فيما بعد فتقبل الإذعان الكومبرادوري الجديد. (هذا بينما البورجوازية استبعدت من التحالف الشعبي في روسيا وفي الصين). أسباب هذا الاختلاف : قصور الانتلجنسيا الوطنية الثورية؟

مسئولية نظرية الأممية الثالثة؟ النتيجة : الشكل«الشعبوي» أي إنجاز الإصلاحات من فوق - مع إسناد من تحت (من «الشعب») دون إطلاق حرية المبادرة له. ومن هنا قابلية التجارب للانقلاب .

ج- التحديات الراهنة في الأطراف (وبلدان الشرق) : بناء (أو إعادة بناء) تحالفات شعبية.

- في العالم الثالث: متطلبات ملموسة هي الآتية:

١- تحديد ملموس للتناقضات «الحقيقية» بين مختلف «قطاعات الشعب» وبين التحالف الكومبرادوري الحاكم الملموس.

مثلا : في البلدان نصف المصنعة يكون التناقض بين الطبقة العاملة المستغلة بشكل قاس وبين «النظام» (رأس المال -الدولة-الاستعمار المدعوم من «الفئات الوسطي»).

الأشكال المختلفة للتناقض بين صغار المنتجين (فلاحون وحرفيون) وبين الطبقة «المركنتيلية» (أو الدولة حينما تحتكر الإنجاز).

كذلك الأشكال المختلفة للتناقض بين «فقراء المدن» (العاطلين والعاملين غير الثابتين المستغلين بشكل قاس) وبين «النظام» هنا التساؤل : أيمكن اقامة «اقتصاد شعبي» مستقل نسبيا ؟

الأشكال المختلفة للتناقض بين «البورجوازيات الصغيرة» والنظام التي تتمثل في أشكال سياسية أكثر من اقتصادية في بعض الأحيان: مطالب وطنية وديموقراطية ومعادية لنظام «الشلل» وثقافية (مواجهة التغريب)...الخ

٢- تحديد التناقضات الملموسة بين قطاعات الشعب نفسها.

مثلا: التناقض بين «العمال» (والمستهلكين في الحضر) وبين الفلاحين (حول تحديد نسب التراكم وتوزيع وزنه)

صغار الفلاحين والكولاك حول الهيمنة علي السوق.

- في الشرق :إعادة تجديد التحالف الشعبي : العودة الي ال N E P ؟

- في جميع الاحوال

(١) ضرورة تبلور انتلجنسيا ثورية صاحبة المشروع العادي للكومبرادورية والتي «تدير» التناقضات المذكورة. مشكلة البعد الثقافي والايديولوجي : حد أدني ضروري من النظرة «العالمية» البعد «الاشتراكي» ومن التحليل «العلمي».

(٢) الأشكال السياسية المناسبة لهذا التبلور وإدارة التناقضات هنا أشك فى ان الشكل الحزبي (ونظرية المركزية الديموقراطية) والشكل «الجبهوي» الذي يضمن قيادة الحزب من خلال حزام نقل يواجه الوضع . الحاجة الي ممارسات ديمقراطية حقيقية تسمح بالتعبير «شبه التلقائي» للتناقضات . وبالتالي تعدد أشكال التنظيم.

- المشكلة النظرية المحورية هنا : أيمثل «الشعب» في إطار التحالف الشعبي «الوطنى» ؟ نعم - فالتساؤل اذن:

التوفيق بين البعدالعالمي الضروري وبين «الخصوصية» التاريخية الوطنية.

التعدد في أشكال الرؤي الثقافية والايديولوجية والسياسية لمختلف القطاعات المكونة «للوطن».

٤- الاقتصاد السياسي للتحالف الوطني الشعبي

أ- العودة الي نقطة الانطلاق:

الاستقطاب يفرض ضرورة «مرحلة تاريخية» بعد الرأسمالية لا يمكن اقتصارها علي أنها مرحلة «انتقال» (اشتراكي مزعوم) نحو المجتمع اللاطبقي.. فلهذه المرحلة التاريخية سمات ثابته هي : أنها مرحلة «وطنية» (بمعني أن هناك تناقضا بينها وبين منطق التوسع الرأسمالي العالمي)، وانها مرحلة «شعبية» (بمعني انها غير بورجوازية- تناقض منطق الكومبرادورية وهو منطق التوسع البورجوازي).

ملاحظة أساسية: هذه المرحلة لا «تحل المشاكل» نهائيا - فهي مرحلة يقتصر دورها علي «محو الاستقطاب»، لا أكثر. أما المشكلة فلا يمكن ان تجد حلها إلا علي صعيد عالمي، أي بعد إقامة مرحلة الوطنية الشعبية. ومن هنا ضرورة الرؤية العالمية البعد.

كذلك لا يمكن اقتصار المرحلة علي «الطابع الاشتراكي» وكأن الاشتراكية هي نمط إنتاج خاص. فهي مرحلة نمو متناقض ومتواصل لنزعات رأسمالية واشتراكية. أي بعبارة أخري تطور إيجابي فى اتجاه «سيطرة تدريجية» للمنتجين علي وسائل الإنتاج... فالاشتراكية هي تطور processer متواصل نحو. التقدم إلى ... وليست «نمط إنتاج».

ب - لا بد أن يكون الاقتصاد السياسي لهذه المرحلة حلا ملموسا للتناقض المذكور. يضاف إلي ذلك ضرورة الأخذ في الحساب لخصوصيات التنمية الرأسمالية العالمية في مرحلتها القادمة (التكنولوجيات، المال، المنافسة بين

المراكز...)

المبادئ :

(١) فك الارتباط بمعني فصل (نسبي) بين السوق المحلية والسوق العالمية.

(٢) وضع إطار لآليات السوق المحلي من خلال تخطيط ديموقراطي أى ناتج عن «مفاوضات» بين مختلف قطاعات الشعب بدلا من أن يكون مفروضا من الدولة)

(٣) إعطاء مضمون للخطة «إصلاحي تقدمي» (ضمان التوظيف، حدأقصى من المساواة، توسيع الخدمات الاجتماعية..)

بعض مشاكل المرحلة:

(١) انماء قوي الإنتاج والطابع غير المحايد «للتكنولوجيا»

(٢) إعادة توزيع مكاسب الإنتاجية- غير المتكافئة- والحاجة الى حفظ الحوافز..

(٣) إعادة بناء القطاعات غير الشكلية» في شكل اقتصاد شعبي.

٥- بعض الملاحظات للنقاش

أ- أطروحة شائعة : الاعتماد المتبادل المتزايد يجعل الارتباط أمرا مستحيلا «طوباويا». أيعني ذلك ان الرأسمالية لا حدود تاريخية لها؟ بالرغم من اعادة اكتشاف هذه الحدود (Non Sus-tainability) وبالرغم من أن البديلين الحقيقيين هما الاشتراكية أم البربرية؟

أيعني ذلك أن الرأسمالية العالمية القائمة بالفعل لا حدود تاريخية لها، اي بمعني آخر أن عدم التكافؤ بين الشعوب (مثل عدم التكافؤ بين الطبقات) ناتج عن «طابع الانسانية اللاتاريخي، الابدي..)

بالرغم من أن الشعوب ضحايا النظام تقوم فعلا بالثورة؟

ب- صعوبات التحالف الوطني الشعبي. هي حقيقة . خاصة وان اشكال استغلال العمل في معظم الاحيان في الأطراف هي أشكال «غير مباشرة» تضع حجابا علي واقع الاستغلال. فالعدو لا يري، فهو «مجرد» أو «خارجي»

هذا صحيح . الأمر الذي يعني أن تبلور القوي المعادية للكومبرادورية لا يتم إلا في «ظروف استثنائية» (تلافي ظروف- كما حدث في تاريخ روسيا والصين).

ففي فرضية تبلور ثوري نجد مزيجا من المواقع الطبقية (حينما يكون المستغل المباشر واضحا) ومن المواقع السياسية الايديولوجية بالنسبة الي قطاعات واسعة من المجتمع.

هكذا يعني التاريخ الحقيقي: عشر حالات إجهاض في مقابل نجاح

واحد.

ج- مخاطر المرحلة الوطنية الشعبية.

(١) خطر العودة الي الرأسمالية : من خلال تآكل تدريجي لجبهة القوي الشعبية امام «الطبقة الجديدة» . هذا الخطر الحقيقي . علي أن:

- الوسيلة الوحيدة لمواجهتها: تعميق الممارسات الديموقراطية وإعطاءها مضمون اجتماعي(الحكم الذاتي ، الادارة الاقتصادية الذاتية..)

- ولو إذا تحققت العودة إلى الرأسمالية أن إنجاز تنمية محت آثار الاستقطاب أى بمعني آخر تكوين مركز جديد) : أليس ذلك عودة الي الماركسية «الكلاسيكية» التي ادعت أن إنجاز الرأسمالية لا بد منه قبل تجاوزها ؟

(٢) خطر الشعبوية. القائمة علي إنكار التناقض رأسمالية/اشتراكية خلال المرحلة، أى عدم اعتبار أن هذا التناقض دائم (فلا يمكن تجاوزه من خلال «انتصار نهائي «للاشتراكية»)، وكذلك إنكار التناقضات بين أقسام الشعب (وهي تناقضات لا بد من إدارتها إدارة ديموقراطية)

المصدر الايديولوجي للشعبوية: هو نظرية «الوطن البروليتاري» أى وطنية تنكر الطبقات كما تنكر العالمية الضرورية.

المفهوم الذي أدافع عنه هنا (أى مفهوم التمفصل بين الوطن والطبقات) يختلف تماما عن هذا المفهوم الرومانسي الخيالي.

علي ان «الوطنية الخيالية» المعنية هنا هي في واقع الأمر- في معظم

الأحيان تكملة ايديولوجية تواكب الكومبرادورية. أمثلة : القوميات في أوربا الشرقية حاليا- الإسلام السياسي .. (في السعودية وإيران..)

ج- خطر انزلاق الحزب نحو «طوطاليتارية» وكذلك انزلاق الانتلجنسيا علي نمط ما حدث في الاتحاد السوفييتي والصين ويوغسلافيا وفيتنام وكوريا.

إن مثل هذا الانزلاق قد حدث فعلا أيمكن تفاديه؟ أيرجع الي قصور في الماركسية ذاتها؟ أم في فهم الماركسية لدي الانتلجنسيا المعنية؟ أيرجع هذا القصور الي «اللينينية » أم الي ما سبق من تطورات في الفكر الاشتراكي الديموقراطي للأممية الثانية وكوتسكي..) ؟ اي الي تجاهل ظاهرة الاستقطاب وما ترتب عليه من انحراف «عمالي» و«تحولي»؟

د- دور الماركسية في أفريقيا واسيا:

لابد من تحرير الماركسية من طابعها الأوربي التمركزي، كي تضيء نظرة عالمية البعد فعلا . ولذلك لابد من تحرير الماركسية من «نظرية الانتقال الاشتراكي» وإحلال محلها نظرية للمرحلة «الوطنية الشعبية».

ملحق

سمير أمين :
فى الموسوعة البريطانية للمفكرين المعاصرين

تندرج أهم مساهمات سمير أمين تحت أربعة عناوين : (١) نقد نظرية وتجارب التنمية، (٢) اقتراح بديل لتحليل النظام العالمى الذى يسميه " الرأسمالية القائمة بالفعل" (٣) إعادة قراءة تاريخ التكوينات الاجتماعية، (٤) إعادة تأويل للمجتمعات التى يسميها " المجتمعات مابعد الرأسمالية".

يرجع نقد أمين لنظرية التنمية إلى رسالته للدكتوراه (١٩٥٧) - المنشورة فيما بعد تحت عنوان :" التراكم على صعيد عالمى". إذ ترى النظرية السائدة " التخلف " على أنه مجرد تأخر فى التنمية. وبالتالى تقترح سياسات " تنمية" تعتمد على الانضمام فى التقسيم العالمى للعمل إلى "التراكم" وهى من أوائل الكتابات التى تحدث هذه الحكمة. يهتم علم الاقتصاد البورجوازى بدراسة العلاقات الظرفية بين الظواهر الاقتصادية البحتة (الأسعار والدخول) فقط. بل فى هذا الإطار يفترض هذا العلم

افتراضا مجردا قريبا من " نموذج مثالى" للرأسمالية. لذلك يعطى نقد أحكام علم الاقتصاد البورجوازى فى مجال دراسة " التخلف" فرصة كبيرة لإبراز الحدود الضيقة لهذا العلم وأخطائه الأساسية. فتظهر تلك الحدود بوضوح فى ثلاثة مجالات للتحليل الاقتصادى : مجال دراسة آليات النقد، مجال دراسة التقلبات الظرفية ومجال دراسة العلاقات الدولية. وليس هذا الأمر بمستغرب إذ إن علم الاقتصاد ينظر إلى حركات المد والجزر فى الاقتصاد على أنها تجليات آليات تنجز " توازنا" يفرض نفسه تلقائيا بدلا من النظر إلى الطابع المتناقض لعملية التراكم الرأسمالى. كذلك فإن نظرياته فى مجال العلاقات الدولية لاتعدو كونها تجليا لأيديولوجيا " الانسجام العام" الذى يسود - طبقا لهذا المذهب- فى النظام الرأسمالى العالمى.

هذا هو جوهر مضمون النقد الذى قدمه أمين فى " التراكم". على أن المؤلف يضيف إلى ذلك أن علم الاقتصاد البورجوازى يقوم بدوره على فلسفة اجتماعية أوسع نطاقا مفادها أن توسيع السوق المعممة للسلع وعوامل الإنتاج تخلق أفضل الشروط لتلبية مطالب الجميع، فهو إذن تجل لمفهوم عقلانى يتجاوز التاريخ. ويعتبر أمين هذا الادعاء غير علمى وبالتالى ينكر الطابع العلمى " للاقتصاد" الذى يرى فيه ظاهرة خاصة لنمط الإنتاج الرأسمالى حيث يتصدى المجتمع لفعل قوى " اقتصادية" تعمل فيه كما لو كانت قوى طبيعية، أى قوى خارجة عنه. هكذا تبدو عقلانية الاقتصاد الرأسمالى على أنها عقلانية غير تاريخية، فوق تاريخية ". ولذلك فإن الفلسفة الاجتماعية البورجوازية عاجزة أصلا عن أن تتناول تاريخ التطور المجتمعى.

ثم ذهب أمين إلى تجاوز حدود النقد ليقترح بديلا منهجيا من أجل تحليل الرأسمالية العالمية. (راجع .. قانون القيمة..) فيرى أمين أن هناك أسلوبين منهجيين فى النظر إلى العالم المعاصر، أولهما يركز على أعلى مستوى تجريدى فى النظر إلى الرأسمالية. وبالنتيجة ، يركز على الصراع الطبقى الأساسي بين البورجوازية والبروليتاريا. أما ثانيهما فينظر إلى البعد الآخر لواقع الرأسمالية أى نموها غير المتكافئ على صعيد عالمى، ومن ثم يركز على النتائج المترتبة على ظاهرة الاستقطاب ، وذلك فى أبعاده المختلفة. بحيث أن هذا المنهج الثانى يتيح إدراك طابع الصراعات السياسية والاجتماعية التى تحتل مقدمة مسرح التاريخ الحقيقى. وفى هذا الإطار يقدم أمين أطروحة مفادها أن " الأطراف' تخضع لآليات " تكيف لمقتضيات تراكم رأس المال المهيمنة هى آليات تعمل بشكل مستمر عبر تاريخ التوسع الرأسمالى. فالمراكز تنتقل من مرحلة إلى التالية من خلال " إعادة بناء" تجد مصدرها فى داخل مجتمعات المراكز نفسها، بينما الأطراف" تُكيَّف" لهذا التطور من الخارج. ويستخلص أمين من ذلك مفهوم "فك الارتباط" ومضمونه أنه يعكس هذه العلاقة من خلال إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق مقتضيات النمو الداخلى.

فالمذهب "الأمينى" يعتبر " الاستقطاب" على صعيد عالمى ناتجا ضروريا للتوسع الرأسمالى القائم بالفعل. فقانون القيمة الذى يعمل على صعيد عالمى يقوم على أساس سوق مبتورة مقصورة على التبادل السلعى وحركة رأس المال لاتشمل قوى العمل. هكذا يدفع قانون القيمة العامل عالميا نحو توحيد أسعار المنتجات دون أن يحقق مساواة فى عوائد العمل، إذ إن توزيع

هذه العوائد يفوق فى مدى التباين الداخلى له توزيع الإنتاجيات. يضاف إلى ذلك عدم التكافؤ فى الحصول على الثروات الطبيعية واحتكار التقنية وآليات سياسية - بل وعسكرية- وثقافية ومايشابهها (تعميم نماذج الاستهلاك...الخ) غير اقتصادية الطابع وهى جميعا عوامل تضمن إعادة تكوين الاستقطاب وتفاقمه. فالاستقطاب فى ازدياد مستمر، وقد مر من خلال ثلاث مراحل تاريخية: (١) ففى القرنين السابع والثامن عشر، بفضل استعمار أمريكا وتعجيل تطور عوامل الرأسمالية الأولى فى أوروبا الأطلسية، حققت هذه المنطقة من العالم تفوقا حاسما على الحضارات الشرقية القديمة فتهيأت للهجوم عليها، الأمر الذى أوقف تطور عوامل الرأسمالية الأولى المتوافرة لديها (بل وأحيانا أفضت إلى تطور عكسى: تكور). (٢) وفى القرن التاسع عشر تمت الثورة الصناعية ورافقها الاستعمار (بالمعنى اللينينى)، وهما عاملان أديا إلى استفحال الاستقطاب واتخاذه شكل التقسيم الكلاسيكى بين مناطق مصنعة من جانب ومناطق غير مصنعة من الجانب الآخر. (٣) يقترح "أمين" اعتبار المرحلة الراهنة (بدءا بعقد السبعينيات لهذا القرن) على أنه إيذان للدخول فى مرحلة جديدة (تتصف بهيمنة التكنولوجيات الجديدة وأشكال مستحدثة لرأس المال المالى العالمى الخ) لابد أن تفضى بدورها إلى تفاقم الاستقطاب ، يتخذ الآن شكل تصنيع العالم الثالث من جانب وتهميش "العالم الرابع" من الجانب الآخر.

وقد أحل الاستقطاب احتمال التطور نحو الاشتراكية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وطرح محله إشكالية جديدة هى ناتج حاجة موضوعية تتصدى لها مجتمعات الأطراف المتخلفة وهى ضرورة " تنمية أخرى" تختلف

نوعيا عن التنمية التى تتم فى إطار الاندماج فى المنظومة الرأسمالية العالمية.

وفى هذا الإطار، أعاد أمين النظر فى تجارب العالم الثالث خلال عقدى الستينيات والسبعينيات(وهى " مرحلة باندونج" على حسب تسمية أمين لها). فعرف " مشروع باندونج" بالسمات الآتية (١) الرغبة فى تطوير قوى الإنتاج والسعى إلى التصنيع، (٢) الرغبة فى ضمان هيمنة الدولة الوطنية على هذه التنمية، (٣) الإيمان بأن التقنيات هى ظواهر " محايدة" فى حد ذاتها يمكن فى شأنها الاكتفاء بالاستنساخ، (٤) الاقتناع بأن هذه العملية التنموية لا تتطلب مبادرة شعبية إيجابية بل مجرد مساندة من الشعب، (٥) الاقتناع بأن هذا التطور لا يتناقض فى الجوهر مع المشاركة فى التقسيم العالمى للعمل، ولو أنه يمكن أن يخلق بعض الاحتكاكات الظرفية مع الدول الرأسمالية المتقدمة.

فكأن هذا المشروع البورجوازى الوطنى يتطلب من الطبقة الحاكمة المحلية أن تضمن، من خلال استخدامها لجهاز الدولة العناصر الآتية: (١) الهيمنة على عملية إعادة تكوين قوة العمل، الأمر الذى يفترض بدوره نموا متزنا بحيث تصبح الزراعة المحلية قادرة على مواجهة طلب الغذاء المتزايد وذلك بأسعار مجزية تتيح ربحية لرأس المال (٢) الهيمنة على الموارد الطبيعية الوطنية (٣) السيطرة على الأسواق المحلية بقدر معقول والقدرة على فتح منافذ تصدير تواجه بأدائها المنافسة الدولية. (٤) الهيمنة على مصادر التمويل الداخلى وتركيز الفائض وتوجيه استخدامه فى أغراض إنتاجية. (٥) إتقان استخدام التكنولوجيا فى كل مرحلة من إنجاز التنمية.

هذا وقد أثبت التاريخ هشاشة هذا الوهم البورجوازى الوطنى فى ظروف العالم الثالث المعاصر. فانتهت فترة الرواج الرأسمالى التى تلت الحرب العالمية الثانية ودخل النظام الرأسمالى فى مرحلة أزمة هيكلية أخذا بالسبعينيات الأمر الذى خلق ظروفا مهيئة لهجوم عام من قبل الاستعمار على العالم الثالث وفرض شروطه عليه وتحويل أجهزة دوله إلى مجرد حزائم نقل مقتضيات التوسع الاستعمارى الأمر الذى يصفه أمين بعملية " كمبرادورية" العالم الثالث.

هذا وقد طور أمين أيضا قراءة للتاريخ تتناسب مع مفهومه للنمو غير المتكافئ. ففى رأيه، أن التباين بين الرأسمالية من جانب وجميع النظم السابقة عليها من الجانب الآخر ليس تباينا من حيث الكم فى درجة نمو قوى الإنتاج فقط، بل هو تباين نوعى. فالفائض فى الرأسمالية يتحقق بواسطة فعل آلية اقتصادية هى قانون القيمة بينما فى النظم السابقة يتم جمع الفائض من خلال استخدام وسائل غير اقتصادية، فيصبح الفائض هنا ذا طابع "خراجى" (اتاوة). ويرتب على هذه الملاحظة تضادا بين مايسميه شفافية الظاهرة الاقتصادية فى النظم السابقة على الرأسمالية وبين عدم شفافيتها فى ظل حكم قانون القيمة. ويذهب على هذا الأساس إلى أن المجال المهيمن فى إعادة تكوين المجتمع قد انقلب : فكان المجال السياسى- الأيديولوجى هو المهيمن فى النظم القديمة، بينما أصبح المجال الاقتصادى هو الذى يسود بشكل مباشر فى الرأسمالية (ويصف أمين هذا الوضع الجديد بقوله إن القوانين الاقتصادية أصبحت فى الرأسمالية تفرض نفسها على المجتمع كما لو كانت قوانين طبيعية. وبالنظر إلى أن هيمنة المجال السياسى

الأيديولوجى هى سمة مشتركة لجميع النظم القديمة (يطلق أمين عليها جميعا تسمية واحدة هى أنها" نظم خراجية". ويعترف أمين بأن التيارات السائدة فى الماركسية لم تدرك ذلك، وبالتالى لم تول اهتماما حقيقيا لظواهر وآليات البناء الفوقى السياسى الأيديولوجى، معتبرا هذا البناء مجرد " انعكاس" لاحتياجات البناء التحتى، الأمر الذى حال دون الماركسية المدرسية والقدرة التحليلة المطلوبة فى دراسة الأبعاد السياسية والثقافية (بما فيها الدينية) فى التطور التاريخى ، بالإضافة إلى أن هذا الاختزال فى الماركسية المدرسية حال دون تطوير قدرتها على إدراك كنه القوانين التى أدت إلى ظهور الرأسمالية إدراكا سليما. فالماركسية المدرسية انغلقت فى نظرية "المراحل الخمس" فى تطور أنماط الإنتاج، حتى غدت نظرية ميكانيكية. أو- اتجهت نحو مأزق آخر يقوم على تضاد وهمى بين "الأسلوبين" فى التطور وهما الأسلوب المفتوح الغربى (تتابع عبودية - إقطاعية - رأسمالية) من جانب والأسلوب المغلق لنمط الإنتاج الآسيوى المزعوم من جانب آخر. أمين يرفض كلتا النظريتين ، ويوضح طابعهما الأوروبى "التمركز" .

ويرى أمين أن ظاهرة التباين فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية تضرب بجذورها الأساسية فى المجال السياسى- الأيديولوجى المهيمن ، بخلاف التباين فى الرأسمالية الذى يخص البناء التحتى الاقتصادى بصفة جوهرية وعلى هذا الأساس نظر أمين إلى المرحلة الإقطاعية على أنها شكل خاص - طرفى- للمجتمع الخراجى وليست نمطا للإنتاج مميزا فى حد ذاته. وينسب هذا الطابع الطرفى لهشاشة المركزية فى سلطة الدولة وطابعها

الجنينى طوال عصر الإقطاعية الأوروبية- فنظام الملكية المطلقة (وهو نظام قريب من نظام المجتمعات الخراجية المركزية المتقدمة) قد ظهر هنا - فى أوروبا- متأخرا فى مرحلة الانتقال الميركينتالى للرأسمالية الأولى نحو الرأسمالية المكتملة. ثم فسر هذا الطابع الطرفى للإقطاع بأنه ناتج تطعيم عناصر المشاعية للشعوب البربرية على جسم النظام الرومانى الأكثر تقدما. على أن هذا التأخر الغربى - بالمقارنة مع المجتمعات الخراجية المركزية المتقدمة المزدهرة فى الشرق- لم يصبح عقبة فى التقدم اللاحق بل على العكس من ذلك صار ميزة مقارنة بسبب مرونة المجتمع الأقل تقدما (فى مواجهة جمود النظم الأكثر تقدما).

وقد طور أمين فيما بعد - فى نقده للمركزية الأوروبية- هذه الملاحظة. فتناول إشكالية "الثقافة" فى هذا الإطار وربطها بنظريته الخاصة بالتباين مركز - أطراف فى المجتمعات القديمة. ووجه نقده للظاهرة التى سماها "الانحراف الثقافوى" الذى يفترض أن التباين فى خطوط التطور يرجع إلى عناصر ثقافية " ثابتة" (عبر مراحل التاريخ) وخاصة لكل مجتمع الأمر الذى يلغى فى نهاية المطاف أية مشروعية للبحث عن قوانين عامة للتطور على صعيد البشرية بأكملها. وأوضح الطابع الخرافى للافتراضات الثقافوية القائمة على قراءة للتاريخ أوروبية التمركز (ومنها خرافة " الأسلاف الإغريق" وخرافة خصوصية الدين المسيحى وخرافة المذهب العنصرى) وهى إذن افتراضات طرحت من أجل إعطاء مشروعية لتضاد مزعوم بين " حركية التطور الغربى المفتوح" و" انغلاق الشرق على نفسه".

وتناول أمين موضوع الاشتراكية فى هذا الإطار المنهجى العام فرأى أن

ماركس لم يعط للتضاد مركز - أطراف فى الرأسمالية (أى ظاهرة الاستقطاب فيها) وزنه الحقيقى لأنه - أى ماركس - كان مقتنعا بأن التوسع الرأسمالى لابد أن يحقق حتما تجانسا من خلال تعميم التصنيع على صعيد عالمى. ورأى ماركس فى ذلك الرسالة العالمية لمرحلة الرأسمالية. على أن التاريخ رد هذا التفاؤل.

ويرى أمين أن هذه الأمور (أى الاستقطاب على صعيد عالمى) أدت إلى انتفاضات تهدد دوام النظام الرأسمالى منطلقا فى مناطق الأطراف الأمر الذى يعيد طرح إشكالية " الانتقال للاشتراكية" على بساط البحث. فالنظرة الموروثة من الماركسية فى هذا الشأن تظل محكومة بالتصور الأصلى حول أن " ثورات عمالية" لابد أن تحدث فى المناطق المركزية المتطورة فتفتح مرحلة انتقال سريع نحو إلغاء الطبقات من خلال حكم شعبى ديموقراطى أكثر ديموقراطية من أية دولة بورجوازية. على أن جميع الثورات التى حدثت فى عصرنا (من روسيا والصين وكوبا الخ) والتى أسمت نفسها ثورات اشتراكية (وكان ذلك صحيحا على الأقل فى وعى القيادات التى قامت بها والتى رسمت لنفسها هذا الهدف) كانت فى واقع الأمر انتفاضات ضد التوسع الرأسمالى العالمى غير المتكافئ. هكذا وضع الاستقطاب فى جدول التاريخ نوعا آخر جديدا من الثورات ألا وهى ثورات تقوم بها شعوب الأطراف وهى ثورات معادية للرأسمالية بقدر ما ترفض التوسع الرأسمالى القائم بالفعل على أساس أنه توسع يخلق ظروفا لا تحتمل فى الأطراف. وليس معنى ذلك أنها ثورات اشتراكية. بل يعنى هذا أن طابعها تركيبى، إذ إنه تجل لتناقض خاص وجديد لم يتنبأ الفكر الاشتراكى الأصلى بظهوره. ويعطى هذا الطابع

للمجتمعات " مابعد الرأسمالية" مضمونا خاصا، هو كونها تفضى إلى بناء وطنى شعبى يجمع بين النزاعات الاشتراكية والرأسمالية المتناقضة والمتضاربة.

وكان ينبغى أن تتم إدارة هذا التناقض بواسطة ديموقراطية سياسية واقتصاد مختلط. إلا أنه أدير فى الواقع من خلال مذهب "الدولنة" الذى أنكر وجود التناقض نفسه ، الأمر الذى يدل على تواجد مصالح طبقية أخذت فى إعادة التكوين من وراء هذه الممارسات.

أيجب أن تفضى أزمة الاشتراكية الراهنة إلى العودة إلى الرأسمالية؟ يركز أمين هنا على التحديات الثلاثة التى تواجهها المجتمعات المعينة وهى: (١) التحدى الديموقراطى : هل ستقبل هذه المجتمعات العودة إلى نظام سياسى بورجوازى بحت أم ستنجح فى تقديم مضمون تقدمى للديموقراطية يتيح إدارة مجتمعية للاقتصاد؟ (٢) تحدى " السوق" : هل ستخضع المجتمعات المعينة لمقتضيات قانون السوق لاغير- ولابد أن يكون فعل هذا القانون فى ظروفها ذا طابع همجى - أم ستنجح فى السيطرة على آليات السوق من خلال تخطيط ديموقراطى؟ (٣) تحدى " الانفتاح على الخارج" : هل ستكتفى هذه الأقطار بالعودة إلى الاندراج فى النظام العالمى- الأمر الذى لابد أن يؤدى فى ظروفها إلى تهميشها- أم ستنجح فى السيطرة على الانفتاح هذا؟ ويرى أمين أن الإجابة على هذه التساؤلات ستتوقف على سبل الخروج التى ستخرج منها تلك المجتمعات من خلال الصراعات الاجتماعية الجارية حاليا بين القوى التى تبتغى التخلص من الجانب الشعبى للنظام

فتميل إلى العودة للرأسمالية دون تحفظ وبين القوى التى تميل إلى احتمال تقوية البعد الشعبى للنظام من خلال دمقرطته.

يرى أمين أن الحل الأحادى الجانب الذى يتجلى فى الاعتماد على السوق دون تحفظ لابد أن يخلق ظروفا لا تحتمل سياسيا واجتماعيا محليا ودوليا. ويعتبر أن الفكر النقدى هو بالتحديد ذلك الفكر الذى يهتم بالبحث عن التحالفات الاجتماعية البديلة التى يمكن من خلالها الخروج من مأزق " السوق" . وفى هذا الإطار يرى أن هناك تباينا ملحوظا بين مختلف مناطق العالم يدعو إلى اتباع مناهج مختلفة وخاصة لكل منطقة لايمكن استنتاجها من عقلنة السوق البحتة. وعلى هذا الأساس لابد من إعادة بناء عالم متعدد الأقطاب. فعلى المناطق المختلفة أن تحدد هى مهامها وأن تخضع علاقاتها بالمناطق الأخرى لمقتضيات هذه المهام لا العكس أى التكيف لمجرد احتياجات التوسع الرأسمالى.

وبالنتيجة ستكون التحالفات الاجتماعية اللازمة والمتمشية مع مضمون الاستراتيجيات التنموية المتبعة مختلفة من إقليم لآخر. وفى هذا الإطار يحتمل أن تظل هذه التحالفات فى الغرب بورجوازية الطابع، دون أن يمنع ذلك تقدما تدريجيا ينفتح على الاشتراكية. وفى الشرق تدعو مثل هذه التحالفات الى تحرير المجتمع من هيمنة الدولة الحضرية لصالح انعاش جدلية الصراع الاجتماعى على أساس الاعتراف بالتناقض بين النزعة الرأسمالية والميول الاشتراكية الفاعلة فى المجتمع. أما بالنسبة إلى العالم الثالث فيرى أمين أن إقامة التحالفات المطلوبة تدعو فى معظم الأحوال إلى ثورة نظرا لمأزق الكمبرادورية التى تقبلها البورجوازية المحلية . وفى جميع الأحوال يرى

أمين أن التحالف الوطنى الشعبى يعطى مضمونا للمشروع الاجتماعى مختلفا عن المضمون الذى يمكن استنباطه من مجرد عقلانية السوق . على أن مجتمعات الجنوب (والشرق) تواجه هذا التحدى فى ظروف أكثر دراماتيكية منها فى الغرب.

لايخشى أمين أن يقول إن الماركسية فى أزمة- فهو من هؤلاء الذين ينظرون للمادية التاريخية على أنها منهج وليست نظرية تم استكمالها فى لحظة ما عند وفاة ماركس أو لينين أو ماو، ويرى أن التطور التاريخى يطرح فى كل لحظة جديدة مشاكل متجددة تدعو إلى إبداع خلاق. وعلى الماركسية أن تواجه هذا التحدى المستمر والمتواصل . فرفض مواجهته لابد أن يؤدى إلى جمود وموات.

قائمة مطبوعات

مركز البحوث العربية

للدرسات والتوثيق والنشر

١- مصير القطاع العام في مصر	د. فؤاد مرسي	١٩٨٧
٢- المشكلة الطائفية في مصر	تحرير د. لطيفة الزيات وآخرون	١٩٨٨
٣- سكان مصر	د. وداد مرقس	١٩٨٨
٤- ازمة مياة النيل	د. رشدي سعيد وآخرون	١٩٨٨
٥- ببليوجرافيا الطبقة العاملة المصرية	إعداد اشرف حسين	١٩٨٨
٦- ندوة حول إجراءات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر	د. احمد هني	١٩٨٨
٧- ثلاث قراءات سوفيتية في البيريسترويكا	ترجمة عصام فوزي	١٩٨٨
٨- المدرسة الاشتراكية في الصحافة	د. عواطف عبد الرحمن	١٩٨٨
٩- قراءة نقدية لكتابات ناصرية	د. عبد العظيم انيس	١٩٨٩
١٠- الاوراق الكاملة لندوة مهدي عامل	نشر مشترك مع دار الفارابي ببيروت	١٩٨٩
١١- المجتمعات التابعة والتنمية المستقلة	مصطفي نور الدين عطية	١٩٨٩
١٢- البيريسترويكا في عيون الآخرين		١٩٨٩

قراءات م الولايات المتحدة - فرنسا - يوغوسلافيا -جنوب افريقيا

١٣- المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الاصلاح ١٩٩٠

دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية د. ابراهيم العيسوي

١٤- دليل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ١٩٩٠

(١٩٥٣/١٩٨٩) اعداد : ابراهيم برعي

١٥- ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية ١٩٩٠

أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية

١٦- الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٩٠

نشر مشترك مع دار سينا للنشر ١٩٩٠

١٧- من لا يعرف شيئا فليكتب ١٩٩١

خربشات رجل شارع من بلاد النفط محمد عبيد غباش

١٨- الموقف من القص فى تراثنا النقدى د. ألفت كمال الروبى ١٩٩١

١٩- أزمة الاسلام السياسى ١٩٩١

الجبهة الاسلامية القومية في السودان نموذجاً د. حيدر إبراهيم

٢٠- اليسار المصرى والتغيرات فى أوربا الشرقية ١٩٩١

(أوراق الندوة التى عقدت بالمركز فى يناير ١٩٩١)

٢١- محمد على دوس ، حياة موارة في العمل السياسى العربى ١٩٩١

الأفريقى (سيرة ذاتية ، ترجمة د. أحمد محمد البدوى

٢٢ - قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى ١٩٩٢

(مع دار عيبال بنيقوسيا)

كراسات كوديسريا بالعربية

١- التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا ١٩٩٢

ثانديكا مكانداويرى ترجمة د. حسن أبو بكر

٢- الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى أفريقيا ١٩٩٢

م. ماممدانى، ث. مكانداويرى،وامبا دياوامبا ترجمة أشرف حسين

٣- المنظمات الفلاحية فى افريقيا ١٩٩٢

ديسالجين رهماتو ترجمة : على فهمى

٤- الجيش والعسكرية فى أفريقيا ١٩٩٢

ثانديكا مكانداويرى، ترجمة : عمر الشافعى

٥- الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩٢

أوكوادبا نولى ، ترجمة : عادل شعبان

نشرات

١- نشرة البحوث العربية

٢- مختارات الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية

٣- مختارات المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية

تحت الطبع

- الوضع الراهن فى الريف المصرى (أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩١)

- التكوينات الاجتماعية ، الفكريات الشعبية - فى مصر

ندوة مهداة لذكرى أحمد صادق سعد (مع دار عيبال بنيقوسيا)

- العمال والسياسة فى مصر ترجمة أحمد صادق سعد

هذه آخر كتابات «سمير أمين» فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٩١، يقرأ فيها سمير أمين بعض أفكاره السابقة بنفسه؛ فى اثنتين من أهم قضايا العصر؛ بناء الدولة الاشتراكية، وتجارب الدولة الوطنية... وهو يحتكم إلى منظومة الفكر الاشتراكى العلمى، كما قرأه بحرية وانتقد به النموذج السوفيتى منذ ثلاثين عاما. كما واجه به ممارسات الدول الوطنية على الصعيد الديمقراطى.

فى هذا الكتاب يجادل سمير أمين بعض توقعاته، خاصة بالنسبة للاتحاد السوفيتى فى العقدين الأخيرين، كما يؤكد على بعض أفكاره بالنسبة للدولة الوطنية، خاصة فى الوطن العربى.

وينتقل سمير أمين بين الفلسفة والايديولوجيا والثقافة، كعناصر فاعلة فى الاختيارات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ولذا فإنه يفكر معنا بعمق في العلاقات المتبادلة لكل هذه الجوانب عندما نتساءل معه عن البديل. وفى محاولة أولية يطرح مفهومه عن البديل الوطنى الشعبى.. تلك المحاولة التى طرحها فى مركز البحوث العربية، وما زالت خاضعة للنقاش المستمر، تمتد بالمركز إلى أطراف أخرى بين مثقفى الوطن العربى وأفريقيا.. فى لقاءات وندوات ستنشر بدورها.

مركز البحوث العربية

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢